المعارضة السورية



د. حازم نهار   د. لؤي صافي



بسم الله الرحمن الرحيم

المعارضة السورية

المعارضة السورية

د. حازم نهار - لؤي صافي



بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب: المعارضة السورية

الكاتب: د. حازم نهار – لؤي صافي

الطبعة الأولى: 1434هـ - 2013م

مدير النشر: عماد العزالي

تصميم الغلاف: بهزاد عيسى

عدد الصفحات: 360 - قياس: 14×20

الرقم الموضوعي: 320 (علوم سياسية)

الرقم الدولي: ISBN : 978-9938-864-06-9

الدار المتوسطية للنشر – تونس

5 شارع شطرانة 2073 برج الوزير أريانة

الهاتف: 880 698 70 00216 – الفاكس: 633 698 70 00216

البريد الإلكتروني: medi.publishers@gnet.tn

Mediterranean Publishers – Tunis Tunisia

5 avenue chotrana 2073 Borj Elouzir Ariana
Tel: 00216 70 698 880 – fax: 00216 70 698 633
e-mail: medi.publishers@gnet.tn

المحتوى

المعارضة السورية

د. حازم نهار

المعارضة السورية في ميزان الثورة

لؤي صافي

❀ ❀ ❀

المعارضة السورية

د. حازم نهار - لؤي صافي

المعارضة السورية

د. حازم نهار

أولاً:
مقدمة

كانت سورية في أوائل القرن العشرين جزءاً من الدولة العثمانية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وسيطرة الكماليين في تركيا، نشأ حراك سياسي واسع مثله الكواكبي والأفغاني وآخرون في الحقل الفكري والسياسي، وقام الشريف حسين -بإغراء من الإنجليز- بالثورة العربية ضد الأتراك، وانسحبت الجيوش العثمانية، ودخلت قوات الشريف حسين دمشق في مطلع شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨م، وعلى إثر ذلك ولدت سورية ككيان سياسي بقيادة نجله (الملك فيصل)، وبقيت حتى ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠م.

في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩م عقد المؤتمر الوطني السوري العام، وشارك فيه ممثلون عن بلدانِ سوريةَ الطبيعية (سورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين)، والذي أعلن استقلال سورية في دمشق في ٨ آذار/ مارس ١٩٢٠م، وأعلن ولادة سورية الكبرى.

أقيم المؤتمر السوري العام أو الأول في دمشق بمشاركة ممثلين عن جميع مناطق سورية العثمانية، يحملون توكيلات من جمعياتهم أو أندية مدنهم، من أواخر حزيران/ يونيو ١٩١٩م إلى أواخر تموز/ يوليو ١٩٢٠م، وكان المؤتمر بمنزلة برلمان سوري، وضمَّ قرابة تسعين عضواً، وفي اجتماع له في ٧ آذار/ مارس ١٩٢٠م أعلن هذا المؤتمر بيان الاستقلال، وقرَّر فيه إعلان استقلال سورية باسم المملكة السورية العربية بحدودها الطبيعية، كما تطرق البيان لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون، ورفض المشاريع الصهيونية أو أي تقسيم لسورية. وتمت قراءة هذا القرار على الجماهير المحتشدة في ساحة المرجة أمام مبنى بلدية دمشق، في ٨ آذار/ مارس ١٩٢٠م.

اتخذ هذا المؤتمر لنفسه الصفة التشريعية (البرلمانية)، مع أن عمره قصير؛ من ٧ حزيران/ يونيو ١٩١٩م ولغاية ١٩ تموز/ يوليو ١٩٢٠م، فكان أول سلطة تشريعية سورية معاصرة، وأول صيغة برلمانية في المنطقة العربية، إذ شكل لجنة لوضع دستور دائم للبلاد، الذي عرف باسم "القانون الأساسي"، ونصّ على: البلاد ملكية دستورية مدنية، لا مركزية الإدارة، كفالة الحريات السياسية والاقتصادية، وحقوق الطوائف الدينية، والتساوي بين المواطنين.

لكن التطورات اللاحقة أدَّت إلى حل المملكة يوم ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٢٠م، بعد ثلاثة أيام من معركة ميسلون واحتلال الفرنسيين للعاصمة دمشق. وخلال مرحلة الانتداب الفرنسي ولدت البذور الأولى لكل القوى والتيارات السياسية؛ القومية والإسلامية واليسارية والليبرالية.

كان الحزبان الرئيسان في السياسة السورية في العهود الديمقراطية هما حزب الشعب والحزب الوطني، وذلك حتى قيام الوحدة مع مصر، وحينها أمر عبد الناصر بحلّ جميع الأحزاب، وتمّ إنشاء الاتحاد الاشتراكي عوضاً عنها سنة ١٩٥٩م. لكن بعد الانفصال مباشرة أجريت انتخابات أعادت الفرز الحزبي في سورية كسابق عهده قبل الوحدة، وكانت الأحزاب الرئيسة آنذاك هي حزب الشعب والحزب الوطني وحزب البعث والإخوان المسلمين والشيوعيين.

ثانياً:
سورية: من الأسد الأب إلى الإبن

كانت سورية، بعد وفاة حافظ الأسد، دولة تعاني أجهزتُها ومؤسساتُها التخلفَ والوهن والشلل، عدا أجهزتها الأمنية المتضخمة التي تحصي على الجماعات والأفراد أنفاسهم. فعلى صعيد المؤسسات التمثيلية هناك غياب كامل لحياة برلمانية حقيقية قائمة على سلطات فعلية، وضربت استقلالية المؤسسة القضائية، وغاب دور القانون، وتم إيقاف مفعول الضمانات الدستورية؛ من خلال استمرار إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإصدار تشريعات استثنائية وقوانين تعطل الحريات العامة، وتقييد أو حظر عمل النقابات والأحزاب والجمعيات، وتحطيم مقومات المجتمع المدني، بالتزامن مع أزمة اقتصادية.

خلال الفترة من ١٩٦٣- ٢٠٠٠م جرى تقزيم الحياة السياسية، لتقوم تدريجياً على حزب واحد ولاعب واحد وسيطرة أحادية وشاملة على كل مقومات ونشاطات الحياة

المجتمعية والمدنية والإعلامية وغيرها، دون منافسة، أو رقابة على ما يجري، أو محاسبة الفاسدين والمقصرين.

عندما قام حافظ الأسد بانقلابه في عام ١٩٧٠م، كان الشعب مفعماً بالأمل، وكان السوريون مرتاحين للتخلص من حكم سلفه الاستبدادي. فقد قام رجل الدولة الجديد بمد الاقتصاد بقوة دفع عن طريق انفتاح البلاد، وعمل على تحديد سلطة الأجهزة الأمنية، والتخفيف من استخدام قانون الطوارئ، وتحرير السجناء السياسيين، وإجراء انتخابات محلية عادلة. ولذلك انتشر مصطلح "ربيع دمشق" بسرعة من مكان لآخر. هذا كله كان قد حدث في نهاية عام ١٩٧٠م وبداية ١٩٧١م.

تكررت الحالة في العام ٢٠٠٠م؛ وهذه المرة كان بشار الأسد "أمل الشعب الواعد"، وفي كلتا الحالتين سرعان ما بدأت خيبة الأمل.

بدأ العهد الجديد في سورية بخطاب القسم الذي كان حدثاً له دلالاته المهمة، خاصة أنه جاء على لسان أعلى مرجعية سياسية في سورية، عندما أعلن الرئيس الجديد عن دعوته لإصلاح الأوضاع في البلاد. خلال العام الأول انتعشت الآمال بالإصلاح، وبفتح أبواب التغيير، وأخذ المجتمع السوري يحاول الانتظام في هيئات وجمعيات

ومنتديات عديدة؛ بهدف العودة إلى ساحة المشاركة والفعل، وأعلن عن بيان الـ ٩٩، وبيان الألف، وتبعتهما وثيقة التوافقات الوطنية (نحو عقد اجتماعي)، وعادت لجان الدفاع عن حقوق الإنسان (ل. د. ح) لممارسة نشاطها، وصدر ميثاق الشرف عن الإخوان المسلمين، وأعلن عن تشكيل جمعية حقوق الإنسان في سورية.

طال الحوار العلني، ضمن الهيئات والمنتديات والجمعيات الآخذة في التبلور خلال العام الأول، كل القضايا المطروحة على المجتمع السوري؛ من سياسية واقتصادية واجتماعية، إضافة إلى الاستحقاقات الخارجية. وترافق ذلك مع مؤشرات إيجابية؛ كالإفراج عن مئات المعتقلين السياسيين، وإغلاق سجن المزة الذي أعطى مؤشراً بقرب طي ملف الاعتقال السياسي، وحدث تراجع طفيف في دور الأجهزة الأمنية، واستدعاءاتها الأمنية، وتدخلاتها في الحياة العامة للمجتمع.

خلال العام الأول تابعت الأحزاب السياسية المعارِضة، ولا سيما في التجمع الوطني الديمقراطي، نشاطها وإعلان مطالبها الوطنية والديمقراطية ورؤيتها للإصلاح والتغيير في سورية. وعلى الرغم مما تحمل أحزاب المعارضة من جراح عميقة واعتقالات وملاحقات طالتها في عهد الأسد الأب،

إلا أنها جددت دعوتها إلى الحوار الوطني والمصارحة والمصالحة الوطنية، وأعلنت دعوتها وقناعتها بالإصلاح التدريجي والعمل السلمي والعلني.

كان تجاوب القوى الوطنية الديمقراطية في المجتمع تعبيراً صادقاً عن رغبتها في طي صفحات سوداء من تاريخ سورية، شهدنا خلالها لحظات كان التسلط لحمتها والقهر سداها، ساد فيها الفساد والإفساد، والإثراء على حساب الشعب والمال العام، وانتزعت السياسة بشكل تدريجي من المجتمع، وغيب فيها أصحاب الرأي الآخر في الأقبية والسجون، وهمشت النقابات والمنظمات والاتحادات، وفُرِّغت من كوادرها ومحتواها السياسي والمطلبي، وأبعدت الأجيال الشابة عن القضايا الوطنية والمجتمعية.

هذه الحركة التي شهدتها سورية خلال هذه الفسحة الزمنية القصيرة، كانت عموماً حركة نخب ومثقفين ورجال تقدموا في السن، لكنها عبرت عن طيف وطني ديمقراطي عريض. وبينما بدا أن المجتمع يحاول ممارسة السياسة العامة، من خلال الانتظام في أطر وهيئات ومؤسسات مدنية، واتساع دائرة المساهمين والمشاركين في هذه الفعاليات، ذهبت السلطة نحو الانقضاض على المكاسب الصغيرة التي تحققت للمجتمع، في الوقت الذي لم يكن

لديها برنامج حقيقي وجدّي للتغيير، أو خطة إصلاح واضحة ومعلنة، وعاد من جديد الخطاب الذي يؤكد سلامة أوضاع البلاد والعباد، ليتضح أن الأمور تسير في طريق إعادة إنتاج النظام السابق بأدوات وأشكال جديدة. وجاءت اعتقالات شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م لتعلن انتكاسة حقيقية وعودة إلى الدولة الأمنية.

بعد مرور ثلاث سنوات على خطاب القسم، جاء خطاب افتتاح الدور التشريعي الثامن لمجلس الشعب، الذي ثبت أسلوب الحكم وتوجهاته بوضوح. لقد جرى التراجع عن وجوب مكافحة الفساد، والتنازل عن مشروع الإصلاح لمصلحة "التطوير والتحديث" الذي بقي في حدود استصدار بعض القوانين الإدارية والتقنية، ولم يصدر قانون للأحزاب السياسية ولم يعدل قانون الانتخابات، ولم يسمح للأحزاب المعارضة بالعمل، كما لم يسمح للصحافة بالانطلاق، عدا تلك التي تسبّح بحمد النظام، ومُنعت مؤسسات العمل المدني والمنظمات والجمعيات من مزاولة عملها ونشاطها، ولم ينزع عن صدر المواطنين كابوس سيطرة الأجهزة الأمنية.

لقد قدَّمت المعارضة داخل سورية، على ضعفها وأمراضها، العديد من المبادرات الإيجابية من أجل إنجاز مصالحة وطنية، وكانت أكثر فهماً واستيعاباً لمتطلبات

المصلحة العامة، وأكثر مرونة في تبني فهم جديد للسياسة والعمل السياسي، في حين أن السلطة استمرت أسيرة كوارث الماضي وعقل الماضي، ولم تحرز أي تجديد في منظوماتها الفكرية والسياسية.

جاء انعقاد مؤتمر البعث في أواسط ٢٠٠٥م في لحظة سياسية يواجه فيها النظام السياسي في سورية تحديات جديدة وخطرة، جعلت مستقبل البلد مفتوحاً على احتمالات عديدة، خاصة بعد التبدلات المتسارعة في البيئة الدولية والإقليمية الجيوسياسية.

حاول النظام السوري منذ العام ٢٠٠٠م، وحتى انعقاد مؤتمر البعث ٢٠٠٥م، إعطاء دفع معنوي إعلامي لخطابه وممارساته، إلا أن رحلة السنوات الخمس تلك كانت رحلة سقوط الشعارات المطروحة. فقد ظهر أن طرح الإصلاح بالطريقة التي جرت لم يكن إلا من باب الحفاظ على امتيازات قائمة، يتعارض استمرارها مع أي إصلاح من أي نوع ومستوى.

وعليه، يمكن فهم مشروع بشّار الأسد "الإصلاحي" على أنه "عصرنة الاستبدادية"، أي تحسين عمل النظام بحيث يمكنه البقاء والاستمرار وتوليد التنمية الاقتصادية اللازمة لضمان قاعدة النظام الاقتصادية.

١- "الجبهة الوطنية التقدمية"

شكَّل القانون الصادر في ١٢/ ٣/ ١٩٥٨م القاضي بحل الأحزاب السياسية في الإقليم السوري بعد الإعلان عن الوحدة بين سورية ومصر في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨م، انقطاعاً في العملية الديمقراطية المتنامية في سورية خلال خمسينيات القرن الماضي. إذ لم يصدر قانون خاص بتنظيم العمل الحزبي بعد ذلك، إنما جاءت "ثورة ٨ آذار" لتعلن حالة الطوارئ، وبعدها تأسست "الجبهة الوطنية التقدمية" في السابع من آذار/ مارس ١٩٧٢م، وجاءت المادة الثامنة من دستور عام ١٩٧٣م لتؤكد أن "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد للدولة والمجتمع، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب في خدمة الأمة العربية"، وتشكلت هذه الجبهة من عدة أحزاب قومية وشيوعية هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، حركة الاشتراكيين العرب[١]، والحزب الشيوعي السوري[٢]،

---

(١) وهي امتداد لتوجهات أكرم الحوراني ونشاطه، إلا أن السلطة نجحت في إقناع قسم منها، برئاسة عبد الغني قنوت، فدخل جبهتها، بينما بقي جناح أكرم الحوراني الذي خلفه عبد الغني عياش خارج السلطة، وقد انضم جناح عياش إلى التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في الداخل.

(٢) تأسس الحزب الشيوعي السوري عام ١٩٢٤م على يد فؤاد =

وحركة الوحدويين الاشتراكيين(١)، وحزب الاتّحاد

= الشمالي، ويعد من أقدم الأحزاب السورية، وأصبح خالد بكداش رئيساً له عام ١٩٣٥م. كان الحزب حتى عام ١٩٤٤م يغطي قطرَي سورية ولبنان. نجح في دخول البرلمان أول مرة عام ١٩٥٤م، وتزايد نفوذه في سورية بشكل كبير في السنوات التي سبقت الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨م، وعارض الحزب هذه الوحدة، فتعرض أعضاؤه للسجن والملاحقة.

عرف الحزب الشيوعي انقساماً داخلياً في ٢/ ٤/ ١٩٧٢م على خلفية الانضمام للجبهة، فانشق إلى نصفين: جناح خالد بكداش الذي احتفظ باسم الحزب، وجناح رياض الترك المعروف باسم "الحزب الشيوعي- المكتب السياسي" الذي أصبح حزباً معارضاً.

كما تعرض الجناح البكداشي عام ١٩٨٦م إلى انشقاق آخر، فأصبح الحزب الشيوعي المنتمي إلى الجبهة بجناحين ظلا عضوين في الجبهة، ويحملان الاسم نفسه، وهما: جناح وصال فرحة التي استلمت مهامها بعد وفاة زوجها خالد بكداش، وجناح يوسف فيصل.

في عام ١٩٩٢م توحّد جناح يوسف فيصل مع جناح مراد يوسف أمين عام تنظيم "القاعدة" المنشق عن بكداش في عام ١٩٧٩م.

كما خرج من مؤتمر الحزب-الجناح البكداشي في عام ٢٠٠٠م الدكتور قدري جميل، صهر وصال فرحة، وأسس تنظيماً أطلق عليه اسم مجموعة قاسيون.

(١) انشق عن حزب البعث معارضةً لقرار الانفصال، وأعلن ميثاقه في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١م تحت اسم "الحركة الوحدوية =

الاشتراكي العربي[١]، والحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي[٢]. وفي مراحل متقدمة دخلت أحزاب أخرى، ومنها أحد أجنحة الحزب القومي السوري الاجتماعي[٣].

= الاشتراكية"، وفي ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٦٣م انتخب فائز إسماعيل أميناً عاماً، بينما تغير اسم الحزب عدة مرات إلى أن استقر على اسم "حزب الوحدويين الاشتراكيين".

(١) أمينه العام صفوان قدسي، وتشاركه زوجته في قيادة الحزب.

(٢) وهو حزب منشق عن حركة الاشتراكيين العرب، انشق مبكراً في عام ١٩٧٤م، لكنه لم ينضم إلى الجبهة إلا في عام ١٩٨٨م. وكان يقوده أمينه العام أحمد الأسعد منذ تأسيسه حتى وفاته في ٢٠٠١م.

(٣) تأسس باسم حزب الشعب السوري عام ١٩٣٢م، وفي عام ١٩٤١م أصبح اسمه (الحزب السوري القومي الاجتماعي)، وهو حزب قومي، سبق له في الخمسينيات أن اصطدم دموياً مع حزب البعث عندما اغتال (عدنان المالكي) الضابط البعثي، مما استتبع عمليات استئصال وتصفية له في حينه، وإعدام مؤسسه بتاريخ ١٩٤٩م.

وظل هذا الحزب كامناً تحت الأرض، ولأمر ما منذ عهد الرئيس حافظ الأسد، بدأ الحزب يستعيد بعض اعتباره وحركته، ومنذ أواخر العام ٢٠٠١م بدأ الحزب يحضر اجتماعات الجبهة بصفة مراقب.

لهذا الحزب جناحان، أحدهما الجناح الذي اعترفت به الجبهة، ويرأس مكتبه السياسي (عصام المحايري)، والآخر التيار الديمقراطي، رئيس مكتبه السياسي الطبيب باصيل دحدوح.

ويضطلع حزب البعث بالدور القيادي فيها، كما أنّ الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، حافظ الأسد ثم بشار الأسد، يرأس الجبهة أيضاً.

لم تكن "الجبهة الوطنية"، إنتاجاً وطنياً خالصاً كما يخيل للبعض، بل إنها مستنسخة عن تجارب دول أوربا الشرقية. أما "ميثاق الجبهة" الذي وقعته الأحزاب آنذاك، وتعهدت فيه باستبعاد الطلاب والجيش من دائرة نشاطها وعملها، فإنه كان يعني نهايتها كقوى سياسية، فضلاً عن الإقرار بقيادة حزب البعث للدولة والمجتمع، واحتكاره على مستوى القيادة المركزية للجبهة لتسعة أعضاء من أصل سبعة عشر عضواً. كما مُنعت هذه الأحزاب من إصدار صحافة حزبية حقيقية طوال ثلاثين عاماً، مع أن ميثاق الجبهة يتيح لها هذا الحق، وحُرمت من المقرات العلنية، ومن الاجتماع إلا بحضور مندوبي الأجهزة الأمنية، وأصبح معظمها تدريجياً مؤسسات متخشبة لا تملك إلا عدداً محدوداً من العناصر القديمة، وتفتقد أي رصيد معنوي إيجابي في الشارع السياسي، خاصة بعد الحالات المتعددة من الانقسام والتشظي.

مني جميع هذه الأحزاب، باستثناء حزب البعث، بانقسامات عديدة، لكن لم تأت تلك الانقسامات،

إلا فيما ندر، استناداً إلى أسباب فكرية سياسية، بل كانت في معظمها وليدة أسباب نفعية وانتهازية، فبُنيت التكتلات وصيغت المؤامرات للحصول على كرسي وزاري أو مقعد نيابي أو موقع في المجالس المحلية، تلك المسؤوليات التي بات يُنظر لها على أنها غنائم وامتيازات ليس أكثر، والتي أدت مع مرور الزمن إلى تشكل شريحة من المستفيدين والفاسدين داخل تلك الأحزاب. كما غابت أيضاً "الاستقلالية" و"الندية" إزاء "الحزب القائد" الذي تدخل في بعض الأحيان في تحديد بعض الأمناء العامين لتلك الأحزاب، وتحديد أسماء بعينها منها للمناصب الوزارية، بغض النظر عن آراء أحزاب الجبهة وترشيحاتها.

اختارت إذن تلك التشكيلاتُ الحزبية في البداية، ومن حيث المبدأ، التحول إلى هياكل كرتونية وديكورات، وفي سياق التجربة الواقعية ولَّدت صوراً مؤذية للحركة السياسية الوطنية في سورية بشكل عام، بما برز منها من انقسامات نفعية، وظواهر توريث المناصب والمواقع والامتيازات، أو بيعها في بعض الأحيان.

بعد مجيء بشار الأسد إلى سدة الرئاسة، قيل إن "الجبهة" وضعت أمام مهمة تفعيل دورها وزيادة تأثيرها في حياة البلاد السياسية، فانعقد المؤتمر العام الأول للجبهة في

٢١/ ١٢/ ٢٠٠١م، وانعقد مؤتمرها الثاني في الفترة ما بين ٢١- ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٢م.

تضمن المؤتمر الأول، على مستوى العمل الجبهوي مثلاً، اقتراحاً بتعديل ميثاق الجبهة، أو حتى صوغ ميثاق بديل، وغيرها من الاقتراحات التي نكاد لا نلمس تطبيقاً لمعظمها عندما جاء مؤتمرها الثاني. وكل ما حصلت عليه هذه الأحزاب في عهد الأسد الابن هو السماح لها باتخاذ مقرات علنية، وإصدار صحف خاصة بها، إلا أنها ظلت على هامش الحياة السياسية.

٢- النقابات المهنية

أما بالنسبة إلى النقابات، فقد بدأ تشكيلها في سورية أواخر عشرينيات القرن الماضي، وقد قامت منذ تشكيلها حتى مطلع عام ١٩٨٠م بدور مهم، سواء على صعيد مصالح أعضائها، أو على صعيد المصلحة الوطنية والمجتمعية.

قامت السلطة في نيسان/ أبريل عام ١٩٨٠م بحل النقابات المهنية، واعتقلت عدداً من أعضائها الناشطين في نقابتي المحامين والمهندسين، وذلك بسبب اضطلاعها بمسؤولياتها الوطنية، ومطالبتها بإلغاء حالة الأحكام العرفية

وإطلاق الحريات العامة كمخرج من الأزمة التي عصفت بالبلاد في ذلك الوقت.

هذا الأمر شل النقابات وأوقف عملها، إلى أن أعادتها السلطة في منتصف عام ١٩٨١م، ولكن بعد إلغاء قوانينها التنظيمية ونظمها السابقة التي صدرت في عام ١٩٧٣م، وبعد التخلص من عناصرها النشيطة، وجاءت بقوانين جديدة تكبل النقابات وتسمح لها بتوظيفها لمصلحتها، وألغت أدوارها الوطنية والمجتمعية والمهنية؛ إذ ألزمتها بالعمل وفقاً لمقررات حزب البعث الحاكم، وتحت رقابة المكتب المختص في القيادة القطرية، ويكفي قراءة القوانين المنظمة للعمل النقابي في مختلف النقابات لاكتشاف تلك الهيمنة حتى في التفاصيل والجزئيات، خاصة عندما نعلم أنه من حق رئيس مجلس الوزراء، بناء على تقديراته، حل أي نقابة بقرار غير قابل للمراجعة أو الطعن. لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل عملت تلك القوانين الصادرة، إضافة إلى التدخل المباشر للسلطة وأجهزتها الأمنية في عمل النقابات، على تهيئة الأجواء والسماح بظهور القيادات الفاسدة في النقابات التي زادت الأمور سوءاً، كما أوكلت للنقابات وظائف أمنية بهدف ضبط إيقاع أعضائها، لتتحول، من ثم، عوضاً عن خدمة أعضائها، نحو تهديدهم بوسائل عيشهم ومحاصرتهم مهنياً.

ثالثاً:
المعارضة السياسية حتى انطلاق الثورة السورية

لا توجد في الساحة السورية أحزاب معارضة معترف بها، لكن ثمة تنظيمات سياسية عملت لمدة في الخفاء، وتعرض بعضها للمتابعة والقمع، ويوجد بعضها في الخارج. وقبل وفاة حافظ الأسد بقليل قرر بعضها العمل العلني، وإن لم يحصل على ترخيص رسمي، كما هي الحال بالنسبة إلى أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، إذ خرجت بعض قياداته الحزبية من الخفاء الطويل وعادت لتمارس نشاطها السياسي.

من أبرز التشكيلات السورية المعارضة التي عملت خلال الفترة من ١٩٧٠- ٢٠١١م، أي حتى انطلاق الثورة السورية: أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، لجان إحياء المجتمع المدني، ائتلاف إعلان دمشق، والحركة الوطنية الكردية، جماعة الإخوان المسلمين، وأخرى غيرها.

١- التجمع الوطني الديمقراطي

تأسّس التجمع الوطني الديمقراطي[(١)] في عام ١٩٧٩م، وكان أبرز كتل المعارضة في الداخل، وقد طرح نفسه في مواجهة "الجبهة الوطنية التقدمية"، فلكل حزب في الجبهة تقريباً شقيق معارض في التجمع.

التجمع هو مجموعة أحزاب صغيرة قومية ويسارية، وقد قام دون صبغة إيديولوجية، وأعلن هدفه بالتغيير الوطني الديمقراطي. وقد اقتصر نشاطه بشكل رئيس على إصدار البيانات والتصريحات الصحفية وبعض الاعتصامات، وظل التجمع يعمل في صورة شبه سرية حتى عام ٢٠٠٠م، ثم أصبح يمارس دوره بصورة شبه علنية مستفيداً من سياسة غض الطرف الرسمية آنذاك.

يضم التجمع خمسة أحزاب سياسية؛ هي: حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي[(٢)] بزعامة حسن عبد العظيم،

---

(١) ترأس التجمع منذ تأسيسه حتى نيسان/ أبريل ٢٠٠٠م الدكتور جمال الأتاسي، وجاء بعده حسن عبد العظيم الذي ظل الناطق الرسمي له حتى حزيران/ يونيو ٢٠١١م عندما دخلت أحزاب التجمع في هيئة التنسيق الوطنية.

(٢) تأسس الاتحاد الاشتراكي العربي في عام ١٩٦٤م، وعقد الحزب مؤتمره الأول في بيروت بتاريخ ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٤م، وشكل

=

والحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي بزعامة رياض الترك (أصبح اسمه حزب الشعب الديمقراطي)[(١)]،

= مكتبه السياسي، وانتخب السيد نهاد القاسم أميناً عاماً له. وفي عام ١٩٦٨م انشق الداخل بقيادة جمال الأتاسي. ساهم في تأسيس "الجبهة الوطنية التقدمية" عام ١٩٧٢م، غير أن الخلاف حول المادة الثامنة من الدستور السوري، واعتراض الاتحاد كذلك على منع الأحزاب المؤتلفة في الجبهة من النشاط في قطاعي الطلاب والجيش، جعل جسم حزب الاتحاد ينسحب من الجبهة بتاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٧٣م، بينما بقي جناح منه -يحمل الاسم نفسه- داخل الجبهة، وهو جناح فوزي الكيالي (ثم جاء بعده صفوان قدسي)، وتحول جناح جمال الأتاسي إلى حزب معارض. وفي عام ١٩٧٩م انضم إلى التجمع الوطني الديمقراطي الأمر الذي جر على الحزب وأنصاره العديد من الاعتقالات.

في عام ١٩٩٠م انضمت إلى حزب الاتحاد المعارض باقي التنظيمات الناصرية الصغيرة التي كانت في الأصل جزءاً منه ثم تشكلت خارجه بعد أن أوقف نشاطه، ومارست نشاطها بشكل غير مصرح به، وأهمها التنظيم الشعبي الناصري. وبقي حزب الاتحاد حزباً سرياً معارضاً حتى قرر التحول للعلنية في عام ٢٠٠٠م. توفي أمينه العام السابق الدكتور (جمال الأتاسي) في أوائل العام ٢٠٠٠م، وخلفه (حسن إسماعيل عبد العظيم).

(١) حزب الشعب الديمقراطي: تأسس الحزب الشيوعي السوري عام ١٩٢٤م، وكان معارضاً للوحدة مع مصر، لذلك تعرض أعضاؤه للسجن والملاحقة إبان عهد الوحدة. كما تعرض الحزب الشيوعي السوري إلى توتر داخلي عام ١٩٦٩م ظل ينمو حتى عام ١٩٧٢م

=

وحزب البعث الديمقراطي[١] بزعامة إبراهيم ماخوس،

= حين انقسم إلى جناحين: جناح بكداش، وجناح رياض الترك المعروف باسم "الحزب الشيوعي/ المكتب السياسي".
شارك الحزب الشيوعي/ المكتب السياسي في تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي عام ١٩٧٩م، وعمل بشكل سري، واعتقل العديد من أعضائه خلال الثمانينيات، وبينهم رياض الترك وأحمد فايز الفواز وجورج صبرة.
عقد الحزب مؤتمره السادس في أواخر نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٥م، وأعلن حل اللجنة المركزية، وانتخب هيئة رئاسة للمؤتمر، وقرر المؤتمر تغيير اسم الحزب ليصبح (حزب الشعب الديمقراطي السوري)، وأقر الوثائق التالية: الموضوعات، البرنامج السياسي، النظام الداخلي، والتقرير السياسي. ثم انتخب اللجنة المركزية (جورج صبرة، رياض الترك، طلال أبودان، عبد الله هوشة، فائق المير، وفوزي الحمادة)، وانتخب عبد الله هوشة أميناً أول للأمانة المركزية، الذي استقال من الحزب بعد عام وخلفه غياث عيون السود.

(١) تأسس حزب البعث الديمقراطي بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠م، وقد أضاف مؤسسوه كلمة الديمقراطي حتى يتميز عن صنويه الحاكمين في العراق وفي سورية. فقد ظهر في أعقاب حرب ١٩٦٧م صراع في قيادة حزب البعث بين صلاح جديد والرئيس السابق نور الدين الأتاسي ووزير الخارجية إبراهيم ماخوس في جهة، وبين حافظ الأسد وزير الدفاع حينها، وقد قضى حافظ الأسد في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ م على الجناح المنافس، وتم حينئذ اعتقال صلاح جديد ونور الدين الأتاسي ويوسف زعين =

وحزب العمال الثوري العربي[١]، وحركة الاشتراكيين العرب[٢] بزعامة منير البيطار، بعد أن كان بزعامة عبد الغني

= ومحمد عيد عشاوي. أما إبراهيم ماخوس وزير الخارجية فتمكن من الوصول إلى الجزائر، وأصبح رئيس هذا الحزب.

(١) أسسه ياسين الحافظ، وهو مفكر سوري من دير الزور، في عام ١٩٦٤م، وهو تشكيلة سياسية منحدرة من الجناح البعثي اليساري، وعقد مؤتمره الأول في عام ١٩٦٥م، واتخذ اسمه الحالي: حزب العمال الثوري العربي، وهو حزب خلق تصالحاً بين الماركسية والقومية، وأكد أولوية الديمقراطية على الاشتراكية، وكان من أوائل الأحزاب التي أكدت الديمقراطية، وأكدت أهمية العمل الثقافي في بناء الأرضية السياسية. وهو حزب قومي، له حضور في سورية ولبنان والعراق، لكنه في العام ١٩٩٥م أصبح حزباً سورياً مع صلات قومية.
أصبح الحزب عضواً في التجمع الوطني الديمقراطي منذ عام ١٩٧٩م، وكان أمينه العام طارق أبو الحسن حتى عام ١٩٩٢م، ثم تناوب على الأمانة العامة عدة شخصيات، من بينها: عبد الحفيظ الحافظ، المحامي محمد سلام الذي توفي في العام ٢٠٠٢م، والكاتب جاد الكريم الجباعي، وحالياً الحزب في سياق إعادة البناء.

(٢) الحركة من تأسيس أكرم الحوراني، وهي عضو في التجمع الوطني المعارض، وكان يمثلها عبد الغني عياش، وبعد وفاته حلّ مكانه منير البيطار. كما أن صنو الحركة في الجبهة الوطنية التقدمية هو جناح عبد الغني قنوت، الذي ورثه أحمد الأحمد، وانشق عنه غسان عبد العزيز عثمان باسم حزب العهد الوطني.

عياش الذي توفي منذ عامين. كما انضم للتجمع في مرحلة لاحقة حزب العمل الشيوعي[١] في عام ٢٠٠٦م.

منذ العام ٢٠٠٠م حمل الواقع الجديد إمكانية تشكل اصطفافات سياسية جديدة على قواعد ومرتكزات مختلفة عن تلك التي قام عليها تحالف أحزاب التجمع. ومع أن التجمع أصدر وثيقة جديدة بعنوان "البرنامج السياسي للتجمع" في العام ٢٠٠٢م، والتي ظلت على طاولة النقاش حتى أوائل عام ٢٠١١م، إلا أن ذلك لم يمنع الحاجة لنشوء تحالفات جديدة استناداً إلى المعطيات الجديدة.

لم يخرج البرنامج السياسي للتجمع في جوهره عما تم الاتفاق عليه في العام ١٩٧٩م، فقد عجز عن مقاربة

(١) رابطة العمل الشيوعي/ حزب العمل الشيوعي: تأسست الرابطة في أوائل السبعينيات، من الحلقات الماركسية التي تشكلت في ذلك الوقت، وقد طرحت إسقاط النظام آنذاك، فبطشت السلطات بها بشكل شديد، وكان هناك عدة حملات من الاعتقال طالتها، خاصة في الأعوام ١٩٨٤م، ١٩٨٧م، ١٩٩١م. ولم يعد لها وجود منذ زمن غير قصير؛ بسبب اعتقال أغلب قياداتها وعناصرها لفترات طويلة، وفي العام ٢٠٠٠م عادت إلى النشاط باسم حزب العمل الشيوعي، ويتزعمه: فاتح جاموس، ويصدر عن الحزب نشرة "الآن" غير المرخصة، وقد انضم الحزب إلى التجمع الوطني الديمقراطي في العام ٢٠٠٦م، ومن قياداته المعروفة عبد العزيز الخير وفاتح جاموس.

الأوضاع الجديدة التي بدأت بالتشكل منذ العام ٢٠٠٠م؛ إذ افتقد البرنامج إلى رؤية سياسية عملية وواضحة إزاء مسألة الانتقال الديمقراطي، وهي محور نشاط التجمع، ولم يقدِّم مقاربة جادة للقضايا السياسية الجديدة، كالوجود الأميركي في العراق، و"المقاومة العراقية"، و"العمليات الإرهابية"، والتسوية المطروحة مع إسرائيل، والموقف من حركة حماس والعمليات الاستشهادية، والعلاقات السورية- اللبنانية وحزب الله، والانقسام اللبناني الحاصل، والموقف من القضية الكردية في سورية، وغيرها. وافتقد أيضاً إلى رؤية متماسكة حول قضايا الوضع الاقتصادي المعقدة، ودور الدولة، والقطاع العام والخاص، ومنظمة التجارة العالمية، والشراكة الأوربية المتوسطية. كل هذه القضايا الخلافية لم تناقش بجدية، وهي التي ستقوم حولها استقطابات تطال كل تشكيلات المعارضة فيما بعد.

لم يتحول التجمع الوطني الديمقراطي إلى مركز ثقل للمعارضة، فكل الحركة المعارضة خارجه كانت لا تنظر بعين الرضا إزاء فعاليته، وهذا للأسف كان معيباً بحق تحالف سياسي يزيد عمره على خمسة وعشرين عاماً، مع أن التجمع كان المرشح الأكبر لهذا الأمر قبل ظهور إعلان دمشق في أواخر ٢٠٠٥م.

غياب المركز المعارض كان محور أزمة المعارضة، حتى بعد تشكل ائتلاف إعلان دمشق، واستمرت هذه الأزمة بعد الثورة، إذ لم تستطع التشكيلات الجديدة أيضاً القيام بهذا الدور. وهذا يفسر إلى حد ما معظم الإرباكات الحاصلة في مجمل الحركة السياسية والمدنية والحقوقية في سورية، التي تفتقد موجهاً عاماً تقتدي به وتقيس نفسها به، سواء قبل الثورة أو بعدها.

على العموم، لا يمكن أن ننظر لأداء التجمع خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١١م إلا كنتيجة لقصور فكري سياسي تنظيمي لأحزابه كافة، وافتقاد قيادته لروح المبادرة السياسية، واستغراقها في موقع الترقب والانتظار. إضافةً إلى أن قيادة التجمع لم تتصرف كفريق عمل واحد له موقف واضح إزاء القضايا السياسية المطروحة، بمعنى عدم وجود آليات عمل محددة أو قوانين ناظمة لحركة القيادة، وما كان موجوداً لا يتعدى التحركات الفردية والمزاجية والمرتجلة. ولا يخفى علينا أيضاً كثرة القضايا الخلافية المعلقة في ساحة التجمع، أي وجود رؤى ومواقف مختلفة، بل ومتعاكسة، إزاء القضايا السياسية. بالتأكيد الخلاف أمر طبيعي وصحي، لكن المستغرب هو غياب أي حوار حول هذه القضايا، ومن ثم تعليقها وتأجيلها، وهو يعني في المحصلة عدم وجود موقف أو رأي محدد للتجمع في جميع تلك القضايا.

غياب الحوار على مستوى قيادة التجمع جعل الرؤى والتصورات تتحدد خلال الفترات الماضية بطريقة سريعة وسلبية، وهو ما أدى إلى تشكل استقطابات وهمية تركت أثرها على كل العمل المعارض فيما بعد، سواء في إعلان دمشق أو على مستوى التشكيلات الجديدة بعد الثورة.

كما سادت آليات عمل تنظيمية اعتباطية خلال الفترة الماضية، انعكست بشكل سلبي على أداء التجمع عموماً، منها عدم الوضوح والشفافية في العلاقة ما بين التجمع وكل حزب من الأحزاب المنضوية تحت لوائه، وعدم وضوح درجة التحالف والتنسيق ما بين الأحزاب، فكانت هذه العلاقة الغائمة مصدراً لكثير من الخلط والبلبلة، وآخرها نقل الخلافات من التجمع إلى داخل ائتلاف إعلان دمشق، الذي كان التجمع الوطني الديمقراطي أبرز مؤسسيه وقواه.

٢- لجان إحياء المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان

بعد صدور "بيان ٩٩" في العام ٢٠٠٠م المطالِب بأولوية الإصلاح السياسي مدخلاً وحيداً لإطلاق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، بدأ المثقفون السوريون نشاطهم بتشكيل حلقات ثقافية، ومنتديات تناقش أحوال البلاد

والنظام السياسي والواقع السوري، وأهمية التغيير الديمقراطي، ثم تبلور نشاطهم في تشكيل "جمعية أصدقاء المجتمع المدني"، التي تحولت فيما بعد إلى "لجان إحياء المجتمع المدني"، وقد أصدرت وثيقتين تأسيسيتين، جرى فيهما تأكيد أولوية البنية المجتمعية والمدنية في النشاط، وفتح الأبواب للحوار، وأكدت الوثيقة الرئيسة (وثيقة الألف)، التي حملت تواقيع ألف مثقف وسياسي، أكدت مجموعة من التفاهمات والتوافقات العامة للنشاط المشترك التي جرى التوصل إليها بصعوبة بالغة، خاصة في ظل المشارب الفكرية والإيديولوجية المختلفة، والمرجعيات السياسية والحزبية المتنوعة للمشاركين في صياغتها(١٦).

كانت اللجان من أهم الهيئات التي اشتغلت خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٧م، وعرفت عن نفسها بأنها «نخبة من المثقفين السوريين جاؤوا من منابت ومشارب فكرية وسياسية متنوعة؛ لخلق مساحات من الفعل الإنساني المبادر، والمستقل عن هيمنة السلطة، يتميز عملها بطابعه العلني والمباشر، والذي يهدف إلى بناء أشكال جديدة من العلاقات بين السلطة والمجتمع تنهض على أسس من الحرية والتعددية واحترام الآخر»، و«تبدي اهتماماً خاصاً بتنشيط المنظمات المجتمعية

والسياسية... كما تعمل على نشر روح المبادرة بين المواطنين...».

وهي لا تمتلك بنية تنظيمية تقليدية، إنما عملت على هيئة لجان متعددة، تنشأ حسب الحاجة في أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية. كان من أبرز المشتغلين فيها ميشيل كيلو، عبد الرزاق عيد، عارف دليلة، فايز سارة، حازم نهار، علي العبد الله، أكرم البني، جاد الكريم الجباعي..... إلخ.

لكن اللجان تحولت، كغيرها من المؤسسات المدنية الناشئة آنذاك، بحكم عوامل موضوعية؛ كتضييق السلطة واعتقال العديد من أفرادها في فترات متباينة، وبحكم عوامل أخرى ذاتية، تحولت إلى جزيرة معزولة تقتصر على عدد محدود من الأفراد، وخارج دائرة الفعل المجتمعي، حتى أصبحت هي ذاتها بحاجة إلى إحياء.

أما على صعيد منظمات حقوق الإنسان، فلم يحدث تمايز واضح وملحوظ على صعيد العقلية والممارسة عن الأحزاب السياسية، فكل منظمة من هذه المنظمات تعاني، فضلاً عن الظروف المعقدة المحيطة بها، إشكالاتٍ ذاتيةً معيقة لتقدمها، بدءاً من لحظة التأسيس، مروراً بعدم وجود آليات عمل واضحة متميزة ومهارات إدارية حقيقية وبناء مؤسسي واضح، وانتهاء بالبرامج والأهداف والرؤى

والتصورات الموجودة حول العمل في مجال حقوق الإنسان.

مع أنه ثمة عدة جمعيات لحقوق الإنسان في سورية (جمعية حقوق الإنسان في سورية، المنظمة السورية لحقوق الإنسان/ سواسية، لجان الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، اللجنة السورية لحقوق الإنسان، اللجنة الكردية لحقوق الإنسان/ ماف) فإنه لا يمكن القول إن هناك حركة حقوق إنسان حقيقية، فقد تشكلت أغلب هذه المنظمات ما بعد عام ٢٠٠٠م، ولا تزال بحاجة إلى الكثير من الجهد الفكري والخبرات، وإلى تثبيت توجهاتها وآليات عملها.

ما زالت آليات العمل الدارجة في هذه المنظمات آليات منفعلة، فهي تتحرك بعد وقوع الانتهاكات، مكتفية بإصدار بيانات الإدانة والاستنكار، ونداءات الاستغاثة، أما جانب العمل الوقائي، أي نشر ثقافة حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، فما زال ضعيفاً ومحدوداً.

عانت منظمات حقوق الإنسان أمراضاً عديدة منذ تأسيسها. فالحساسية المفرطة لهذه الجمعيات تجاه السياسة والعمل السياسي، مع أن معظم أعضائها كانوا ينتمون لأحزاب سياسية، قد تؤدي بها للعمل خارج دائرة الفاعلية

والحقل العام. على الصعيد العملي، يبدو أسلوب الجمع بين المهنية والتطوعية الكفاحية هو الأفضل، فالمهنية توفر فرصة للحكم بشكل موضوعي على نشاط جمعيات حقوق الإنسان، والتطوعية الكفاحية تحول دون تحولها إلى جمعيات بليدة ومغلقة على أعضائها. العناصر الضرورية الأخرى هي إعادة تأهيل عناصرها بما ينسجم مع ثقافة حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، والتزامها بالحياد والمصداقية، وعدم الانخراط أو التعاطف مع حزب سياسي أو تيار إيديولوجي معين، وضرورة إطلاق حوار مفتوح مع جميع الأطراف والقوى السياسية على قاعدة المحافظة على استقلاليتها والاحترام المتبادل.

٣- إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

أ- التأسيس والمسار

بدأت فكرة إعلان دمشق بعد وضوح إصرار السلطة على نهجها الشمولي في مؤتمر البعث أواسط ٢٠٠٥م بين عدد من الأفراد، وقُدِّمت صيغة أولية ما لبثت أن تحولت إلى موضوع للحوار بين ممثلين عن لجان إحياء المجتمع المدني وقيادة التجمع الوطني الديمقراطي، لتصبح الصيغة أكثر نضجاً

وأوسع مدى، وليصدر إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥م.

في أثناء الحوارات السابقة لصدور الإعلان، جرت مناقشة المعايير والأسس في اختيار القوى الأولى التي ستوقع على الإعلان، كما جرى تحديد الرسائل والأفكار الأساسية التي ينبغي إيصالها من خلال الإعلان.

أما من حيث المعايير في اختيار القوى السياسية التي وقعت على الإعلان فهي: التوجه كمرحلة أولى نحو القوى السياسية التي حسمت خيارها في المعارضة الوطنية الديمقراطية، ووصلت إلى قناعة واضحة بأن النظام السياسي القائم في سورية غير قادر أو راغب في القيام بإصلاح أو تغيير جدي، مما جعله العائق الأساسي أمام التغيير الديمقراطي في سورية، وهذا يعني تمحور الإعلان حول القضية المركزية، أي الديمقراطية. وكذلك اختيار القوى السياسية غير المستعدة لبناء تحالف مع الخارج من أجل إنجاز التغيير في سورية، دون أن يعني ذلك الانعزال عن العالم ورفض الحوار مع المجتمع الدولي بجميع مستوياته. ويضاف إلى ذلك محاولة تغطية كل الطيف السياسي في سورية، بمعنى أن يتم تمثيل جميع التيارات السياسية من خلال قوى وأحزاب سياسية تمثلها، أي التيارات القومية

والماركسية والليبرالية والإسلامية، لكن هذا لم يكن ممكناً دائماً، ولذلك جرت محاولة تعويض ذلك من خلال عرض الإعلان على عدد من الشخصيات العامة التي تمثل هذه التيارات، ومراعاة أن تكون هذه الشخصيات موزعة على المناطق الجغرافية السورية كافة، لأجل تشكيل حالة استقطابية بالمعنى الوطني العام.

أما الأفكار والمضامين الأساسية التي جرى تأكيدها في الصيغة الأولية للإعلان وفي أثناء الحوار مع القوى السياسية والشخصيات العامة، فهي: تغيير الصورة السائدة، سواء عند النظام أو في الخارج، والتي تقول إنه لا توجد معارضة في سورية، إنما يوجد معارضون. وتغيير مسار خطاب المعارضة السورية من خطاب يعول على النظام ويناشده القيام بالإصلاحات المطلوبة، وانتظار مبادرته تجاه المعارضة والمجتمع، إلى خطاب يضع تصوراً للتغيير الديمقراطي بمعزل عن النظام، خاصة بعدما ظهر أن النظام قد أدار ظهره لكل دعوات المعارضة بالإصلاح والتغيير. وكذلك تأكيد القضية المركزية التي يجب على التحالف بين القوى السياسية أن يقوم عليها، وهي قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعدم تمييع هذه القضية بطرح كل إشكاليات وأزمات الواقع العربي والسوري. وتوجيه خطاب الإعلان إلى كل المجتمع

السوري في الداخل والخارج، ولفت انتباهه إلى أن مساراً جديداً للتغيير قد ولد، وهذا المسار لا يلتقي مع سياسات النظام، ولا يتوافق مع أساليب الخارج في آن معاً، لذا من الضروري الإشارة إلى عدم استثناء أي جهة أو فئة أو فرد، إلا أولئك المندرجين في سياسات القمع والفساد، والذين يقيمون تحالفاً صريحاً مع الخارج وموجهاً ضد سورية الدولة والمجتمع. كما برزت ضرورة أن تكون صيغة الإعلان ذات طابع سياسي توافقي، وهو ما تجسد فيما بعد في الحديث عن "المنظومة العربية" بدلاً من "الأمة العربية"، وفي تثبيت فقرة خاصة بالإسلام، وأخرى خاصة بحقوق الأكراد والقضية الكردية، وهذا نوع من الإقرار بالحقائق الواقعية الموجودة على الأرض.

صدرت الوثيقة التأسيسية لإعلان دمشق بتاريخ ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٥م، وكان أوسع تحالف سياسي في ذلك الوقت، وقد ضم القوى التالية:

أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، لجان إحياء المجتمع المدني، حركة الإخوان المسلمين، حزب العمل الشيوعي (إذ كان في ذلك الوقت خارج التجمع الوطني الديمقراطي)، أحزاب كردية (الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي)، حزب الوحدة الديمقراطي الكردي،

الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي، حزب آزادي الكردي، الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي..)، المنظمة الآشورية الديمقراطية، شخصيات مستقلة داخل سورية وخارجها.

كان إعلان دمشق خطوة تاريخية انطلقت من داخل الوطن باتجاه معارضة أكثر توحداً في ذلك الوقت، وللمرة الأولى تقوم كل جماعات المعارضة -من أحزاب التجمع وحركة المجتمع المدني وصولاً إلى النشطاء الأكراد، والإسلاميين المعتدلين، وحتى حركة الإخوان المسلمين غير الشرعية في لندن- بإصدار وثيقة صريحة لإنجاز تغييرات ديمقراطية في سورية، فقد دعت الوثيقة لإنهاء العمل بقوانين الطوارئ وأشكال القمع السياسي الأخرى، ولمؤتمر وطني للتغيير الديمقراطي، وكذلك لاجتماع تأسيسي لتشكيل دستور جديد، وأدانت بشدة سياسات نظام الحكم «التي جرَّت البلاد إلى وضع يدعو للقلق على أمنها الوطني ومصير شعبها»، كما انتقدت أيضاً «العزلة الخانقة التي تَسبَّب بها نظام الحكم للبلاد؛ نتيجة لسياساته الهدامة، المجازفة، والقصيرة النظر على المستويين العربي والإقليمي، وخاصة في لبنان». كما دعت الوثيقة إلى «تجنب الأفكار الديكتاتورية، ووقف كل مشاريع الاستبعاد»، وشدَّدت على أنه «لا يحق لأي حزب أو اتجاه أن يدَّعي دوراً استثنائياً،

ولا يحق لأحد استبعاد الآخر، ولا اضطهاده، ولا اغتصاب حقه في الحياة وحرية التعبير والمشاركة في أرض الوطن». والهدف هو «تبني الديمقراطية كنظام حديث يمتلك قواعد وقيماً عالمية ترتكز على مبادئ التحرر، سيادة سلطة الشعب، دولة مؤسسات، تداول السلطة من خلال انتخابات دورية وحرة تمكِّن الشعب من السيطرة على أولئك المسؤولين في السلطة وتغييرهم».

ودعا إعلان دمشق أيضاً إلى «عقد اجتماعي جديد» يؤدي إلى «دستور ديمقراطي حديث، يجعل من المواطنة معياراً للانتساب، ويتبنى التعددية والتداول السلمي للسلطة، وحكم القانون في دولة يتمتع كل مواطنيها بالحقوق نفسها، ويؤدّون الواجبات نفسها بغض النظر عن الجنس، الدين، العرق، الطائفة، أو العشيرة، كما يمنع عودة الاستبداد بأشكال جديدة».

كما نصت الوثيقة على أن «الإسلام -والذي هو دين وإيديولوجية الأغلبية، بمقاصده النبيلة، وقيمه السامية، ومبدأ التسامح- هو العنصر الثقافي الأكثر بروزاً في حياة الأمة والشعب»(١٣).

لقد وضعت هذه الفقرة لغايات متعددة، يأتي في آخرها حساب انضمام "الإخوان المسلمين" إلى إعلان دمشق

بوصفهم «تياراً دينياً معتدلاً». الغايات الأكثر أهمية تتحدَّد في: **أولاً**، لقد أصبح الإسلام مشكلة على صعيد العالم، خاصة لجهة ربطه بالإرهاب، لذا كان من الضروري إبراز فهم المعارضة لأحد المكونات الأساسية لثقافتنا .**وثانياً**، محاولة تشجيع التيارات الدينية المعتدلة على حساب التيارات العنفية المتطرفة التي تنمو في ظل الاستبداد .**وثالثاً**، لتأكيد القوى الوطنية الديمقراطية انتماءها لعلمانية ديمقراطية في وجه العلمانيات المعادية للدين (ومنها تلك التي يمكن تسميتها بالعلمانيات الطائفية) والقافزة فوق واقع مجتمعاتها وشروطه، والتي تمارس سياسة متطرفة هي الوجه الآخر للتطرف الديني.

كان إعلان دمشق ثمرة جهود تراكمية منذ العام ٢٠٠٠م على صعيد المعارضة السورية، لكنه -بلا شك- خطوة نوعية تتجاوز المبادرات والمشاريع التي سبقته، من حيث المنظور، ومن حيث التطور الحاصل في علاقات القوى السياسية بعضها مع بعض، وفي التقنيات الحوارية الجديدة القائمة على التوافق والتشارك، ولأول مرة في تاريخ سورية تجتمع قوى سياسية وشخصيات وطنية متنوعة في تحالف واحد، ضم القوميين واليساريين والإسلاميين والليبراليين، العرب والأكراد والآثوريين، المنتمين لأحزاب سياسية

والمستقلين. وأيضاً من حيث كون الإعلان جاء مشروعاً إنقاذياً في لحظة حرجة من تاريخ سورية، اجتمعت فيها أخطار عديدة متنوعة المصادر، كادت تهدد البلاد بانفتاحها على كوارث حقيقية، إذ تمفصلت الأزمة الداخلية التي أنتجها الاستبداد مع ما جلبته سياساته من مخاطر خارجية، وكان مؤتمر حزب البعث في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥م بنتائجه البائسة والمخيبة لآمال البعثيين أنفسهم، وتكريسه للسياسات القديمة الفاشلة، العامل المباشر والدافع للقوى السياسية والشخصيات الوطنية للائتلاف في إعلان دمشق.

تحوَّل الإعلان إلى قوة معنوية، وهو الأمر الذي دفع بالقوى والشخصيات المعارضة خارج سورية إلى إعلان تأييدها وانضمامها، بما يعني أن إيقاع المعارضة السورية أصبح مرتبطاً بإيقاع قواها في الداخل، وهذا هو الاتجاه السياسي الصحيح الذي يمكن من خلاله ألا تكون حركة المعارضة في الخارج حركة بلا إنتاج أو حركة بلا بركة.

مع ذلك، كان استمرار هذا الائتلاف أو التحالف محفوفاً بالمخاطر والمطبات، لأسباب متعددة، لعل **أولها** طبيعة اللحظة السياسية آنذاك التي تجعل التوصل إلى خطاب سياسي ناضج تجاه الأحداث السياسية أمراً ليس سهلاً، خاصة في ظل حالة الاستقطاب في المنطقة. **وثانيها** أن

استمرار الائتلاف كان يتطلب الكثير من السياسة على حساب الأيديولوجيا والبرامج الخاصة، **وثالثها** أن التوصل إلى آليات عملية واضحة، أو نظام داخلي يحدِّد حقوق القوى وواجباتها ونسب تمثيلها، هو أمر أساسي من أجل تفعيل إعلان دمشق في الواقع السوري، لكن ذلك كان بعيداً على ما يبدو عن الخبرات البسيطة للمعارضة.

خلال ثلاثة أعوام تقريباً من مسيرة الإعلان (منذ ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٥م- ١/ ١٢/ ٢٠٠٧م)، خفَت وهجه وتعطلت مسيرته نسبياً، بحكم أسباب وظروف عديدة، منها:

١- تمييع القضية الرئيسة التي قام من أجلها الإعلان، وهي التغيير الديمقراطي، بطرح قضايا عديدة داخل الإعلان، كبيان "التوضيحات"[1] الذي صدر حول "القومية العربية" والقضية الفلسطينية والاحتلال الأمريكي للعراق...إلخ.

٢- نقل الخلافات القائمة في التجمع الوطني الديمقراطي (الذي كان له الدور الأكبر في مرحلة

---

(١) الوثائق الثلاث الرئيسة التي وضحت الخط السياسي للإعلان هي: الوثيقة التأسيسية لإعلان دمشق ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٥م، البيان التوضيحي ٣١/ ١/ ٢٠٠٦م، بيان المجلس الوطني ١/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

الإعداد للإعلان) إلى داخل ساحة الإعلان، وتشكل استقطابات معيقة داخله.

٣- كان الإيقاع الذي سار عليه الإعلان منذ تأسيسه بطيئاً، وهذه مسؤولية جميع المنضوين فيه، وربما كان ذلك بسبب حداثة التجربة، والطيف الواسع للمشاركين، وصعوبات العمل الميداني في ظل الضغوط الأمنية المستمرة.

٤- الضغوط الأمنية الشديدة حرمت قوى الإعلان من إنضاج أرضية صلبة وواضحة لتوجهاته السياسية، وهي التي لا تبنى إلا بالحوار الهادئ والمستمر والتفصيلي والعميق.

٥- قيام "الإخوان المسلمين" بعقد تحالف آخر تحت اسم "جبهة الخلاص".

كان انضمام تيار الإخوان المسلمين إلى إعلان دمشق موضع ترحيب. فهذا الانضمام يصب في دائرة طي الملفات القديمة ولملمة جراح مرحلة الثمانينيات، خاصة بعد التطورات الإيجابية المتنورة التي حصلت في رؤاهم الفكرية والسياسية، فضلاً عن كون هذا التيار جزءاً من

النسيج الوطني. لكن قيام هذا الطرف الوازن في الإعلان بعقد تحالف آخر تحت اسم "جبهة الخلاص" في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦م قد وضع قوى الإعلان في موقف حرج، وزاد من حدة الضغوط الأمنية، وقد تحملت قوى الإعلان في الداخل تلك الضغوط.

٦- ظهور "إعلان بيروت- دمشق"(١)، وهو الأمر

---

(١) بدأت السلطات السورية بتاريخ ١٤/ ٥/ ٢٠٠٦م بحملة اعتقالات واسعة، هي الأكبر بحق النخبة الثقافية السياسية منذ إجهاض ربيع دمشق في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١م. السبب الواضح للاعتقال هو التوقيع على وثيقة "إعلان بيروت- دمشق" التي صدرت عن نخبة من المثقفين السوريين واللبنانيين، بلغ عددهم ٢٧٢ مثقفاً وناشطاً وسياسياً، تتحدث عن رؤيتهم لتصحيح العلاقات بين الشعبين والدولتين في سورية ولبنان، وضرورة إرسائها على أسس صحية وندية.
صحيفة تشرين السورية الرسمية في عددها الصادر بتاريخ ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦م انتقدت الوثيقة بشدة، ووصفتها بالوثيقة "المليئة بالأكاذيب"، وزعمت أن الوثيقة من نتاج فريق ١٤ آذار وإلهامه، كما أشارت إلى أن «توقيت العريضة مثير للشك؛ لأنه يأتي في الوقت الذي كان يتحضر فيه مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار جديد ينتقد فيه سورية».
بالتأكيد ليس المثقفون هم المسؤولين عن قرارات مجلس الأمن فيما يخص سورية ولبنان، ومنها القرار ١٦٨٠، فهم لا يملكون =

الذي وضع المعارضة السورية في موقف تحالف خارجي (كما يرى النظام بالتأكيد)، مما حدا بالنظام لوضع حد شبه نهائي لفعل المعارضة ونشاطها، والعودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه ما قبل العام ٢٠٠٠م.

= إلا كلمتهم، بل هي السياسات الخاطئة التي تجر سورية ولبنان من حفرة إلى أخرى. أما عن تزامن صدور الوثيقة مع محاولات الضغط على سورية، فهي حجة على أصحابها، إذ كانت حجة التوقيت والتزامن مع الضغوط الخارجية حجة السلطة على الدوام خلال أربعة عقود، وفي الحقيقة لا يوجد لدى السلطة توقيت مناسب لأي شيء، اللهم إلا للحفاظ على الآليات والطرائق السائدة منذ زمن.

كان "إعلان بيروت- دمشق" خطوة كبيرة قياساً بقدرات المعارضة السورية على احتمالها، وما كان من الممكن في ذلك الوقت تقدير ردة فعل النظام السوري تجاهه بالقدر الذي ظهر، ولعل الحدة التي تعامل بها النظام مع الموقعين على الإعلان تعود إلى أنه رأى في هذه الخطوة إمكانية المعارضة على الحركة خارج حدود سورية.

في المحصلة، يمكن القول: إن "إعلان بيروت- دمشق" كان لحظة الختام في طريقة تعامل النظام السوري مع المعارضة، التي تنوعت خلال فترة "العهد الجديد" ما بين الحدة والمرونة والسماح والمنع والمضايقة، لتصل أخيراً إلى مرحلة إعادة الأوضاع الداخلية إلى ما كانت عليه ما قبل العام ٢٠٠٠م.

ب- إعلان دمشق ما بعد انعقاد المجلس الوطني الأول

انفجرت الخلافات في المجلس الوطني الأول لإعلان دمشق الذي عقد بتاريخ ٢/ ١٢/ ٢٠٠٧م، مع العلم أنه لم تسبق المجلس أي حوارات جدية حول النقاط الخلافية، وهو ما أدى إلى سيطرة منطق الاتهامات وسمح بتشكل استقطابات حادة وسريعة، تقوم على الكلمات العامة المجردة، بعد انعقاد المجلس.

لقد عقد إعلان دمشق مجلسه الوطني قبل إنجاز أرضية توافقية بين القوى المؤتلفة داخله، وهذا أفضى إلى انفجار القضايا الخلافية المعلقة منذ زمن دفعة واحدة على رأس المعارضة. وكانت النتيجة بروز انقسام واضح داخل إعلان دمشق، وتجميد حزبين لعضويتهما فيه، هما حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات المستقلة.

عُقد مجلس الإعلان دون توفير الأرضية السياسية التوافقية الصلبة التي يحتاجها قبل انعقاده. بل إن المشكلة تطال أيضاً المستوى التنظيمي للإعداد، إذ كيف يمكن أن تلتقي آلية التوافق في المستوى السياسي مع آلية الانتخاب على المستوى التنظيمي، فالتوافق يلتقي مع التمثيل،

والانتخاب يلتقي مع مفاهيم الأكثرية والأقلية، إضافة إلى عدم وجود تصور واضح لدور كل من القوى السياسية والمستقلين في الائتلاف، خاصة بسبب اختلاف أنماط التفكير والعمل والخبرة الماضية لكليهما.

من النقاط الخلافية التي برزت في تلك الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧م سؤال الهوية، وهو السؤال الذي طُرح استناداً إلى الموروثات والأيديولوجيات، وليس بالانطلاق من حاجات الحاضر وآفاق المستقبل، وتجلى في النظرة للقضية الكردية وعلاقة الإسلام بالدولة والقومية العربية، وانعكس ذلك في المستوى السياسي التنظيمي، وأدى لنمو ذهنية "المحاصصة" المعيقة لبلورة ما هو عام وتوافقي ومشترك .

وأيضاً كانت إشكالية الداخل والخارج واحدة من النقاط التي أدت لاستقطابات معيقة بين القوى السياسية داخل الإعلان. فقد قاد العدوان الأمريكي على العراق إلى اختزال العمل السياسي برمته إلى رؤيتين، تقف إحداهما ضد الاستبداد ولا ترى مشكلة في الاستعانة بالخارج للتخلص منه، وأما الثانية فلديها حساسية مفرطة ووسواسية إزاء الخارج، مع أنها تعلن وقوفها أيضاً ضد الاستبداد.

كما كان للوضعين اللبناني والفلسطيني ظلال واضحة على خلافات المعارضة السياسية ممثلة بإعلان دمشق، فنمت

أيضاً استقطابات واضحة فيما يتعلق بالموقف من حزب الله واغتيال رفيق الحريري وجماعة ١٤ آذار، والموقف من المحور الذي أطلق على نفسه اسم "محور الممانعة"، وما يرتبط به من مقاومات مسلحة في لبنان وفلسطين.

نريد أن نقول هنا إن معظم القضايا التي جرى الاختلاف حولها آنذاك هي ذاتها التي شكلت الاصطفافات السياسية داخل طيف المعارضة بعد انطلاق الثورة السورية في آذار/ مارس ٢٠١١م، وهذا يعني أن المعارضة تركت جميع الخلافات معلقة ولم تناقشها جدياً في السابق، وهو ما انعكس على أدائها طوال عامين من الثورة.

لقد جرت محاولات عديدة منذ عام ٢٠٠٨م حتى بداية عام ٢٠١١م لإعادة الأمور إلى مجاريها في إعلان دمشق، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، لذا سارت الأوضاع في إعلان دمشق إلى الترهل، واقتصرت فعاليته حتى بدايات عام ٢٠١١م على إصدار بعض البيانات في عدد من المناسبات السياسية، خاصة مع اعتقال عشرة من عناصره في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨م، وذهاب الإخوان المسلمين نحو جبهة الخلاص، ثم خروجهم منها وإعلانهم في أوائل ٢٠٠٩م عن إيقاف معارضتهم للنظام في أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، فضلاً عن خروج حزبي الاتحاد الاشتراكي العربي

وحزب العمل، وعدد من الشخصيات المستقلة منه، خاصة المنتمية إلى لجان إحياء المجتمع المدني. وهذا يعني اقتصار إعلان دمشق حتى فترة بداية الثورة على الأحزاب التالية: حزب الشعب الديمقراطي، حزب العمال الثوري العربي، حركة الاشتراكيين العرب، وعدد من الأحزاب الكردية، والمنظمة الآشورية الديمقراطية، وعدد من الشخصيات، ثم عادت الأحزاب الكردية والمنظمة الآشورية وخرجت من الإعلان في مرحلة لاحقة.

٤- قوى الإسلام السياسي

أ- جماعة الإخوان المسلمين

يمكن القول، من وجهة نظر تاريخية، إن الإرث السياسي الإسلامي في سورية قد مر عبر مرحلتين متمايزتين: الأولى هي مِرحلة الانتداب الفرنسي وما بعد الاستقلال حتى انقلاب الأسد عام ١٩٧٠م (أي ما يقارب الـ ٥٠ عاماً)، والثانية هي مرحلة الرئيس حافظ الأسد، وتوريث نجله السلطة عام ٢٠٠٠م حتى اليوم (مدتها ٤٢ عاماً).

لقد تشكلت سورية الحديثة في سياق نهاية الدولة العثمانية وحلول الاستعمار الفرنسي مكانها في عام ١٩٢٠م.

وكان واضحاً أن التطور الاقتصادي- الاجتماعي في سورية يسير بشكل عام في اتجاه مدني مرتبط بشكل وثيق مع السوق الرأسمالية الدولية، ومع قيم الثقافة الليبرالية، خاصة مع بدء ظهور الطبقة الوسطى من التجار والمهنيين والموظفين؛ الذين بدؤوا يقومون بدور مؤثر في المجتمع السوري. ومع ذلك، نشأت في هذا السياق أيضاً النويات الأولى لتنظيمات الإسلام السياسي، فقد ظهرت جمعيات إسلامية عدة، وهي جمعيات شكَّل كثير من قادتها وأعضائها القاعدة الأساسية والنخبة القيادية لجماعة الإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسي الأخرى فيما بعد.

ومن هذه الجمعيات جمعية "الغرَّاء" برئاسة محمد هاشم الخطيب الحسيني، ثم محمد الدقر، وكان من نشطائها عبد الحميد الطباع الذي انتخب فيما بعد عضواً في البرلمان عام ١٩٤٣م. وتأسست جمعية الهداية في العام ١٩٣٠م، وكان الشيخ مصطفى السباعي(١)، مؤسس الإخوان المسلمين

---

(١) مصطفى السباعي: يعد من أهم الشخصيات في تاريخ الإخوان المسلمين حتى اليوم. وقد درس الدين وقواعد الشريعة وأنهى دراسته الثانوية في حمص العام ١٩٣٠م، ثم غادر إلى مصر لمتابعة دراسة القانون الإسلامي في جامعة الأزهر. حصل على الدكتوراه من خلال رسالته (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي). وفي أثناء دراسته تعرف الإخوان المسلمين في مصر، =

في سورية، رئيساً لفرع الجمعية في مدينته حمص.

وأنشئت جمعية التمدن الإسلامي عام ١٩٣٢م، وكانت تصدر مجلة (التمدن الإسلامي)، وكان كثير من قادتها ونشطائها من قادة الإخوان المسلمين ونشطائهم، مثل عمر بهاء الدين الأميري، ومحمد المبارك، وترأس هذه الجمعية فيما بعد أحمد معاذ الخطيب الحسني[١].

ليس هناك تاريخ تأسيس محدد لجماعة الإخوان المسلمين في سورية كما هو الحال في مصر، مع العلم أن الإخوان في مصر قد اهتموا بالطلبة السوريين الموجودين هناك للدراسة، وكان أبرزهم الشيخ مصطفى السباعي. وقد نشأت الجماعة في سورية من خلال اندماج عدة جمعيات

= ونشر فكرة الجماعة وتنظيمها في سورية، وقد عمل أستاذاً للقانون في كلية الحقوق بجامعة دمشق، وانتخب عضواً في البرلمان العام ١٩٤٩م، وترأس البعثة السورية للمؤتمر العالمي الإسلامي العام ١٩٥١م والمؤتمر الإسلامي- المسيحي العام ١٩٥٤م. وألف في عام ١٩٥٧م كتابه الشهير (اشتراكية الإسلام)، وفي العام ١٩٥٩م أسس مجلة (حضارة الإسلام) وترأس تحريرها، وفي العام ١٩٦٢م ألف خلال إقامته في المستشفى كتابه (هكذا علمتني الحياة).

(١) أصبح أحمد معاذ الخطيب رئيساً للائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة.

إسلامية في منتصف الأربعينيات. وكانت هذه الجمعيات قد تأسست في أوائل الثلاثينيات والأربعينيات، مثل جمعية (شباب محمد) و(دار الأرقم) برئاسة عمر بهاء الدين الأميري الذي عمل فيما بعد نائباً لرئيس الإخوان المسلمين.

وقد أقامت جماعة الإخوان المسلمين في صيف العام ١٩٤٦م معسكراً تدريبياً، شارك فيه حوالي ٣٠٠ شاب من الإخوان، وتوسع تنظيمهم بسرعة، وكانت لهم فروع في جميع المحافظات والمدن السورية. وكشأن الإخوان المسلمين في جميع الأقطار، كانت الجماعة في سورية تعبر بوضوح عن الإرادة والرغبة في مجابهة مشاكل العصر الحديث بالتوافق مع الإسلام، ولم يختلفوا من خلال نشاطهم كجمعية عن الإطار العام للتطورات الاجتماعية في ذلك الحين.

وشارك الإخوان والإسلاميون المتحالفون معهم في الانتخابات النيابية العام ١٩٤٧م، وانتخب منهم محمد المبارك ومعروف الدواليبي ومحمود الشقفة.

وبعد انقلاب حسني الزعيم عمل الإخوان من خلال الجبهة الاشتراكية الإسلامية، وحافظوا على الطابع غير السياسي للإخوان المسلمين. وأصدروا مجلة (المنار الجديد) بعد مجلتهم السابقة (المنار)، وشاركوا في الانتخابات

النيابية التي جرت العام ١٩٤٩م، وكان من مرشحيهم مصطفى السباعي ومحمد المبارك ومعروف الدواليبي، وشارك الإخوان المسلمون في حكومة خالد العظم العام ١٩٥٠م من خلال معروف الدواليبي وزير الاقتصاد.

لقد كانت كل حركات الإسلام السياسي حتى ذلك الوقت تؤمن باللعبة الديمقراطية، ولا تشكل برامجهم السياسية فروقاً واضحة عن برامج أي حزب علماني محافظ، باستثناء البصمة الدينية المحدودة التي تتجلى في مطلب أو اثنين، حيث تبدو مجرد زينة في إطار برنامج سياسي صرف. والأكثر من ذلك فقد ساهم الإخوان في أول صياغة علمانية للدستور السوري عام ١٩٥٠م، واكتفوا بقبول بندين في الدستور يتعلقان بالإسلام. وتحت قيادة السباعي في مرحلتي الأربعينيات والخمسينيات كانت الجماعة تبشر بخطاب معتدل مقبول من كل الأطراف، أسماه بعض الباحثين بالخطاب الليبرالي الإسلامي، وقد تميز طرح تلك الفترة بأطروحات السباعي الحضارية: (من روائع حضارتنا، عظماؤنا في التاريخ، أخلاقنا الاجتماعية، اشتراكية الإسلام...).

وقد نشأ أول تفكير في تأسيس تنظيم أصولي عنيف بعد عام ١٩٦٣م ، أي بعد استيلاء البعثيين على مقاليد الحكم،

ويتضح من ذلك أن منشأ التفكير المتطرف يعود لسببين رئيسيين هما: احتكار البعث للسلطة، والاستقطاب الطائفي في قيادات الجيش وحزب البعث.

لقد تركت فترة الستينيات أحقاداً بين الإسلاميين والبعثيين على وجه الخصوص، إذ بعد أن استلم البعثيون الحكم في عام ١٩٦٣م، بدأ الإخوان المسلمون بإثارة مشاعر العداء ضد البعثيين في المدن السورية الداخلية، وتم تشكيل خلايا سرية من الجماعات الإسلامية تهدف إلى إسقاط نظام البعث. فعلى سبيل المثال، في حلب قام الشيخ عبد الرحمن جودة، وهو حليف الرئيس السوري الأسبق ناظم القدسي ومُفْتٍ سابقٌ في مدينة حلب، بتأسيس حركة التحرير الإسلامي. وفي عام ١٩٦٤م تفاقم الشغب، وتحول إلى حرب دينية في مدينة حماة المحافظة، التي حملت فيها الأسلحة ضد الحكومة. كان المحرض الرئيسي لهذه الأحداث هو مروان حديد؛ القائد الإسلامي من مدينة حماة، الذي زعم بأن البعثيين وجميع الأشخاص العلمانيين ملحدون ويجب ذبحهم. لذا أمر وزير الدفاع حمد عبيد الجيش السوري باجتياح مدينة حماه، وفي النهاية قتل حوالي ٧٠ شخصاً من الإخوان المسلمين. وبعد أن لحقت بهم الهزيمة ألقوا أسلحتهم وأوقفوا نشاطاتهم الحربية خلال

الخمس عشرة سنة التالية، وعادوا للظهور ثانية عام ١٩٧٩م، مع العلم أن جماعة الإخوان قد انشقت في عام ١٩٧٠م إلى مجموعتين، تنظيم دمشق يرأسه عصام العطار، وتنظيم حلب يرأسه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

هناك عدة عوامل دفعت الإخوان المسلمين للنشاط ثانية في منتصف السبعينيات، فهم من جهة تجاوزوا هزيمتهم مادياً ومالياً في عام ١٩٦٤م، ومن جهة ثانية ساهم دخول الجيش السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦م، ووقوفه إلى جانب المسيحيين ضد ياسر عرفات في رفع درجة استفزازهم ضد الأسد، في ظل مناخ التوتر الطائفي والسياسي الحاد آنذاك، ومن جهة ثالثة كان الإخوان المسلمون يحتكرون بقوة المدارس آنذاك، ومن ثم يمكنهم تلقين مذهبهم للكثير من اليافعين والشبان، إضافة إلى تحول خطابهم منذ أواسط السبعينيات باتجاه خطاب جهادي.

وفي عام ١٩٧٥م شكل عبد الستار الزعيم تشكيلاً عسكرياً يدين بالولاء لمروان حديد، لكن هذا التنظيم ظهر عملياً من خلال مهاجمة مدرسة المدفعية في حلب في حزيران/ يونيو عام ١٩٧٩م. وقد تبرأت جماعة الإخوان من الحادثة، غير أن أفراد الطليعة أصروا على أنهم «الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين»، وأسفر ذلك عن

مقتل العديد من شباب البعث العسكريين، مع أنهم ليسوا جميعاً من البعثيين العلويين. وهنا رد نظام البعث بقسوة، ففي المؤتمر السابع لحزب البعث، الذي انعقد بين ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر و٦ كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٨٠م، صرح رفعت الأسد، شقيق الرئيس، بشكل واضح أن الإخلاص هو واجب، وأنه كل من لا يقف إلى جانب البعث في هذه المرحلة هو ضده. وفي ٢٦ حزيران/ يونيو عام ١٩٨٠م حاول الإخوان المسلمون قتل الأسد في دمشق، لذا قام هو بدوره بسن القانون ٤٩ في ٨ تموز/ يوليو؛ الذي ينص على أن العضوية في الإخوان المسلمين تعتبر جريمة عقوبتها الإعدام. وبلغ القتال ذروته في الثاني والثالث من شباط/ فبراير عام ١٩٨٢م في مدينة حماة، التي صعد الإخوان المسلمون منابر جوامعها ودعوا إلى "حرب شاملة" ضد نظام البعث. السلطات من جهتها استخدمت القوة في ردّها، وأصدرت أوامرها للجيش السوري بسحق التمرد.

لقد مارس نظام الأسد أشد الأعمال قسوة ووحشية تجاه كل من يشتبه بأنه من الجماعة، فقد اعتقل عشرات الآلاف، وتم تصفية الآلاف بشكل منظم في السجون، وبقيت مجزرة حماة ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨٢م التي ذهب ضحيتها حوالي

٣٨ ألفاً من أفظع ما يمكن أن يحدث في صراع نظام سياسي من أجل البقاء في الحكم، كما طال تأثير هذه الفظاعات مئات الألوف من الأسر، فحرم طوال أكثر من ربع قرن أبناء المسجونين والمنفيين وأقرباؤهم من أغلب حقوقهم المدنية، وتمت مصادرة أملاك الكثيرين منهم.

هذه الهزيمة التي لحقت بالإخوان المسلمين في حماة تسببت باختفائهم من ساحة السياسة السورية خلال الفترة المتبقية من عقد الثمانينات، وكان لذلك تأثيره على مجمل الحياة السورية، فقد كان عقد الثمانينيات عقداً كئيباً في حياة السوريين حتى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، ففي ظل هذه الحقبة، وما أعقبها، تم تثبيت أركان النظام الاستبدادي وإلغاء الحياة السياسية، مع أن النظام أفرج عن دفعة من السجناء السياسيين كان معظمهم من الإخوان المسلمين عام ١٩٩١م. ونذكر هنا أن الجماعة قد انشقت في عام ١٩٨٦م إلى تنظيمين، حلبي بقيادة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وحموي بقيادة عدنان سعد الدين، ثم توحد التنظيمان لاحقاً في عام ١٩٩٢م، ولا يزال التنظيم موحداً حتى اليوم، بعد أن تسرب منه أعداد ذات وزن وكفاءة!

أما سنوات عقد التسعينيات فكانت أكثر السنوات راحة لحافظ الأسد، بعد أن أغلق فيه المجال السياسي الداخلي

نهائياً، بل أهمل السياسة الداخلية بعد ذلك بشكل لافت، حين اطمأن إلى استحكام قبضته، والتفت إلى مسألة التوريث لما استتب له الأمر في لبنان، واستطاع بسط نفوذه عليه بعد اتفاق الطائف ١٩٨٩م.

في أواخر التسعينيات لم يهتم الأسد إلا بتهيئة مناخ التوريث، وكانت مخاوفه دوماً من تنظيمات إسلامية تفسد ذلك، ولهذا السبب توجه في نهاية عام ١٩٩٩م لاعتقال جميع أعضاء "حزب التحرير" الذي يعمل بشكل سري منذ الستينيات ضمن قناعات حول عودة الخلافة الإسلامية، وقد توفي الأسد بعد قرابة ستة أشهر فقط من اعتقالات التحريريين، منهياً بذلك أي شكل من أشكال الوجود التنظيمي للإسلام السياسي على الأراضي السورية.

ومع مجيء بشار الأسد للسلطة، كانت هناك حركة واسعة للمثقفين ومنظمات حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني؛ فيما سمي بربيع دمشق، لكن هذه الفترة كشفت عن مدى تحفظ الإسلاميين على أي مشاركة سياسية علنية؛ بسبب مخزون القمع الموروث منذ أحداث الثمانينيات. لكن في هذه الأثناء كان الإخوان المسلمون في الخارج ينظرون بترقب إلى الحراك السياسي في ربيع دمشق، وعزموا على التحرك مع المعارضة الخارجية، فجمعوا معظم التيارات

المختلفة في الخارج، وبعض نشطاء الداخل، على ميثاق الشرف الوطني للعمل السياسي.

لقد أعلن عن وثيقة "ميثاق الشرف الوطني" في أيار/ مايو ٢٠٠١م، وقد أتى نص الوثيقة ليقدِّم الإخوان المسلمين السوريين في صورة جديدة، تختلف عمّا ظهروا عليه في تلك الأحداث الدامية، كرسالة للسلطة بانتهاجهم سياسة الاعتدال، وإلى أطراف المعارضة الأخرى من خلال تبني مقولة الديمقراطية والابتعاد عن مقولات ومفردات الخطاب الإخواني السوري في السبعينيات، والذي كان أقرب إلى سيد قطب (ليس فقط عند الشيخ مروان حديد، وإنما أيضاً عند العديد من قيادات التنظيم العام مثل الشيخ سعيد حوا) منه إلى اعتدال مراقب الإخوان السوريين في الخمسينيات الشيخ مصطفى السباعي ووسطيته، وأيضاً كرسالة للمجتمع السوري الذي كانت تنوعاته الدينية والمذهبية، واتجاه مسلميه إلى الانخراط القوي في مظاهر الحياة الحديثة على تناقض مع ذلك الخطاب الإخواني الذي طغى عليه التشدد والتطرف في أحداث الثمانينيات. وقال البيان: «لقد مضى الوقت الذي يدعي فيه حزب واحد بأنه الوطن»، ثم تابع البيان ليؤكد أن كل حزب مؤهل ليقدم نفسه، لكن بانسجام مع السلطة المستمدة من الانتخابات الحرة، وإن الصراع بين

القومية العربية العلمانية والإسلامويين كان «مرحلة من التاريخ أصبحت الآن من الماضي»[١].

في شهر آب/ أغسطس عام ٢٠٠٢م، اجتمع الإخوان المسلمون ثانية في لندن لتحويل بيانهم لعام ٢٠٠١م إلى دستور وطني، وقد حضر هذه المرة شخصيات المعارضة من الجناح اليساري ومعسكرات الوطنيين. ومع ذلك، تضمنت الوثيقة الجديدة اختلافات بسيطة عن سابقتها؛ حيث شددت بقوة على دور الإسلام «بأهدافه النبيلة، وقيمه السامية، وتشريعه المثالي»[٢].

أكد بشار الأسد للصحفيين الأمريكيين في أيار/ مايو ٢٠٠٤م أنه لن يكون هناك اعتذارات لما حدث في حماة، إلا أنه كان قد التقى، وقبل شهر، إسلامويين بارزين من دول مجاورة لديهم علاقات مع الإخوان المسلمين السوريين، حيث كان لكل من مفتي دمشق السابق أحمد كفتارو، وعضو مجلس الشعب السوري محمد الحبش دور الوسيط، ووفقاً للتقارير، قامت الحكومة في تلك الفترة بالاتصال مع قادة

---

(١) كارستين ويلاند: سورية؛ الاقتراع أم الرصاص؟، ترجمة حازم نهار، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١١م، ص ٢٤٦- ٢٤٧.

(٢) مرجع سابق، كارستين ويلاند، ص ٢٤٧.

الإخوان المسلمين السوريين، ولكن يصعب كشف التفاصيل لدقة مثل هذه التطورات، بالإضافة إلى تناقض المعلومات نوعاً ما[١]. إنما سمح للعديد من الأعضاء السابقين في حركة الإخوان المسلمين بالعودة إلى سورية بعد دراسة قضاياهم الفردية، إلا أن واحداً من شروط عودتهم أن يعتذروا عما حدث في حماة[٢].

قامت لجان إحياء المجتمع المدني في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥م بإصدار بيان اعتبرت فيه الإخوان المسلمين جزءاً من النسيج الوطني السوري، وفي أيار/ مايو ٢٠٠٥م قامت إدارة منتدى الأتاسي بالسماح بقراءة كلمة للإخوان المسلمين ضمن ندوة حول "رؤية القوى السياسية للإصلاح"، وكانت نتيجتها اعتقال مجلس إدارة المنتدى وإغلاقه نهائياً. ثم انضم الإخوان إلى ائتلاف إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي الذي أعلن عنه في ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

إن البراغماتية ليست شيئاً جديداً على الإخوان المسلمين، فقد أظهر الإسلامويون تناقضات وثغرات في

(١) مرجع سابق، كارستين ويلاند، ص ٢٤٥.
(٢) مرجع سابق، كارستين ويلاند، ص ٢٤٦.

أيديولوجيتهم خلال كل مراحل عملهم السياسي.

لقد اعترف منظّرو الإخوان المسلمين في ثمانينيات القرن الماضي بأن الديمقراطية ما هي إلا وسيلة لنهايتهم، حيث أكد أحد قادتهم بأن «الإسلامويين يحاربون الديمقراطية في العالم... [إلا أن] الديمقراطية الوسيلة المناسبة لتمهيد الطريق لنصر الإسلاميين»[(١)].

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠٠٥م كرر البيانوني موقفه البراغماتي، وأكد أن الإخوان المسلمين غير مهتمين بانقلاب عنيف في سورية، ولا بحملة انتقامية ضد العلمانيين والعلويين، حيث صرح قائلاً: «نحن نريد دولة مدنية وليس دولة دينية»[(٢)].

وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٦م أعلن الإخوان المسلمون تشكيل جبهة الخلاص بالتعاون مع نائب رئيس الجمهورية الأسبق عبد الحليم خدام، مع أنهم لا يزالون في ائتلاف إعلان دمشق. وفي ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م أعلنت جماعة الإخوان المسلمين تعليق أنشطتها المعارضة للسلطة السورية إبان الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، وبعد شهر من ذلك أعلن المراقب العام للجماعة السيد علي صدر الدين

---

(١) مرجع سابق، كارستين ويلاند، ص ٢٥٢.

(٢) مرجع سابق، كارستين ويلاند، ص ٢٤٨.

البيانوني «أننا نعيد تقويم تحالفاتنا بشكل دوري في ضوء المتغيرات والمستجدات»[(١)].

تعمل جماعة الإخوان المسلمين اليوم بعد انطلاق الثورة السورية في آذار/ مارس ٢٠١١م بشكل حثيث، وساهمت في كل المحطات السياسية للثورة بفاعلية، وانتقلت مؤخراً لتساهم في تمويل الجيش السوري الحر المتمركز في تركيا وداخل الأراضي السورية، وترسل المال والإمدادات إلى سورية لتحيي بذلك قاعدتها بين صغار المزارعين وأبناء الطبقة المتوسطة من الطائفة السنية في سورية. وفيما تتعارك القوى السياسية الأخرى، فإن جماعة الإخوان المسلمين تعمل بجد من أجل رصيدها في الشارع السوري مستقبلاً، مع أن العودة للساحة السياسية ليست بالمهمة الهينة بعد ثلاثين عاماً من الغياب.

أما على المستوى السياسي والأيديولوجي، فقد شكلت وثيقة "عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سورية" نقلة نوعية في تاريخ هذه الحركة، لا بل يمكن القول إن هذه الوثيقة التي صدرت في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٢م قد ألغت بوضوح، على الأقل من الناحية النظرية، الفهم الأيديولوجي السائد لمسألة السلطة لدى معظم التيارات

---

(١) مقابلة مع قدس برس، ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٩م.

الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، أي ذلك الفهم الذي ينطلق من اعتبار السلطة في الإسلام شأناً إلهياً.

ب- التيارات الإسلامية الأخرى

لا يقتصر الإسلام السياسي في سورية على جماعة الإخوان المسلمين، وإن كانت هي الأبرز والأكثر تأثيراً في تاريخ سورية، فهناك أحزاب وجماعات وتيارات وجمعيات دينية عديدة، ولكل منها تأثيرٌ ما يزيد أو ينقص حسب الظروف العامة.

من الأحزاب الشهيرة حزب التحرير الإسلامي، وهو حزب إسلامي أسسه الشيخ تقي الدين النبهاني في أواخر الخمسينيات، كرد فعل على عدم رضاه عن تجربة الإخوان المسلمين، وهو حزب عابر للحدود العربية والإسلامية؛ يدعو لاستعادة الخلافة، ويربط كل إصلاح بوجود الخليفة. وتشير الاعتقالات التي حدثت في سورية في الفترات السابقة إلى أنه ما زال حاضراً في الساحة السورية. ففي خريف عام ١٩٩٩م شنت السلطات الأمنية السورية حملة اعتقال واسعة ضده. فعلى أثر الاجتماع بين حافظ الأسد وبيل كلينتون، وزع أعضاء من حزب التحرير منشورات تنتقد سلوك الحكومة السورية وسياساتها تجاه الأراضي السورية المحتلة والقضية الفلسطينية والسلام مع الدولة الصهيونية، فبادرت

السلطات الأمنية إلى شن حملة اعتقال شملت أعضاء الحزب والمتعاطفين، واحتجزت بعض الرهائن. استمرت حملات الاعتقال في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١م فاعتقلت السلطة أفواجاً جديدة. أطلق سراح بعض الذين اعتقلوا مع الإفراجات ومراسيم العفو التي أمر بها بشار الأسد، بينما قدّم آخرون لمحكمة أمن الدولة وحكم عليهم بالسجن لفترات متفاوتة.

وهناك أيضاً جمعية القبيسيات، وهي جماعة إحيائية دينية إسلامية دعوية نسوية، تأسست على يد منيرة القبيسي (من مواليد ١٩٣٣م) في الستينيات في سورية، ثم انتشرت في بلدان أخرى، وهي لا تتدخل في السياسة، بل يقتصر عملها على تنظيم دروس دينية في المنازل، ونشر الوعي الديني بين الشابات الصغيرات .وخلال ما يزيد على أربعة عقود كانت الجماعة تعمل بالسر والعلن، تبعاً للظروف الأمنية والسياسية، وقد كانت محظورة في سورية إلى أن سمح لها بالعمل العلني عام ٢٠٠٦م عندما حصلت على موافقة الحكومة السورية للسماح بعقد الدروس في المساجد.

وهناك حركات إسلامية معتدلة، كالحركة الخزنوية، وجماعة الأستاذ جودت سعيد.

أما الخزنوية فهي حركة إسلامية كردية ذات تطلعات سياسية، تتركز في مدينة القامشلي، وكان يتزعمها الشيخ

معشوق الخزنوي، وهي مجموعة تحمل هم تجديد الخطاب الديني، وإصلاح المنظومة المعرفية الإسلامية بمختلف جوانبها.

تهدف الحركة الخزنوية إلى الإسهام في إحياء الاجتهاد الإسلامي وفق قاعدة احترام التعددية، وحرية الاختيار من الفقه الإسلامي، ونبذ التعصب والتكفير؛ من خلال فك الاشتباك بين العقل والنص عن طريق منح النص ظروفه المكانية والزمانية، وتأكيد الأخوة الإنسانية، والبحث عن المشترك بين الناس في مختلف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية، وخاصة أبناء الوطن الواحد.

كان الشيخ معشوق الخزنوي قريباً من الناس، وخطيباً فصيحاً، لامس من خلال خطاباته جروح الناس، وخاصة المجتمع الكردي، وفي الأول من حزيران/ يونيو ٢٠٠٥م اغتالته أجهزة الأمن السورية، وعلى أثرها تشكل تيار ينادي بفكر الشيخ معشوق الخزنوي، إضافة إلى العمل السياسي من أجل القضية الكردية، ويترأس هذا التيار حالياً نجله الشيخ مرشد معشوق الخزنوي.

أما جماعة الشيخ جودت سعيد، فهي حركة إسلامية تعتبر العنف، أياً كان، ولو دفاعاً عن النفس، عملاً غير مشروع، وقد أسسها المفكر الإسلامي جودت سعيد (مواليد

١٩٣١م) في مطلع الثمانينيات، وقد تأثر بالمفكرين الإسلاميين الكبيرين محمد إقبال ومالك بن نبي، إذ عمل على نشر نظريته الفلسفية (اللاعنف)، لكنه لم يستطع تكوين جماعة تؤمن بنظريته إلا مطلع التسعينيات، وكان أول ما كتبه في مطلع الستينيات (مذهب ابن آدم، أو مشكلة العنف في العمل الإسلامي)، الذي جاء رداً على جماعة الإخوان المسلمين في ممارسة العنف السياسي، وهو يناقش مبدأ اللاعنف وعلاقته الجذرية بالإسلام، وشرح قصة ابنَي آدم الواردة في القرآن الكريم، واستنبط فكرة اللاعنف منها، ثم كتب فيما بعد مؤلفه (حتى يغيروا ما بأنفسهم).

هذا الرجل المسن يدافع عن الديمقراطية بحماس، حتى لو كان معظم السوريين سيقفون ضد الشكل الإسلامي للمجتمع. كما يحب أن يستخدم تجربة الاتحاد الأوربي نموذجاً للحوار المفتوح بين الشعوب وتوازن المصالح بين الدول المختلفة. وبالنسبة له يجب على العالم العربي أن يأخذ الاتحاد الأوربي مثالاً لكيفية التعايش السلمي بين الجيران بدلاً من محاربة بعضهم البعض، حيث يقول بإصرار: «نحن بحاجة لثقافة وليس لقنابل نووية. يجب أن نستخدم عقولنا والإنترنت وليس الأسلحة»[١].

(١) مرجع سابق، كارستين ويلاند، ص ٢٥٩.

على العموم، فإن الإسلام، كما يظهر التاريخ ومجريات الواقع على الدوام، ليس كتلة صماء متجانسة في أي بلد، فهو يتكون من أطياف وألوان لا حصر لها، بدءاً من التدين العادي الشخصي المعتدل، إلى التدين الجماعي المنظم وغير السياسي، وانتهاء بالحركات الإسلامية السياسية مثل الإخوان المسلمين، وهي الأبرز على الساحة كشهرة وتاريخ وفعل سياسي، وحركات أخرى ذات نهج متطرف وتكفيري يتصادم مع كل معالم الحياة الحديثة في مستوياتها كافة، السياسية والاقتصادية والإنسانية.

٥- القوى السياسية الكردية

تعود بداية ظهور الأحزاب الكرديّة إلى العام ١٩٥٧م الذي تأسس فيه الحزب الديمقراطي الكردي السوري- البارتي، وخلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٥٧- ١٩٦٥م شهد الحزب الديمقراطي الكرديّ في سورية، بتأثير الانقسام الكردي في شمال العراق، صراعات معقدة بين قياداته على خلفيات سياسية وأيديولوجية، كاليسار واليمين، وعلى إيقاع هذا الصراع انعقد في ٥ آب/ أغسطس ١٩٦٥م مؤتمر الحزب الذي انبثق عنه ما سيعرف بـ"الحزب اليساري الكردي"، في مواجهة النواة القديمة التي عرفت بالحزب اليميني الكردي. وفي أواخر آب/ أغسطس ١٩٦٦م عقد

الحزب الجديد (اليساري) مؤتمره الأول، وانتخب عثمان صبري أميناً عامّاً له بدعم من قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق (البارزاني)، بينما سيعقد الحزب الديمقراطي الكردي (اليميني) بدعم من جناح الطالباني في العراق مؤتمره الأوّل في حلب في العام ١٩٦٧م، وسينتخب عبد الحميد درويش أميناً عامّاً له بحضور ممثل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا[١].

تكرس الانقسام في بداية السبعينيات على الرغم من جميع محاولات الاتحاد، وبدأت سيرورة الانشقاقات بالتوسع، عندما أنشأ دهام ميرو (الحزب الديمقراطي الكردي- البارتي) وهو الاسم ذاته للحزب الذي أسسه عبد الحميد درويش، ما جعل الأخير يضيف كلمة (التقدمي) إلى اسم حزبه، وذلك في المؤتمر الرابع للحزب عام ١٩٧٧م. كما شهد عقد السبعينيات تأسيس حزب جديد باسم حزب اليسار، بزعامة صلاح بدر الدين، الذي انفصل عنه صالح كدو في عام ١٩٧٧م وشكل (الحزب الاشتراكي الكردي) فيما غير بدر الدين اسم حزبه إلى (حزب الاتحاد الشعبي الكرديّ). وقد أصابت الانشقاقات الحزب اليساري

---

(١) عبد الحميد درويش: أضواء على الحركة الكرديّة في سورية، مرجع سابق، ص١١٩.

الكردي - عثمان صبري، وانقسم إلى حزبين يحملان الاسم نفسه، الأول بزعامة: (يوسف ديبو)، والثاني بزعامة: (محمد موسى). وتأسست ضمن صيرورة الانشقاقات هذه، إضافة إلى المؤثر الأبوجي (PKK)، والمؤثر الكردستاني العراقي، عدد من الأحزاب الكردية، مثل حزب الاتحاد الديمقراطيّ (PYD)، وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي (يكيتي) بزعامة إسماعيل عمر الذي توفي عام ٢٠١٠م.

ويبين الجدول الآتي أبرز الأحزاب الكردية الرئيسية في سورية[(١)]:

أبرز الأحزاب الكردية الرئيسية في سورية

اسم الحزب	الرئيس
الحزب التقدميّ الديمقراطي الكردي	سكرتيره عبد الحميد درويش، منذ عام ١٩٦٥م.
الحزب الديمقراطي الوطني الكردي في سورية	سكرتيره طاهر سعدون، منذ عام ١٩٨٨م.
حزب المساواة الديمقراطي الكردي	سكرتيره عزيز داوود، منذ تأسيسه عام ١٩٩٢م.

(١) الجدول السابق من إعداد فريق البحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إذ تم استخلاص المعلومات من تقرير المركز الأوربي للدراسات الكردية، رقم ٨ لعام ٢٠١١م.

اسم الحزب	الرئيس
حزب أزادي.	أمينه العام خير الدين مراد، منذ تأسيسه عام ٢٠٠٥م.
الحزب اليساري الكردي في سورية.	سكرتيره محمد موسى محمد، ويعتبر الحزب رمزاً لعموم المنحدرين من اليسار الكردي في سورية.
حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية يكيتي.	سكرتيره محيي الدين شيخ آلي، منذ عام ١٩٩٣م.
حزب يكيتي في سورية.	سكرتيره إسماعيل حمي، وهو حزب يساري.
الحزب الديمقراطي الكردي في سورية- البارتي.	جناح عبد الحكيم بشار، وهو سكرتيره منذ عام ٢٠٠٧م، وهو قريب من الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق وحليفه التقليدي.
الحزب الديمقراطي الكردي في سورية- البارتي.	جناح نصر الدين إبراهيم، وهو سكرتيره منذ ٢٠٠٧م.
الحزب الديمقراطي الكردي السوري.	سكرتيره جمال محمد شيخ باقي، منذ عام ١٩٩٧م، يعتبر من الأحزاب المعتدلة ويتميز بموضوعية طرحه وعدم انجراره إلى المعارك الحزبية الكردية- الكردية.
تيار المستقبل الكردي في سورية.	الناطق باسمه مشعل التمو، منذ ٢٠٠٥م حتى اغتياله ٢٠١١م.
البارتي الديمقراطي الكردي في سورية- حزب عبد الرحمن ألوجيّ.	وهو سكرتيره منذ عام تأسيسه عام ٢٠٠٤م.

اسم الحزب	الرئيس
الوفاق الديمقراطي الكردي في سورية- ريفكتين.	رئيسه فوزي إبراهيم، منذ انشقاقه عن PYD عام ٢٠٠٤م.
حزب الاتحاد الديمقراطيّ PYD	أكثر الأحزاب الكردية تنظيماً وقاعدة شعبية، وهو امتداد لحزب العمال الكردستاني التركي، ويرأس الحزب صالح مسلم.

على الرغم من اختلاف البرامج السياسيّة للأحزاب الكرديّة واختلاف تحالفاتها، إلا أنها اشتركت حتى لحظة اندلاع الثورة بتقاطعات بارزة، من أهمها:

١. لا يوجد حزب كردي -باستثناء تيار المستقبل- في سورية يطالب صراحة في برنامجه السياسيّ بدولة مستقلة للأكراد أو بإلحاق المناطق الكردية في سورية بكردستان.

٢. تطمح الأحزاب الكرديّة عامة، على اختلاف برامجها السياسيّة، إلى "حل المسألة الكردية بالطرائق الديمقراطيّة" في إطار سيادة الدولة السورية. وانفرد منها تيار المستقبل بالمطالبة في برنامجه السياسيّ بدولة مستقلة للأكراد، أو بإلحاق المناطق الكردية في سورية بكردستان الكبرى. لكن الأحزاب جميعها تُجمع على المطالبة بـ"الاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية في سورية، وبأن الشعب الكرديّ يعيش على أرضه التاريخيّة".

٣. يغيب عن كثير من الأحزاب الكرديّة تعريف واضح لمصطلح "الحقوق الكرديّة" الثقافية والاجتماعية والسياسية، وبسبب عدم الوضوح هذا تخضع التعريفات والتفسيرات للظروف السياسيّة في سورية؛ ويستثنى من ذلك بعض القوى مثل الحزب التقدمي الديمقراطي الذي تتسم صياغة برنامجه بدقة أكبر عندما يقول: «إن الأكراد هم مكون من النسيج الوطني السوريّ»، وتيار المستقبل الكرديّ الذي يتبنى موقفاً معاكساً عندما يشير إلى أن «أكراد سورية هم جزء من الشعب الكردي، وأرضهم جزء من كردستان»(١).

٤. هناك تباينات في برامج الأحزاب الكردية حول تموضع الأكراد ضمن الدولة السوريّة سياسيّاً وإداريّاً، فالحزب الديمقراطي التقدمي الكردي، وحزب البارتي (جناح نصر الدين إبراهيم) وحدهما في الطيف الكرديّ الحزبي اللذان لا يطرحان مصطلح "الإدارة الذاتية"(٢). في حين أن معظم الأحزاب الكردية الأخرى تتبنى هذا المصطلح، ولكن دون أن تبيّن صراحة ما المقصود به، باستثناء حزب يكتي الذي يوضح بأنه يسعى إلى منطقة "حكم ذاتي" يشمل جميع

(١) تقرير كردووتش رقم ٨، من هي المعارضة الكردية السوريّة: تطور الأحزاب الكردية ١٩٦٥- ٢٠١١م، برلين: المركز الأوربي للدراسات الكردية، ٢٠١١م، ص ١٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

"المناطق الكرديّة". وينفرد تيار المستقبل -كما ذكر سابقاً- بإشارته إلى أن الأكراد في سورية هم جزء من الشعب الكردي، و"أرضهم جزء من كردستان".

ظلت الأحزاب الكردية تعمل ضمن الوسط الكرديّ حتى إعلان دمشق الذي تأسس بتاريخ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥م، وانضمت إليه بعض الأحزاب الكرديّة في تحالف هو الأول من نوعه مع قوى المعارضة السوريّة العربية.

ومع أن بعض الأحزاب الكردية مالت إلى التعاون مع قوى المعارضة السورية، إلا أن نبرة الخطاب السياسي الكرديّ (الحزبيّ) قد ارتفعت في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالجانب القومي متأثراً بمستجدات الوضع العراقي، وتجربة إقليم شمال العراق، من خلال استخدام مصطلحي "كردستان سورية"، و"كردستان الغربية".

كانت الأحزاب الكرديّة بعد الانتفاضة الكردية عام ٢٠٠٤م تميل إلى الانضواء في تشكيلات المعارضة السوريّة (إعلان دمشق)، وابتعدت عن توصيف نفسها كحالة خاصة ضمن قوى المعارضة السورية. وقد شجعها على ذلك اهتمام بعض أحزاب المعارضة السوريّة بحالة الأكراد في سورية وحقوقهم، والنظر إلى انتفاضتهم في إطار الحراك السياسيّ المعارض للنظام.

٦- تجمع اليسار الماركسي (تيم)

تم الإعلان خلال العام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨م عن تأسيس تجمع اليسار الماركسي إبان الخلافات في ائتلاف إعلان دمشق، وهو عبارة عن مجموعة من الأحزاب اليسارية والشيوعية الصغيرة والقليلة الحضور، وهي: حزب العمل الشيوعي، الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي (مجموعة صغيرة خرجت من حزب الشعب)، تجمع الماركسيين الديمقراطي، هيئة الشيوعيين السوريين، حزب اليسار الكردي. وهذا التجمع الماركسي انضوى داخل هيئة التنسيق الوطنية عند تشكلها في حزيران/ يونيو ٢٠١١م.

٧- المنظمة الآشورية الديمقراطية

يعتبر النشاط الآشوري في سورية محدوداً بسبب الوجود الضعيف للسريان والآشوريين والكلدان، فالكيان الآشوري السوري هو امتداد اجتماعي لكيانهم في العراق، وممثلياتهم الإعلامية والرسمية موجودة في الغرب، غير أن ممثلهم الأبرز في سورية هو المنظمة الآشورية الديمقراطية التي تأسست عام ١٩٥٧. وللمنظمة منبرها الإعلامي باللغة الآشورية والعربية، واسمه: (نشرو

د آثور)، تحت شعار: من أجل الوجود والحرية. انضوت المنظمة في ائتلاف إعلان دمشق عند تأسيسه، لكن بعد الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني السوري دخلته بمعزل عن إعلان دمشق.

رابعاً:
المعارضة السياسية في أثناء الثورة السورية

مع بداية الثورة السورية، كنا أمام معارضة مهشمة بفعل الاستبداد، وصغيرة الحجم داخل سورية وخارجها، وتفتقد لأوليات الممارسة السياسية. وفضلاً عن ذلك، تعاني إشكالات غير قليلة على صعيد الرؤية والخطاب، وتكلسات على صعيد الفكر والسياسة، ولا تزال المحركات الأيديولوجية هي الأساس في نظرتها وخطابها، إضافة إلى البنى التنظيمية الضعيفة والمترهلة.

على العموم يمكن وضع عدد من الانتقادات على مسيرة النشاط المدني والسياسي في سورية خلال مرحلة ما قبل الثورة، إذ على الرغم من الجهد المبذول من قبل جميع القوى السياسية والمدنية قياساً بالوضع الأمني والاستبداد السياسي، فإن هناك عدداً من العناصر السياسية والتنظيمية عند المعارضة السورية التي كان لها دور سلبي، وستستمر بالدور ذاته خلال الثورة.

١- تعاني قوى المعارضة السياسية كلَّ ما تعانيه الحركات الاجتماعية التي تعيش في ظروف الاستبداد وفي أحوال وضغوط أمنية مستمرة، ولعل أبرز أزماتها هي أزمة الهوية التي بقيت الأشد والأكثر سجالاً، فضلاً عن خطابها الأيديولوجي غير الديمقراطي، واشتراكه في الكثير من عناصره مع خطاب السلطة.

٢- افتقاد الحوار الحقيقي داخل جميع التشكيلات الحزبية، الأمر الذي أفسح المجال لبروز الخلافات الاستقطابية المعيقة، وهذا منع إلى حد ما تبلور خط عام توافقي لدى المعارضة السورية.

٣- يقف على رأس بعض هذه القوى أفراد لا يمتلكون الكفاءات النظرية والسياسية، فقد وصلوا إلى هذه المواقع بالصدفة أو بحكم دعم إعلامي خارجي، أو نتيجة توازنات فرضتها أربعون سنة من الشلل السياسي.

٤- افتقاد معظم القوى السياسية للإدارة الحديثة ولاستراتيجيات محدَّدة وبرامج وآليات عمل واضحة، وغياب الحضور الوازن للقانون والآليات الديمقراطية داخلها.

٥- لا توجد علاقة تشبيك قوية بين هذه القوى والمجتمع السوري، ويلاحظ ذلك ببساطة من خلال غياب الشباب عن جميع هذه المؤسسات. على العموم كان الشباب السوري يجد نفسه في حالة تخارج معها، حتى عندما كانت الحالة الأمنية تسنح لهذه القوى بالنشاط، ربما بسبب قصور خطابها السياسي لغة ومحتوى، وعدم وجود أشكال إبداعية جديدة من الممارسة السياسية.

في اللحظة التي بدأت فيها الثورة، كان هناك في سورية عدد من الكتل السياسية المعارضة، وكل واحدة منها تضم عدداً من الأحزاب السياسية الصغيرة، وأحياناً لا يتجاوز عدد أعضاء بعضها حفنة من الأفراد، كما كان بعض هذه الأحزاب موجوداً في أكثر من كتلة سياسية.

هذه الكتل السياسية هي: التجمع الوطني الديمقراطي، إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي (وضمنه عدد من الأحزاب الكردية)، تجمع اليسار الماركسي (تيم)، مجموعة من الأحزاب الكردية خارج إعلان دمشق، الإخوان المسلمون (خارج سورية).

أحزاب الكتل السياسية عند قيام الثورة

أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي	الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي	حزب الشعب الديمقراطي
	حزب العمال الثوري العربي	حركة الاشتراكيين العرب
	حزب العمل الشيوعي	حزب البعث الديمقراطي
إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي	حزب الشعب الديمقراطي	حزب العمال الثوري العربي
	المنظمة الآشورية الديمقراطية	الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) (عبد الحكيم بشار)
	حزب الوحدة الديمقراطي الكردي	الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي
	حزب آزادي الكردي	الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي
	حزب المساواة الكردي	شخصيات وطنية مستقلة
أحزاب تجمع اليسار الماركسي	حزب العمل الشيوعي	الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي
	تجمع الماركسيين الديمقراطي	هيئة الشيوعيين السوريين
	حزب اليسار الكردي	

	الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) (عبد الحكيم بشار)	الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) (نصر الدين إبراهيم)
	الحزب الديمقراطي الكردي السوري	الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي
الأحزاب الكردية	حزب اليسار الكردي	حزب الوحدة الديمقراطي الكردي
	الحزب الوطني الديمقراطي	حزب الاتحاد الديمقراطي PYD
	حزب المساواة الكردي	حزب آزادي الكردي
	حزب يكيتي الكردي	حزب المستقبل الكردي
جماعة الإخوان المسلمين في سورية		

١- هيئة التنسيق الوطنية

بدأت محاولات تشكيل الهيئة بتاريخ ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١م، وتم طرح مبادرة لإيجاد شكل من أشكال التوافق على رؤية سياسية، وإيجاد إطار تنظيمي لجمع الكتل السياسية الموجودة، وكان التوجه الأمثل هو قيام مجموعة

من الشخصيات المستقلة[1] بتبني المبادرة وإنضاجها والعمل على تحقيقها.

كانت الأهداف المأمولة من تشكيل الهيئة: إيجاد بوصلة سياسية للحراك الشعبي، وعدم إفساح المجال للنظام باللعب على خلافات أطراف المعارضة، والتخفيف من التصريحات الإعلامية الذاتية والتصرفات الفردية غير المسؤولة باسم المعارضة السورية، خاصة تلك التي تتجه نحو بناء علاقات غير مدروسة مع دول العالم باسم المعارضة، تطمين الشارع السوري بإمكانية وجود كتلة سياسية قادرة على إدارة فترة انتقالية، إيصال رسالة للخارج ودوله بوجود بديل مناسب مرحلياً ومؤقتاً. واكتسب هذا العمل المزيد من الأهمية في ظل حالة إسهال المبادرات والمؤتمرات من قبل السوريين في الخارج، وبما تسببت به من تشويش.

وُجِّهت الدعوة للأطراف التالية، على قاعدة عدم استثناء أي طرف، شريطة انضوائه في صف المعارضة: التجمع الوطني الديمقراطي، إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، تجمع اليسار الماركسي (تيم)، الحركة الوطنية الكردية (التي تأسست في ذلك الوقت وضمت ١٢ حزباً

---

(١) هذه الشخصيات هي: برهان غليون، حسين العودات، ميشيل كيلو، عارف دليلة، حبيب عيسى، عبد العزيز الخير، حازم نهار.

كردياً من ضمنها الأحزاب الكردية داخل إعلان دمشق)، شخصيات خارج سورية من الإخوان المسلمين، شخصيات مستقلة داخل سورية وخارجها.

أثمرت جهود الشخصيات المستقلة التي استمرت ٣ أشهر من العمل والحوار المتواصل عن تشكيل "هيئة التنسيق الوطنية" في ٣٠ حزيران/ يونيو، وضمت طيفاً واسعاً من القوى السياسية، إلا أنها لم تضم جميع أطراف المعارضة، إذ اعتذر إعلان دمشق عن المشاركة آنذاك، كما لم تشارك جماعة الإخوان المسلمين.

كانت حجة إعلان دمشق أن الظرف الحالي لا يتوفر على توازن قوى مقبول إزاء النظام (أي يجب الانتظار حتى يتعرض النظام للاهتزاز)، وأن مثل هذه المبادرة من قبل المعارضة قد تشكل طوق نجاة للنظام أو محاولة لإنقاذه.

هيئة التنسيق الوطنية

أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي	الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي
	حزب العمال الثوري العربي
	حركة الاشتراكيين العرب
	حزب العمل الشيوعي
	حزب البعث الديمقراطي

أحزاب تجمع اليسار الماركسي	تجمع الماركسيين الديمقراطي
	حزب العمل الشيوعي
	الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي
	الحزب اليساري الكردي
	هيئة الشيوعيين السوريين
حركات وقوى أخرى (جديدة)	حركة الإحياء العربي
	حركة "معاً" من أجل سورية حرة ديمقراطية
أحزاب كردية	الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) (نصر الدين إبراهيم)
	الحزب اليساري الكردي
	حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD
	الحزب الديمقراطي الكردي السوري
الحزب السرياني الديمقراطي	

٢- المجلس الوطني السوري

منذ بداية الثورة كان هناك مبادرات عديدة من السوريين المقيمين خارج سورية لإقامة هيئات ومجالس وطنية، تضامناً مع أهلهم وإخوانهم، لكن المشكلة أن هذه المبادرات كانت تتم بمعزل بعضها عن بعض، في إستنبول والقاهرة والأردن وتونس وغيرها. وقد مرت لحظة كان يمكن أن يكون لدينا

فيها عدة مجالس وطنية في الخارج، بينما قوى الداخل لم تقدم مبادرة جامعة.

لا شك أن النوايا الكامنة وراء كل المبادرات التي حصلت هي نوايا إيجابية وتعبر عن مدى حاجة السوريين لذلك، كما تعبر عن ألمهم ورغبتهم في إنشاء جنين لبديل واضح المعالم للنظام القائم، لذلك كانت المسألة هي إنضاج مبادرة مقنعة لكل الأطراف توقف حالة إسهال المبادرات والمجالس لمصلحة هيئة وطنية واحدة، وببرنامج واضح لسورية المستقبل.

بعد سلسلة المؤتمرات والمبادرات التي حصلت، تبلورت فكرة مجلس إستنبول، إذ قام عدد من السوريين باختيار أنفسهم من المؤتمرات التي عقدت خارج سورية وفقاً لمصفوفات لها علاقة بالتكوين المديني والريفي والطائفي والسياسي في سورية، واختاروا منها ٧٧ سورياً لتشكيل المجلس الوطني المرتقب، وكان ذلك بتاريخ ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١١م، وقد تزامنت الرغبة في الإعلان عن هذا المجلس مع وجود سوريين من انتماءات مختلفة للإعلان عن مجالس وطنية في كل من الأردن والقاهرة وتونس.

في كل المحطات كانت القاعدة التي تنتظم سلوك المعارضة السورية بكل قواها وتياراتها هي: «لا أحد مستعد

للانضمام إلى أي أحد.... ولا أحد مستعد للتجاوب مع مبادرة أحد.... والكل يدعو الكل لمبادرته الخاصة»، وللأسف هذه القاعدة هي التي سيطرت على عمل المعارضة منذ بدء الثورة حتى اللحظة.

في إستنبول بتاريخ ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١١م تم تشكيل لجنة للإعداد لمجلس وطني، لتقوم بالتواصل مع هيئة التنسيق الوطنية، وإعلان دمشق، وشخصيات مستقلة لها دورها، وبعض الناشطين من الشباب، ومن ثم دعوتهم للدوحة إلى "لقاء تشاوري".

شارك في هذا اللقاء الذي عقد بتاريخ ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١م ممثلون عن هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي، ممثلون عن مجلس إستنبول، الإخوان المسلمون، التيار الإسلامي المستقل، شخصيات مستقلة، وعدد من الشباب الناشطين.

كان هناك توافق عام في الرؤية، إذ أكد الجميع إسقاط النظام، ورفض الحوار، والانحياز الكامل للثورة، وتشكيل ائتلاف سياسي مفتوح لجميع القوى السياسية المعارضة، وقيام هذا الائتلاف السياسي بالتحضير لعقد مجلس وطني تدعى إليه الشخصيات المستقلة والنشطاء وشباب الثورة وممثلون عن المؤتمرات التي عقدت والمبادرات التي

أعلنت. لكن مجموعة إستنبول عادت ورفضت الانضمام للائتلاف بعد التوافق على أفكاره السياسية، لأن هذه المجموعة أوضحت رغبتها في مجلس وطني لا ائتلاف سياسي.

انتهى لقاء الدوحة بالتوافق على أن يتم الإعلان عن تأسيس "الائتلاف الوطني السوري" في دمشق بعد أسبوع على الأكثر من مغادرتهم للدوحة، بحيث يكون الائتلاف مكوناً من: هيئة التنسيق الوطنية، إعلان دمشق، الإخوان المسلمين. لكن كل القوى سرعان ما تنكرت لهذا الاتفاق. وبتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر أُعلن عن تشكيل "المجلس الوطني السوري" في إستنبول، وتم الإفصاح عن أسماء ٧١ عضواً خارج سورية (هي الأسماء ذاتها تقريباً التي أعلن عنها في لقاء إستنبول الأول بتاريخ ٢٠ آب/ أغسطس)، وتركت مقاعد مخصصة لـ ٧٠ اسماً داخل سورية، لكن الدكتور برهان غليون لم يشارك فيه، وبعد ذلك أصدر إعلان دمشق بياناً يرحب فيه بتشكيل مجلس إستنبول، وشارك فيه بممثلين لإعلان دمشق خارج سورية.

بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر أطلق الإخوان المسلمون دعوة رسمية إلى لقاء في إستنبول يعقد في ٢٨ أيلول/ سبتمبر، وكانت الدعوة موجهة لجميع القوى والتيارات. في هذا اللقاء

جرى الحوار بين القوى التالية: الإخوان المسلمون، إعلان دمشق، مجلس إستنبول، لجان التنسيق المحلية، الهيئة العامة للثورة السورية، والمجلس الثوري، ومجموعة المستقلين (برهان غليون). ما حدث في إستنبول عملياً هو تفاوض ما بين قوى سياسية انتهى إلى تشكيل ائتلاف سياسي أطلق عليه اسم "المجلس الوطني السوري"، ثم جرى ضم عدد متساو من أطراف هذا الائتلاف السابقة الذكر، باستثناء هيئة التنسيق الوطنية والهيئة العامة للثورة السورية، وتم الإعلان عن المجلس بتاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م.

يمكننا وضع الملاحظات السريعة التالية على تشكيل المجلس وبنائه وخطابه وأدائه:

١- ائتلاف سياسي وليس مجلساً وطنياً:

بالعودة إلى المجلس الوطني ومعرفة آلية تشكيله وعمله، فإننا نكتشف ببساطة أنه ائتلاف بين قوى سياسية قديمة وأخرى برزت مع الثورة، وهو لا يمتلك قراره، بمعنى أن جميع أعضائه ولو اتفقوا على شيء ما، لن يكون بمقدورهم القيام بأي خطوة دون موافقة القوى السياسية، وهذه القوى تعود عادة لمكاتبها السياسية الحزبية، وهذا يجعلنا نقول إن قرارات المجلس تصاغ خارجه. إن الشروع بتشكيل ائتلاف

سياسي مشروعٌ، فهذا الأمر يبقى من حق القوى السياسية، أما تشكيل مجلس بطريقة غير انتخابية فإنه سيبقى أمراً غير شرعي، لذلك لا ينبغي على المجلس التصرف كسلطة قائمة، وإنما كمشروعية مفترضة في الحد الأعلى، ومن ثم ليس عليه تغيير أمور جوهرية اليوم، بل التصرف من وحي الضرورات القصوى وحسب، فلا ينبغي للمجلس مثلاً اعتماد علم جديد بمعزل عن جميع السوريين، خاصة لما لهذا الأمر من تأثير رمزي سيئ بإظهار البلد مقسومة إلى بلدين بعلمين مختلفين.

٢- الاعتراف بالمجلس:

في يوم الإعلان عن المجلس الوطني بتاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر، كان قادته فرحين بتشكيله، وينتظرون بفارغ الصبر الاعتراف العربي والدولي به. في الحقيقة هناك فرق كبير بين تعبير "الترحيب بالمجلس"، وتعبير "الاعتراف بالمجلس"، ولن يكون الاعتراف بالمجلس سهلاً أو أمراً رتيباً، فاعتراف دولة ما بالمجلس الوطني فعلياً يعني أن هذه الدولة قد قطعت طريق العودة في العلاقة مع النظام السوري، وأنها مستعدة للمساعدة في إسقاط النظام السوري بكل الوسائل والسبل. وقد يكون وجود المجلس الوطني بحد ذاته فرصة لدولة ما لمساومة النظام السوري في قضايا أخرى عبر التهديد باعترافها بهذا المجلس، أو قد يكون الاعتراف

المعروض من الدول ليس أكثر من تصريح إعلامي دبلوماسي يشار فيه إلى المجلس، أي مجرد اعتراف شكلي خالٍ من أي مضمون أو فاعلية.

٣- تناقضات المجلس:

يحتوي المجلس على الكثير من التناقضات داخله. هناك تناقض على مستوى الأجيال، وتناقض على مستوى العلاقة بين الثورة والسياسة، إذ اجتمعت في المجلس قوى سياسية عتيقة مع قوى ثورية ناشئة، ولكل منطقه الخاص، ولم تعالج فكرة التكامل أو الانسجام ما بين هذه القوى، أو على الأقل التفاهم على توزيع الأدوار مع وجود نواظم عامة.

إن التكامل بين الثورة والسياسة أمر ضروري، واختراع العداء بينهما لا يصب في مصلحة البلد، هذا أكيد. لكن ينبغي الإقرار بأن للثورة مسارها ومنطقها وآلياتها، كما للسياسة مسارها ومنطقها وآلياتها، إذ ليس بالضرورة أن من يقوم بالثورة يستطيع إدارة صراع سياسي أو بناء علاقات خارجية مفيدة أو إدارة بلد. هذا الاختلاف لا يعني أبداً أنهما يختلفان من حيث الذهاب نحو الهدف ذاته، إذ لا ثورة جادة دون رؤية سياسية واضحة، ولا سياسة صائبة دون خيارات جذرية وثورية.

التناقض الآخر هو في كون بعض القوى الموجودة داخل المجلس هي قوى (فيسبوكية افتراضية)، تحت أسماء مختلفة، في ظل غياب قوى الحراك الشعبي والقوى الفاعلة على الأرض، ومن ثم لا يمكن استبعاد حدوث تناقض بين القوى الافتراضية والقوى الحقيقية عندما تقرر هذه الأخيرة الظهور والعمل في العلن.

لقد أصدر المجلس بيانه التأسيسي في غضون ساعات بين قوى وجهات لا يعرف بعضها بعضاً جيداً، مستنداً في جزء من البيان إلى البيان الافتراضي الذي تم التوصل إليه في لقاء الدوحة بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠١١م، وأضيفت له بعض النقاط التي لا تنسجم مع الأصل، ولذلك احتوى البيان تناقضات في متنه، ويمكن اكتشاف ذلك في التصريحين الإعلاميين الشهيرين لبرهان غليون ورياض الشقفة في يوم الإعلان عن المجلس، إذ أخذ كل منهما فكرة من البيان ووقف عندها، مع أن الفكرتين متناقضتان (جاء في البيان رفض التدخل العسكري، وفي الوقت ذاته طلب الحماية الدولية بكل السبل).

٤- تأييد الحراك الشعبي للمجلس الوطني:

كان من المتوقع أن يكون هناك تأييد واسع للمجلس الوطني، لكن في الحقيقة إن تأييد الشارع السوري والحراك

الشعبي للمجلس الوطني لم يكن استناداً إلى القوى السياسية الموجودة ضمن المجلس، وإلى برامجها السياسية التي تصل إلى حد التناقض والتنافر، إنما كان التأييد لفكرة المجلس الوطني بشكل عام، أو لمفهوم المجلس الوطني، أو لتعبير المجلس الوطني بحد ذاته، لأن الاعتقاد كان -بوحي من التجربة الليبية- أن هذا المجلس سيحمل مطالب الثوار، وسيكون بوابة سياسية لإسقاط النظام. الشارع السوري الثائر لا يهتم للمعارضة السورية بكل تلاوينها، ولكنه يتعامل معها كضرورة سياسية في هذه اللحظة، أما المجلس فإنه مشوش وسيضيع بين ممارسة السياسة وتمثيل الشارع الثائر.

٥- دور الإسلاميين والتيار الإسلامي:

إذا كان الإسلاميون في مصر قد أخذوا الصف الثاني في ثورة مصر، فإنهم في سورية، بحكم تركيبتها، يجب أن يأخذوا الصف العاشر. وهو للأسف ما لم يحدث، ولا يبدو أنه سيحدث، فالتيار الإسلامي عموماً كان وما زال متعجلاً لتصدر المشهد السياسي في الثورة، وهذا خطأ سياسي كبير.

٦- سياسة الإرضاء:

لاحظنا أن المجلس الوطني، مع الزمن، تضخم وترهل في آن معاً، خاصة مع انضمام أعضاء جدد إليه باستمرار،

وهذا عموماً بسبب سياسة الإرضاء المتبعة، لكن الملاحظ أن الأغلبية العظمى في المجلس ليس لهم أي عمل أو دور أو وظيفة. سياسة الإرضاء واتقاء الشرور في تشكيل المجلس أدت إلى تضخمه عددياً وتحوله ليكون عبئاً على الثورة لا نصيراً لها.

٧- مهام المجلس ووظائفه:

طرحت على المجلس ثلاث مهمات أساسية، الأولى دعم الثورة وتوسيع نطاقها، والثانية إسقاط النظام، والثالثة إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط النظام. بخصوص المهمة الأولى كان لبعض أعضاء المجلس الوطني دور سلبي في تحييد كتل شعبية عن المشاركة في الحراك، بسبب منطق خطابهم السياسي وتصريحاتهم الإعلامية. المتظاهرون موجودون سلفاً في الشارع دون أي دور للمجلس، فأين الخطاب الموجه لغير المتظاهرين لتشجيعهم، فإما أنهم ليسوا سوريين أو أنهم غير مهمين في اعتبار المجلس. لقد كان خطاب المجلس في العموم موجهاً فحسب للمتظاهرين للحصول على رضاهم، أما غير المتظاهرين فقد نفروا من المجلس وخطابه.

أما المهمة الثانية، فإن المجلس يعتمد فيها كلياً على الخارج كما ظهر، ولا يمتلك أي خطة أو آلية للمساهمة في

هذا الشأن. وبخصوص المهمة الثالثة سيكون المجلس عاجزاً -بالتأكيد- عن القيام بها، إذ تتطلب هذه المهمة الكثير من الدقة والحنكة في الإدارة، والكثير من التوافق في الرؤى السياسية بين القوى داخل المجلس، وإلى التحضير لمتطلبات هذه الفترة الانتقالية.

٨- أداء المجلس وإنجازاته على أرض الواقع:

لم يقم المجلس الوطني منذ تأسيسه بالدور الإيجابي المطلوب، إن كان على مستوى الحراك الشعبي والثورة في الداخل، أو على مستوى بناء علاقات خارجية بناءة وخطاب سياسي وإعلامي يليقان بالثورة العظيمة.

لا يوجد لدى المجلس الوطني أي رؤية متماسكة للسياسة الخارجية، وما هو موجود مجرد علاقات ساذجة يقوم ببنائها أفراد داخل المجلس، مع أن المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية أمر حاسم فيما يتعلق بمواقف الدول تجاه النظام السوري وإزاء دعم الثورة السورية.

هناك مكتب علاقات خارجية دون وجود وثيقة معتمدة من المجلس كمبادئ في السياسة الخارجية، وهناك مكتب مالي دون نواظم تحدد الجهات المتبرعة المقبولة وطرائق الصرف وأولوياته وطرائقه، وهناك مكتب إعلامي دون وجود

محددات وثوابت للخطاب السياسي الإعلامي، حتى أصبح كلٌّ يغني على ليلاه.

٣- القوى الكردية والثورة السورية

إن ميل الأحزاب الكردية للعمل في الإطار الوطني السوريّ تغير مع بداية الثورة السورية؛ إذ اتجهت القيادات الحزبية الكردية إلى توحيد خطابها أمام النظام السوريّ والمعارضة السورية. وفي سبيل ذلك عقدت الأحزاب الكرديّة ابتداءً من شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١م عدة اجتماعات لتشكيل ائتلاف أطلق عليه "الحركة الوطنية الكرديّة"؛ لتنسيق مواقفها وخطابها، وقد ضمت الحركة ١٢ حزباً كردياً، تسعة أحزاب تشكل المجلس الكردي، وحزبان يشكلان التحالف الديمقراطي، وحزب الاتحاد الديمقراطي PYD. وأصدرت الحركة الوطنية الكردية في ١٩ أيار/ مايو ٢٠١١م مبادرة لحل الأزمة الحاصلة في سورية(١).

(١) جاء في مبادرة الحركة الوطنية الكردية ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١١م ما يلي:

١- إنهاء العنف ضد المتظاهرين والسماح بالتظاهر السلمي؛

٢- تطبيق مرسوم رفع حالة الطوارئ، وإلغاء المحاكم والقوانين الخاصة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين؛

=

وعلى الرغم من التعاطي المرن مع التنازلات التي قدمها النظام للأكراد، إلا أن الأحزاب الكرديّة نشطت في جهودها مع باقي المعارضة السورية الموجودة في داخل سورية

= ٣- السماح للأحزاب والتيارات السياسية بمزاولة نشاطها السياسي؛
٤- إلغاء كافة الإجراءات التمييزية، وإلغاء كل المراسيم السرية المطبقة بحق الأكراد، والاستعجال في منح الجنسية لـ"الأجانب" ، وتسجيلهم في السجلات المدنية، وإنهاء حالة الإهمال للمناطق الكردية، وتطبيق مبدأ المساواة أسوة بالمناطق الأخرى؛
٥- الدعوة لمؤتمر وطني يضم كافة مكونات المجتمع السوري السياسية دون استثناء، مهمته إقرار صيغة مشروع لدستور جديد يُطرح على السوريين للتصويت، وإطلاق حرية الإعلام والصحافة؛
٦- ضمان تطبيق مبدأ فصل السلطات الثلاث؛
٧- حل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً وعادلاً ، عبر الاعتراف الدستوري بالأكراد كمكون أساسي من الشعب السوري، وضمان حقوقهم القومية؛
٨- حماية وضمان الحقوق الثقافية للأقليات العرقية والدينية في سورية.
انظر: كردووتش: القامشلي؛ الأحزاب الكردية تطرح للمرة الأولى مطالبها علانية، ١٩ أيار/ مايو ٢٠١١م.
http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=1534&z=ar&-cure=235\

لتشكيل كيان سياسيّ يقابل النظام في أي حوار وطنيّ محتمل.

بعد الثورة فشلت جميع محاولات التوحد والتنسيق بين قوى المعارضة العربيّة والأحزاب الكرديّة، وقد اقتصرت المشاركة الكردية في المجلس الوطني السوريّ على كتل صغيرة أو شخصيات سياسيّة كرديّة مستقلة لأسباب عدة، بعضها موضوعي والآخر مرتبط بأجندات حزبية كردية.

رأت الأحزاب الكرديّة ضرورة إنضاج تكتل سياسيّ حقيقيّ ينهي حالة الانقسام بين الأحزاب الكرديّة من جهة، وتوزعها ضمن هيئات المعارضة السورية من جهة أخرى، فكانت الدعوة إلى مؤتمر وطني كرديّ عقد في مدينة القامشلي ٢٦- ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م، وشاركت فيه أحزاب الحركة الوطنيّة الكردية، وشخصيات سياسيّة كرديّة مستقلة، ومجموعات شبابية، وقد بلغ عدد المشاركين في المؤتمر ٢٥٧ شخصية. بينما قاطعه عدد من الأحزاب الكردية، منها تيار المستقبل الكرديّ في سورية، وحزب الاتحاد الديمقراطيّ، والحزب الديمقراطيّ الكرديّ (بارتي) جناح عبد الرحمن آلوجيّ، وجزء من التنسيقيات والمجموعات الشبابيّة التي تنظم المظاهرات المناوئة للنظام.

وقد أقر بيان المؤتمر أن انضام أي حزب إلى المؤتمر الوطني الكرديّ يعني تعليق عضويته في أي أطر أخرى.

وتضمن بيان المؤتمر النقاط الرئيسة التالية[١]:

- «حلّ الأزمة السورية مشروط بتغيير النظام الاستبدادي الشمولي ببنيته التنظيمية والسياسية والفكرية، وتفكيك الدولة الأمنية وبناء دولة علمانية ديمقراطية تعدّدية برلمانية، وعلى أساس اللامركزية السياسية، كما أنه لا بد من سحب الجيش والقوى الأمنية من المدن السورية».

- «يعيش الشعب الكردي على أرضه التاريخية، ويشكل جزءاً أساسيّاً من النسيج المجتمعي والوطني والتاريخي لسورية، وهذا يتطلب الإقرار الدستوري بوجوده كمكّون رئيسي من مكونات الشعب السوري، وثاني أكبر قومية فيه، إضافة إلى إيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد».

- «الاعتراف بالحراك الشبابي الكردي كجزء من الثورة السورية السلمية. وتوفير ضمانات لحرية المعتقدات وممارسة الشعائر الدينية، واحترامها وحمايتها دستوريّاً، وضرورة

---

(١) كردووتش: تأسيس المؤتمر الوطني الكردي، ٢٧/ ١١/ ٢٠١٢م.
http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2141&z=ar&cure=235

تأمين الحقوق القومية للسريان كلدو آشور والأقليات الأخرى».

شكل انسحاب الأحزاب الكرديّة من هيئة التنسيق الوطنية، وتأسيس كيان كردي معارض، دافعاً كبيراً للمجلس الوطني السوريّ لاستمالة المعارضة الكردية للانضمام إليه، وفي سبيل ذلك ضمن المجلس الوطنيّ في برنامجه السياسيّ الذي أقره في مؤتمره الأول في تونس ١٧- ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١م عدة مبادئ تتعلّق بالمسألة الكرديّة، أبرزها: الاعتراف الدستوري بالهويّة القوميّة الكردية، الإقرار بالحقوق القوميّة للأكرد ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً، رفع الظلم عن الأكراد وتعويض المتضررين منهم، حل المسألة الكردية حلاً ديمقراطيّاً، ورفض التمييز ضد أيّ من مكوّنات المجتمع السوريّة الدينية والمذهبية في إطار دولة المواطنة[١].

وعلى الرغم من التعاطي الإيجابيّ الكرديّ -إعلاميّاً- مع البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري، إلا أن الأحزاب الكرديّة، كما تبين سابقاً، كانت تَنشد استكمال

(١) انظر البرنامج السياسيّ للمجلس الوطني السوري الذي أقره في مؤتمر تونس ١٧- ١٨/ ١٢/ ٢٠١٢م: موقع أخبار سورية:
http://www.syrrevnews.com/archives/17145

تأطير نفسها في كيان سياسي موحد تم تأسيسه - المؤتمر الوطني الكردي- وتوحيد خطابها أمام المعارضة السوريّة.

أسهم تعثر المفاوضات بين الأحزاب الكردية ومختلف فصائل المعارضة السوريّة؛ بسبب رفض الإقرار بمطالبها، إلى حدوث نقاشات ومراجعات ضمن الوسط السياسيّ الكردي، فقد رأت قيادات المجلس الكردي ضرورة التراجع المرحليّ عن قضايا إشكاليّة؛ مثل حق تقرير المصير، أو الفيدراليّة. وبناء على ذلك قام بصوغ برنامج سياسيّ جديد في ٢١ نيسان/ أبريل عام ٢٠١٢م أطلق عليه اسم "البرنامج السياسي المرحلي للمجلس الوطني الكردي"، ويختلف عن برنامجه القديم بأنه لا يطالب صراحة بحق تقرير المصير للشعب الكردي واللامركزيّة السياسيّة[١].

وفي الوقت الذي وجد فيه برنامج المجلس الوطنيّ الكرديّ ارتياحاً نسبيّاً لدى فصائل المعارضة السوريّة، تعرض برنامجه لانتقادات كرديّة عديدة، اتهمت قيادات المجلس بالتراجع عن برنامج تأسيس المؤتمر الوطني الكرديّ.

---

(١) موقع أخبار الشرق: المجلس الوطني الكردي يتخلى مرحلياً عن حق تقرير المصير، ٢٥/ ٤/ ٢٠١٢م.
http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&-view=article&id=11689:-qq-q-q-q-q-&catid=66:syria-politics&Itemid=118

تبنت وثيقة العهد الوطنيّ التي أقرت في مؤتمر القاهرة ٢- ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٢م البنود نفسها تقريباً التي جاءت في البرنامج السياسيّ المرحليّ للمجلس الوطني الكرديّ، ومع ذلك انسحب ممثلوه من المؤتمر. والجدير بالذكر أن سبب الانسحاب من مؤتمر المعارضة في القاهرة كان -وفق المجلس الكردي- رفض المؤتمرين تبني مصطلح "الشعب الكردي" ، في حين كانت مثلاً عبارة "سورية دولة متعددة القوميات" هي الذريعة التي برّر بها المجلس الوطني الكردي انسحابه من اجتماع إستنبول التشاوري في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١١م.

مع أن أغلبية الأحزاب الكرديّة انضوت تحت المجلس الوطنيّ الكرديّ، استمرت الانقسامات بين الكتل الكرديّة الفاعلة، وأبرزها مجلس شعب غربي كردستان (وهي لجنة تابعة لحزب العمال الكردستاني PPK) الذي ضم أيضاً حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD). وفي محاولة لتنسيق الموقف لمواجهة التطورات المحتملة، قام رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البزراني، برعاية نزع التوتر بين القوى الكرديّة، ودفعها للتنسيق فيما بينها، نتيجة استحالة انضمامها في كيان سياسيّ واحد. وبالفعل وقّع المجلس الوطني الكرديّ اتفاقاً مع مجلس غربي كردستان (تأسس ١٦ كانون

الأول/ ديسمبر ٢٠١١م) وحزب الاتحاد الديمقراطيّ (PYD) في أربيل بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٢م، وينص الاتفاق على تحسين العلاقات بين هذه القوى، والعمل على احتواء التوتّرات والمواجهات في المناطق الكرديّة. كما اتُّفق على تشكيل لجنة عليا تضم ممثلين عن الأطراف، تضمن التزامها بهذا الاتفاق.

لم يصمد هذا الاتفاق طويلاً، ما دفع رئيس كردستان العراق إلى دعوة المجلس الوطني الكردي ومجلس غرب كردستان إلى أربيل من جديد، وتم توقيع اتفاق مكمل بتاريخ ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٢م لإنهاء التوترات السابقة[(١)].

لقد حمل اتفاق أربيل الثاني بعداً سياسيّاً وتنظيميّاً، عندما دعا إلى تشكيل لجنة مشتركة تقوم بتثبيت الأسس السياسية العامة، وتتولى قيادة الحركة الكرديّة (الهيئة الكرديّة العليا)[(٢)]، ويكون عدد أعضاء هذه اللجنة بالتساويّ بين

---

(١) للاطلاع على وثيقة الاتفاقية (اتفاقية هولير) ١١/ ٧/ ٢٠١١م اتبع الرابط التالي: موقع مدونة الكرد:
http://free.kurdish.3abber.com/post/67023

(٢) يتم الخلط أحياناً بين الهيئة الكردية العليا والمجلس الوطني الكردي، فالهيئة الكردية العليا هي ثمرة اتفاقية هولير، وهي تضم ممثلين عن المجلس الوطني الكردي، وممثلين عن حزب الاتحاد الديمقراطي ومجلس غرب كردستان.

المجلسين المذكورين. لقد فُسِّرت نتائج الاجتماع على أنها مقدّمة لتفاهمات كرديّة- كرديّة برعايّة ووصاية رئيس إقليم كردستان العراق؛ لبلورة نوع من التنظيم السياسيّ والإداريّ للمناطق الكرديّة التي سينسحب منها الجيش السوري النظامي[(١)].

وفعلاً، مع بداية شهر آب/ أغسطس ٢٠١٢م بدأ انسحاب الجيش السوري من المناطق الكرديّة في شمال شرق سورية، كما انسحبت قوى الأمن من مناطق عفرين في حلب لتتولى المجالس الكرديّة إدارتها[(٢)]. وقد وجد اتفاق أربيل ترجمته العمليّة في توحيد الأكراد في المظاهرات التي انطلقت في ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٢م ضمن الجمعة التي أطلقت الهيئات التنظيمية في الثورة عليها اسم "دير الزور.. النصر القادم من الشرق"، والتي رفضتها الأحزاب الكرديّة

(١) كرد ووتش: أربيل؛ المجلس الوطني الكردي ومجلس الشعب في غرب كردستان يعقدان اتفاقاً آخر، ٢٨/ ٧/ ٢٠١٢م.
http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2594&z=ar&cure=248

(٢) كرد ووتش: المالكية؛ النظام يترك مؤسسات الخدمات والمناطق الريفية تحت سيطرة الـ(PYD) ويستعيد فروع المخابرات، ٥/ ٨/ ٢٠١٢م.
http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2602&z=ar&cure=248

ورفعت شعار "الوحدة الكردية". وهي المرة الأولى التي تنطلق فيها مظاهرة احتجاجيّة كرديّة يشترك فيها محازبو[o1] الاتحاد الديمقراطيّ الكردي، وأحزاب المجلس الوطني الكرديّ، وتنسيقيات شباب الكرد. وبذلك تكون المناطق الكرديّة في شمال شرق سورية وعفرين، وبعض قرى حلب، أصبحت تتبع في إدارتها وأمنها لهيئات كرديّة تم تشكيلها بناء على اتفاق أربيل٢ (هولير). الأمر الذي ترك هواجس عدة لدى العرب السوريين عن نوايا وطموحات الأكراد السوريين، والتخوف من استغلال حالة الفوضى الناجمة عن المواجهات العسكريّة للسير في سيناريوهات انفصالية أو تقسيمية تجعل هذه المناطق تابعة لإرادات إقليمية، مثل إقليم كردستان العراق الذي يحاذي محافظة الحسكة، أو تابعة لإرادات حزبيّة مثل حزب العمال الكردستاني (PPK) الذي يشكل حزب الاتحاد الديمقراطيّ الكردي امتداداً له.

إن ولوج الأكراد في هذا السيناريو أو تحفيزه، من شأنه أن يفتح الباب لاضطرابات مستقبليّة بين مكونات الشعب السوري على أسس قوميّة، ويعطي الذرائع للاعبين إقليميين للتدخل في الشؤون السوريّة بحجة الحفاظ على أمنهم القوميّ.

٤- ملاحظات عامّة على الخطاب السياسي للمعارضة في أثناء الثورة

إن كل التشكيلات السياسيّة التي قامت خلال خمسين عاماً في سورية، وخلال فترة الثورة، هي تشكيلات مؤقتة ستتعرض لعمليّات هدم وبناء متوالية، إذ إن ثمّة فاعلين كثراً لم يظهروا بعد على السّاحة، والقوى الفاعلة لن تتشكل إلا مع زوال النّظام. وهذا يعني ضمناً ضرورة أن نترك للمستقبل مهمة تحديد قيمة أدوارنا جميعاً وفاعليتها.

لعلّ متابعة الكتابات واللقاءات الفضائيّة على مدار عامين، تظهر بوضوح وجود عدّة أنماط من الخطاب السياسيّ الإعلامي:

خطاب غوغائي: وهو نوعان، إما خطاب غوغائي ناجم عن الجهل والفقر المعرفي وعدم الدراية السياسيّة، وإما خطاب انتهازي يقوم على مقولات تستند في ظاهرها إلى مطالب الرّأي العام والثّورة، ويؤدي هذا الخطاب أغراضه من خلال الصوت المرتفع واللعب بالعواطف والغرائز.

خطاب خائف: وهو الخطاب الذي لا يثق بالناس وبقدراتهم، ويفترض الهزيمة سلفاً أمام النّظام القائم، ولذلك لا تتعدى مطالبه وطموحاته ما هو مطروح من فتات من قبل

النّظام القائم، ويحاول قدر الإمكان عدم الظهور وتحديد الموقف السياسيّ حتى تتضح الأمور والنتائج.

خطاب وسطي: وهو خطاب يحاول جاهداً الوصول إلى حلول وسط في لحظة لا تقبل الحلول الوسط، على الأقل من حيث الرؤية السياسيّة للمستقبل، لذلك لا يحصل هذا الخطاب على الرضى من أيّ طرف، فلا النّظام قابل به، ويحاربه كي يقنع جمهوره بتطرف المعارضة، ولا الشارع الشعبيّ الذي يرى فيه التخاذل وقلة الحيلة.

خطاب ثوري- سياسيّ عقلانيّ: وهو خطاب يجمع بين الجذريّة والوضوح في الموقف السياسيّ، والحكمة في الأداء والخطاب السياسيّين. والجذريّة هنا هي الموقف الواضح القطعي من النّظام القائم، أما السّياسة العقلانيّة فهي التعامل مع هذا الوضوح في الموقف السياسيّ بطريقة عقلانيّة تأخذ في الاعتبار موازين القوى الواقعيّة، والاستمراريّة في العمل من أجل تحقيق الهدف الواضح، وللأسف أصحاب هذا الخطاب ومريدوه قلائل.

ما يلفت الانتباه عموماً هو ضمور الممارسة السياسيّة لدى السلطة والمعارضة معاً، فالنّظام تحوّل إلى مجرّد عصا أمنيّة أو إلى عضلات فحسب، وكذا المعارضة تحوّلت إلى مجرّد جهاز لترديد مقولات الشارع - الذي

لا يلام على خطابه - دون تعديل أو تطوير أو ترتيب، وكان هاجسها فحسب محاولة كسب الشارع بأي طريقة كانت، حتى لو كانت التصريحات والمواقف تتعارض مع المنطق السياسيّ.

لقد كان الخطاب السائد للمعارضة شعبوياً في العموم، ولم يدرك أصحابه أن الشعب يقول كلمته دائماً بالاستناد إلى معطيات معينة، وعندما تتغير المعطيات يتغير رأي الشعب. فأي قول للشعب هو قول غير نهائي، وأي تأييد من الشعب لفرد أو مجموعة هو غير نهائي.

لقد تعاملت المعارضة السوريّة مع القضايا والمُهِمَّات المطروحة عليها خلال فترة الثّورة بإحدى طريقتين، إما عبر أخلاقيّات تطهرية تتعفف عن التعامل مع المسائل المطروحة بجدية في الواقع السوريّ، أو من خلال براغماتيّة مغالية تصل إلى درجة راعبة ومخيفة للكتلة الأكبر من السوريّين. الأخلاقيّات التطهرية مصدرها وقاعها أيديولوجي، والبراغماتيّة المفرطة مرتكزاتها في الغالب الأعم ذاتية ومصالح شخصيّة أو حزبيّة ضيقة. وتترتب على هاتين الطريقتين في التعاطي مع الأمور والقضايا السياسيّة أمراض وأخطاء خطرة، إما من فرط التطهّر أو من ارتفاع منسوب القذارة.

٥- موضوعات الخطاب المعارض في أثناء الثّورة

أ- تقويم النّظام السوريّ والموقف منه

إن تشخيص النّظام السوريّ كبنية وآليّات وتوجهات معروف بالنّسبة إلى جميع أطراف المعارضة، مهما تنوعت انتماءاتها وتصوّراتها، فكل تشخيصات المعارضة تقوم على أن النّظام بنية مغلقة عصية على التغيير وغير قادرة عليه ولا راغبة فيه.

لكن تختلف طريقة التعبير عن هذا التشخيص، ومن ثم إعلان الموقف الواضح من النّظام بين فترة وأخرى، واستناداً إلى موازين القوى القائمة، أو بحكم القراءات المختلفة للأحوال القائمة وتعقيداتها.

لقد نظرت بعض قوى المعارضة بعدم ثقة إلى قدرة الحراك الشعبيّ على إسقاط النّظام، ورأت ضرورة تحقيق مكتسبات سياسيّة للمعارضة والمجتمع السوريّين عن طريق استغلال الضّغط الشعبيّ الذي سيستطيع النّظام في الحصيلة السّيطرة عليه، خاصّة لاقتناعهم أن بعض الدول الإقليميّة تحرس النّظام ولن تسمح بزواله، فضلاً عن رعاية روسيا والصين. وترى بعض القوى الأخرى أن المطلوب في هذه اللحظة هو إجبار النّظام على إجراء تغييرات جوهرية

تسمح بإسقاطه على مراحل، ويعزون هذا التوجه إلى أن النّظام السوريّ قادر على إحراق البلد والدولة فيما لو شعر أن حتفه قد آن. هناك قوى أخرى تمارس السّياسة على أرضيّة الحقد القديم على النّظام، وتنظر بثقة إلى نفسها على الدخول في معركة كسر عظم مع النّظام، وقوى أخرى طرحت شعار إسقاط النّظام، استناداً إلى المزاج الشعبيّ فحسب، وطمعاً في الحصول على تأييد الشارع، دون أيّ خطّة للمستقبل، وقوى أخرى مقتنعة بأن "الخارج" معني ومهتم بإنهاء النّظام، ولا تمتلك أيّ طريقة أخرى لإنجاز هذا التحوّل. لكن من الضَّروري أن نلاحظ أن جميع القوى السياسيّة المعارضة كانت مربكة ولا تمتلك أيّ خطط حقيقيّة لأهدافها الآنية والاستراتيجيّة.

لكن في مستوى الخطاب السياسيّ والإعلاميّ كان الأمر غير متسق مع القناعات المعروفة للقوى السياسيّة، فبعض الشخصيّات في هيئة التنسيق الوطنيّة مثلاً كانت تتحدث في الإعلام حول ما يحدث في سورية من قتل واعتقال وتعذيب بلهجة مخففة جداً، وكأن ذلك يحدث في سنغافورة أو جزر القمر، ولا يعنيها من قريب أو بعيد، حتى أصبحت هيئة التنسيق تسمى "المعارضة الناعمة"، على الرّغم من الثمن الكبير الذي دفعه أعضاؤها في المعتقلات سابقاً. ففي الوقت الذي يرفع فيه المتظاهرون شعار إسقاط النّظام، كانت بعض

شخصيّات هيئة التنسيق تكرّر، في لحظات سياسيّة حرجة، بأساليب وتعابير مختلفة، أن إسقاط النّظام ليس من أهدافها، على حد تعبير رجاء الناصر، أمين سر هيئة التنسيق، بتاريخ ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١م: «المعارضة لا تقول الإسقاط ولا الإصلاح وإنما ما بينهما»[1].

ينبغي ألا يكون الخطاب السياسيّ والإعلاميّ لأي تشكيل سياسيّ انعكاساً سطحياً ومباشراً للمزاج الشعبيّ، كخطاب بعض أعضاء المجلس الوطنيّ السوري، الذي افتقر لأي تعابير سياسيّة حقيقيّة، لكن بالمقابل ينبغي ألا يكون الخطاب صادماً للمزاج الشعبيّ ومنفّراً له، كخطاب عدد من شخصيّات هيئة التنسيق، الذي أصبح بشكلٍ أو بآخر يشكل نقطة ارتكاز للنظام في محاربة المعارضين السوريّين في الخارج والمزاج الشعبيّ عموماً.

على الرغم من كل ما قيل عن أن هيئة التنسيق هي هيئة تألفت من أجل الحوار مع النّظام وإنقاذه من ورطته على حد تعبير البعض، فإنها لم تدخل في أيّ إطار حواري مع النّظام حتى اللحظة. لقد أعلن بتاريخ ١٣ نيسان/ أبريل عن بيان باسم التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ تم فيه تحدّيد «برنامج

(1) http://www.nowlebanon.com/arabic/NewsArchiveDetail-s.aspx?ID=308837

النقاط الثمان لأجل إطلاق الحل السياسيّ في سورية»[1]، وهذه النقاط هي: وقف القتل، وسحب الجيش والأجهزة الأمنيّة، الإفراج عن جميع المعتقلين، وقف الحملة الإعلاميّة للنظام ضدّ المتظاهرين، ضمانات قانونيّة للتطبيق الفعلي لرفع قانون الطوارئ والأحكام العرفية، لجنة تحقيق مستقلة ونزيهة لتقديم كل المسؤولين عن إطلاق النّار على المتظاهرين إلى محاكمات عادلة، السّماح بدخول مختلف وسائل الإعلام ولجان حقوق الإنسان، ضمان حق التظاهر السلميّ بموجب علم وخبر وحسب، الإعلان الرسميّ عن البدء بالحل السياسيّ عبر الإقرار أولاً بإلغاء المادة الثامنة من الدستور والاعتراف القانونيّ بحق تبادل السلطة.

وعندما تألفت هيئة التنسيق تم تبني هذه النقاط ذاتها كمحاولة لإطلاق حل سياسيّ في سورية، وذلك عندما أعلنت عن نفسها بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١م في وثيقتها التأسيسية[2]، وكانت هذه النقاط هي المسائل الناظمة لعمل

(1) http://www.aljazeera.net/news/pages/d36e9843-c115-45bd-bf31-8d5e6559d895

(2) http://syrianncb.org/2011/12/15/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%80%D9%80%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%87%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%8A%D8%A6%D8%A9/

معظم الشخصيّات والقوى السياسيّة في سورية، ومن الجدير بالذكر أن الجميع كان يدرك أن النّظام غير قادر على تطبيق أيّ بند من هذه النقاط، وإن حاول فإنه يفتتح باب سقوطه. ومع ذلك استمر إعلان دمشق (حزب الشعب بشكلٍ رئيسي) بالتشكيك بالهيئة حتى مرحلة متأخّرة، بحسب ما جاء في افتتاحية (الرأي)، العدد ١١٠، حزيران/ يونيو ٢٠١٢م: «الثّورة السوريّة ثورة شبابية وشعبيّة، ولأسباب كثيرة حصل الفرز في صفوف المعارضة الديمقراطيّة بين مؤيّد ومنحازٍ لها، وبين معارض ومشكك بها وقابل لطعنها بقبوله الحوار مع القتلة»[١].

ب- مسألة وحدة المعارضة

لا معنى لمصطلح "المعارضة" في ظل وجود نظام استبدادي شمولي، لأن الاستخدام الصحيح لهذا المصطلح لا يكون إلا في ظل نظام ديمقراطيّ شرعي، لكننا استخدمناه في الماضي جوازاً للدلالة على القوى الرافضة للنظام، ولم يبقَ لاستخدام هذا المصطلح أيّ مبرِّر مع انطلاقة الثّورة السوريّة، لكننا نستخدمه أيضاً باعتباره جسراً مؤقتاً للعبور لمرحلة جديدة.

---

(1) http://nidaasyria.org/ar/?p=5570

ليس المقصود بالتأكيد من وحدة المعارضة السعي نحو إيجاد شكل تنظيميّ واحد، ونهج واحد، وبرنامج سياسيّ واحد، إنما تعني هذه الوحدة التوافق على مبادئ وأساسيّات عامّة، وتوفير إطار تنظيميّ يسمح بالحركة الحرة لأطرافها والمحافظة على برامجها الخاصّة، وهياكلها التنظيميّة. الوحدة بهذا المعنى تسمح بتوزيع الأدوار والتكامل بينها، خاصّة في ظل الثورة، لمصلحة تحقيق الأهداف الأساسيّة والتحدث بصوت واحد إلى الشعب السوريّ والعالم.

إدراك هذه الضرورة كان ممكناً لو توافر في المعارضة عقليات ذات حسابات سياسيّة استراتيجيّة ترضى بأداء دور "الجسر المؤقت" بين الثّورة والمستقبل، خاصّة لجهة التكهن بما يمكن أن يكون عليه مسار الحوادث في سورية، كوجود عدّة كتل سياسيّة تتنازع على الشرعيّة، وتتسبب بتشويش الحراك الشعبيّ برؤيتها وتصريحات الشخصيّات المنضوية في كل منها، انسجاماً مع البدهية التي ترى أن خطورة ثورة بلا رأس تكمن في أنها يمكن أن تتحوّل بعد نجاحها إلى ثورة بألف رأس.

هذا يعني أن كل العقليات التي تنطلق من اعتبار نفسها ممثلة لمعارضة الداخل، أو تلك التي تتعامل على

أنها الممثل الشرعيّ والوحيد للشعب السوريّ، هي عقليات مدمّرة ولا تنتج إلا الخراب، لأنها شكل من أشكال الاستبعاد والإقصاء التي هي جوهر النّظام السياسيّ القائم في سورية. ففي الجلسة الافتتاحية لمؤتمر أصدقاء سورية، قال رئيس المجلس الدكتور برهان غليون آنذاك يوم الأحد ١ نيسان/ أبريل ٢٠١٢م في إستنبول: «نريد الاعتراف بالمجلس الوطنيّ ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري»[١].

كان هناك فهم وتعامل غير صحيحين لدى هيئة التنسيق الوطنيّة في التعاطي مع وجود جزء من المعارضة خارج سورية، وجرى التقليل من أهميّة هذا الجزء بتكرار لازمة "نحن معارضة الداخل" في بياناتها، وكأن هذا الأمر بحد ذاته يمنح الهيئة الحصانة والأولويّة، وهو ما تجسد في الأشهر الأولى بالاستخفاف بكل النشاط والفاعليّات التي يقوم بها السوريّون في الخارج، في الوقت الذي لم تتقدَّم فيه الهيئة فعلاً نحو ضرورة الإمساك بزمام المبادرة وعدم ترك مستقبل البلد ليحدِّده فحسب السوريّون المعارضون في الخارج، فالحركة البليدة للهيئة، واستخفافها بما يحدث في الخارج، سحب البساط من تحت أرجلها.

---

(1) http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/01/204527.html

للأسف دخل كل من المجلس الوطنيّ وهيئة التنسيق في عراك سياسيّ ضار، ولا مبرر له، خاصّة أن مسار الثّورة والوضع في سورية كانا يتطلبان الاجتماع على رؤية سياسيّة جامعة، وليس التنازع على الشرعيّة والتمثيل.

كان معيباً أن يتعامل المجلس الوطنيّ مع هيئة التنسيق الوطنيّة وكأنها رجس من عمل الشيطان، في حالة أشبه ما تكون باحتكار صفتي الوطنيّة والثوريّة، ومن المعيب على الهيئة التعامل وكأن لها الأولويّة كونها داخل سورية، ومن ثم نفي صفة الأحقية عن السوريّين خارج سورية في تناول شؤون بلدهم والمساهمة بفاعلية فيها.

عندما نسمع من بعض قوى المجلس الوطنيّ تشكيكاً بخطاب هيئة التنسيق وسقف المطالب التي تطرحها الهيئة، فإننا في الوقت ذاته نسمع من جوانب أخرى تشكيكاً بقوى المجلس، كالانتقاد الموجه للإخوان المسلمين بتجميد معارضتهم للنظام السوريّ في أثناء العدوان الإسرائيليّ على غزة، كما جاء في بيان الجماعة بتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م: «إن جماعة الإخوان المسلمين في سورية تقديراً منها للمرحلة التاريخيّة التي تمرّ بها أمتنا العربيّة والإسلاميّة..... تعلن ما يلي:..... تعليق أنشطتها المعارضة للنظام السوريّ، توفيراً لكلّ الجهد للمعركة

الأساسيّة»[١]، وكذلك تشكيل الجماعة لجبهة الخلاص مع عبد الحليم خدام المتهم بممارسة القمع والفساد[٢].

ج- ثقافة المعارضة وأهداف الثّورة

لقد تكوّنت الثقافة السّياسية للمعارضة في ظل الاستبداد، وكان لها دور بارز في التّأثير على صوغ أهداف

(1) http://www.ikhwan.net/wiki/index.php?title = %-D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82_%-D8%A7%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9_%-D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%-D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A8%D8%B3%-D8%A8%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B9%-D8%AF%D9%88 %D8%A7%D9%86_%-D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%BA%D8%B2%-D8%A9

(٢) تأسست جبهة الخلاص الوطنيّ في سورية بلندن في ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦م بين الإخوان المسلمين وعبد الحليم خدام، ويشار بالذكر إلى أن الإخوان المسلمين قد أعلنوا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩م انسحابهم من الجبهة المعارضة، رداً على ما وصفوه بـ"حملة الافتراءات والاتهامات" التي تشنها أطراف في الجبهة عليهم بعد إعلانهم تعليق أنشطتهم المعارضة، في حين رد خدام قائلاً إن الإخوان كانوا يشكلون "ثقلاً" على الجبهة، وإنهم يجرون حالياً حواراً مع النّظام السوريّ عبر لجنة أمنيّة شُكّلت خصيصاً لهذا الأمر.

الثّورة والخلافات التي ظهرت في مجالات عديدة، ولعلّ أبرز ملامحها:

انفصال الأهداف السياسيّة عن الثقافة السياسيّة:

تطرح قوى عديدة في المعارضة السوريّة أهدافها السياسيّة المتمثلة في إقامة نظام مدني ديمقراطي، مع أن ثقافتها وممارساتها ما زالت في إطار النسق التقليديّ الاستبدادي الذي لا يتوافق مع الأهداف المطروحة.

معظم قوى المعارضة السوريّة هي قوى أصولية في خطابها وممارساتها، أياً تكن قشرتها الأيديولوجية، وهذا الوصف لا يقتصر على حركات الإسلام السياسيّ المتشدّدة، بل هو تعبير واسع يضم جميع القوى والتيّارات التي لا تقبل الآخر ولا تؤمن بالآليّات الديمقراطيّة، وتعتقد -واهمة- أنها تمتلك كل الحقيقة، لذلك ليس من الغريب أن نجد واقعيّاً قوى قوميّة أصولية أو شيوعيّة أصولية أو ليبراليّة أو علمانية أصولية.

مع الثّورة عادت المعارضة للفعل، بعد غياب لمدة ثلاثة عقود عن الممارسة السياسيّة، ومن الطبيعي بعد هذه الفترة أن يكون أداؤها أقرب إلى الأيديولوجيا منه إلى السّياسة، وقد ظهر ذلك في سرعة تشكل اصطفافات أيديولوجية على الرّغم من تشارك قوى متنوّعة في التحالفات التي نشأت بعد

الثّورة. فلغة السّياسة تتجاوز لغة الدّعوة الأيديولوجية إلى دراسة منطق الواقع واتجاهاته وميوله وإمكاناته، وتأخذ بعين الاعتبار البشر وطاقاتهم وأفكارهم والعقبات القائمة والآليّات المناسبة. السّياسة تبحث عن بشر واقعيّين، وعن ممكنات ومداخل واقعيّة، وعن استراتيجيات ومراحل وتكتيك، أيّ عن التفاصيل والآليّات والمراحل والبرامج، أما الأيديولوجيا وأنصارها فلا يعرفون إلا الدّعوة إلى الهدف بمنطق سحري وديماغوجي لا يقدِّم ما هو مثمر، بل يساهم في زيادة التشويش والتعمية.

الثقافة الديمقراطيّة:

الديمقراطيّة ليست مجرّد صيغة للحكم، بل هي أولاً ثقافة، وإن تبسيطها وتسطيحها إلى مجرّد آليّات شكلانية فوقية من شأنه أن يمنع أيّ تغيير حقيقيّ في الأوضاع السائدة. فالانتقال من نظام شمولي أو استبدادي إلى نظام ديمقراطيّ لا يحتاج إلى تغييرات سياسيّة ودستوريّة فحسب، وإنما في الأساس والأهم إلى نهضة ثقافيّة، لذلك لا تكمن وظيفة النّخبة الثقافيّة والسياسيّة في ممارسة أدوار ومواقف سياسيّة معارضة وحسب، بل تكمن أولاً وأساساً في إعادة تأهيل فكرها وممارساتها لتتوافق مع القيم والمبادئ الديمقراطيّة، وثانياً القيام بدورها في تعميم الثقافة الديمقراطيّة في

المجتمع، لأن الديمقراطيّة في الأساس ظاهرة مجتمعيّة، فهي نظام للمجتمع إلى جانب كونها نظاماً للدولة. إذ بإمكاننا أن نلاحظ ببساطة كيف انجرت معظم القوى السياسيّة خلال الثّورة إلى خطاب شعبويّ تحريضي، وتخلت عن دورها في إعادة صوغ ثقافتها وثقافة المجتمع، واقتصرت في خطابها في أحسن الأحوال على الحريّة والكرامة، دون الذهاب نحو شرح وتعميم المعاني العميقة لهذه الشعارات ومدلولاتها السياسيّة، وعلى سبيل المثال نكاد نقول إنه لم ترفع لوحة واحدة تحمل شعار الديمقراطيّة أو حقوق الإنسان أو المجتمع المدنيّ.... إلخ التي تعج بها البرامج السياسيّة للقوى كافة؛ الإسلاميّة واليساريّة والليبراليّة.

الموقف بخصوص علمانية الثّورة والدولة:

إنّ الشارع السوريّ المنتفض، خلال الأشهر العشرة الأولى من الثّورة على الأقل، كان علمانياً على مستوى الرؤية والسلوك، فالشارع لم يخرجْ من أجل إقامة حكم إسلاميّ، ولا تحرّك بإرادة رجال الدين أو الأحزاب الدينيّة، وإنما خرج ثائراً من أجل الحريّة والكرامة في وجه نظام استبداديّ وفاسد. وقد حدَّد الشارعُ موقفه من الجميع استناداً إلى اعتبارات المواطنة والوطنيّة ومصالح الشعب: فهو، على سبيل المثال، لم ينظرْ بعين الاحترام إلى عدد من رجال

الدين الإسلاميّ كالبوطي وحسّون، ورفع في كلّ المناطق السوريّة شعاراتٍ وطنيّة ترى الشعبَ السوريّ كلاً واحداً موحّداً. وإذا كانت هناك ملامةٌ من قِبل مدّعي العلمانيّة للمتظاهرين على خروجهم من الجوامع أو على ترديدهم صيحات "الله أكبر"، فإنّ هذا يحدث بسبب نظام القمع والقتل والاستبداد الذي يقوم بكلّ ما هو إجراميٌّ لمنعهم من الوجود في السّاحات العامّة.

وإذا كان الشارع يمتلك حساسيّةً خاصّة تجاه مفردة "العلمانيّة"، فإنما يعود ذلك إلى ارتباط هذه الكلمة بسياسات النّظام الاستبداديّ الذي حاول تقديمَ نفسه على أنه نظامٌ علمانيّ، وهو في الحقيقة أبعدُ ما يكون عن العلمانيّة. كما يعود إلى ارتباط المفردة (كما حاولت العلمانية المبتذلة إيصالها) بالموقف السلبيّ والعدائيّ من الدين، وهذا الفهم لا علاقة له بالفهم الفلسفيّ والفكريّ للعلمانيّة، وبتجسيداتها السياسيّة.

ينبغي ألّا تكون المفرداتُ البديلة (كالمدنيّة أو غيرها) غائمةً وتنتقص من المدلولات الفكريّة والسياسيّة للعلمانيّة؛ ذلك أنّ سرّ نجاح أيّ ثورة هو منطقُها العلمانيّ، أي عندما يكون الانتماءُ إلى الوطن فوق كلّ انتماء. فهذا الانتماء هو الأساس لبناء الدستور الديمقراطيّ الذي يساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

خلال الفترة ما بعد الأشهر العشرة الأولى، وبسبب العنف العاري للنظام من جهة، وتخلّي المعارضة السياسيّة عن القيام بدورها التنويري من جهة ثانية، أصبح الشارع يتجه عفوياً نحو "الأسلمة" بدرجات متفاوتة. ومع أن جماعة الإخوان المسلمين قد تبنت في وثائق عديدة لها مفهوم "الدولة المدنيّة"، إلا أنها وقفت ضدّ إدراج عبارة "الدين لله والوطن للجميع" في وثيقة العهد الوطنيّ التي تم إقرارها في اجتماع المعارضة السوريّة في القاهرة بتاريخ ١- ٢ تموز/ يوليو ٢٠١٢م.

العلمانيّة مفهوم أوسع من شعار "فصل الدين عن الدولة". إنها رفضٌ لهيمنة أيّ فكر أو دين أو أيديولوجيا أو حزب أو فردٍ على الدولة وأجهزتها ومدارسها ونقاباتها وشوارعها. ومن ثم ليس ما يحدِّد علمانيّةَ فردٍ أو طرفٍ ما الفكر الذي يحمله أو الأيديولوجيا التي يتبنّاها أو الدين الذي يعتنقه أو الطائفة التي ينتمي إليها؛ وإنما هو ذلك الإيمان الراسخ بحريّة الآخر المختلف.

من هنا، فإنّ المتديِّن الذي يؤمن بحريّة الآخر المختلف عنه، ويقبل بوجوده، وينظر إليه نظرةَ الشريك في الوطن، يمكن توصيفُ موقفه وسلوكه بالعلمانيّ. العلمانيّة في الحصيلة ليست موقفاً ضدّ الدين أو ضدّ أيّ فكر أو

أيديولوجيا؛ إنها موقفٌ راسخٌ مع الحريّة وضدّ الهيمنة والاستبداد من أيّ نوع كان.

د- القضيّة الكرديّة

إن قضيّة بهذا الحجم لا تحل بالتغاضي أو بالمجاملات، وهي التي سيطرت على معظم عمل المعارضة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠- ٢٠١٠م في التعاطي مع القضيّة الكرديّة، واستمرت هذه الآليّات خلال الثّورة على الرّغم من وجود تقدم أكيد في الرؤية حول القضيّة الكرديّة في سورية.

جاء في بيان للمجلس الوطنيّ بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ٢٠١٢م «إن انتفاضة ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٤م السلميّة كانت انتفاضة الكرامة، والشرارة الأولى لثورة الشعب السوريّ ضدّ الطغيان، حيث هدم الكرد فيها جدار الخوف، وانتفضوا ضدّ الظلم»[١]، كشكل من أشكال المجاملة السياسيّة للحراك الكرديّ الذي عبر عن نفسه في ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٤م. كما جاء في الوثيقة الوطنيّة حول القضيّة الكرديّة للمجلس الوطنيّ، والتي تعد «تطبيقاً لوثيقة العهد الوطني[٢] بين أطياف

---

(1) http://ar.syriancouncil.org/press-releases/item/596-kurdish-uprising.html

(٢) المؤتمر الذي عقدته ٢٠٠ شخصيّة من قوى المعارضة السوريّة في مدينة إستنبول التركيّة، نهاية شهر آذار/ مارس الماضي ٢٠١٢م، =

المعارضة وجزءاً لا يتجزأ»[١]، ما يشير إلى تقدم في التعاطي مع القضيّة الكرديّة لدى الطرف العربيّ في المعارضة: «يؤكّد المجلس الوطنيّ السوريّ والقوى الموقعة، التزامها بالاعتراف الدستوريّ بهُويّة الشعب الكرديّ القوميّة، واعتبار القضيّة الكرديّة جزءاً أساسيّاً من القضيّة الوطنيّة العامّة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القوميّة للشعب الكرديّ ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً»[٢]، لكن الطرف الكرديّ رفع من سقف مطالبه تدريجياً مع انطلاقة الثّورة السوريّة، كما جاء في وثيقة المؤتمر الوطنيّ الكرديّ الذي انعقد في القامشلي يوم ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م وثبت حق تقرير المصير في إطار وحدة البلاد، وطالب باللامركزيّة السياسيّة في سورية[٣].

= الذي انتهى إلى تبني هذه القوى ما سمي بـ«وثيقة العهد الوطني» المقدمة من المجلس الوطنيّ بعد اشتراط مجموعة أخرى من المعارضين من خارج المجلس الوطنيّ «إعادة هيكلة المجلس الوطنيّ بكل هيئاته ومكاتبه، وضم ممثلين عن جميع القوى المعارضة، وتشكيل لجنة مشتركة لوضع نظام داخليّ جديد للمجلس».

(1) http://ar.syriancouncil.org/issues/item/608-national-charter-the-kurdish-issue-in-syria.html

(2) http://ar.syriancouncil.org/issues/item/608-national-charter-the-kurdish-issue-in-syria.html

(٣) حوار مع الأستاذ أحمد سليمان، رئيس المجلس الوطنيّ الكرديّ =

القضيّة الكرديّة هي واحدة من المسائل المعقّدة في العالم، فهي تتناول من ناحية الحقوق القوميّة لشعب موجود كأقليّات قوميّة موزعة في خمس دول متاخم بعضها لبعض، وبينها حدود دوليّة فاصلة، وهي في الوقت ذاته تحمل تطلّعات شعب يطمح إلى أن يكون أمة بين الأمم، وأن يكون له كيانه القوميّ المستقل بين الكيانات القوميّة في العالم.

إننا بحاجة إلى وضع تصور مستقبليّ للمسألة، وإيجاد سبيل للتعامل معها، لكونها قضيّة صعبة ومعقدة، وتتداخل فيها أطراف عديدة، فهي مسألة لم تبدأ من سورية ولا تنتهي عند سورية، ولا هي بين الأكراد والعرب وحدهم، بل هي تمتد للعلاقات مع دول وشعوب غيرهما، وخاصّة تركيا وإيران وروسيا، وهي ترتطم بالنّظام الدوليّ القائم ذاته وتوازناته الاستراتيجيّة واستقطاباته الكبرى وتحالفاته.

إن منحى التطوّر العام لمعظم دول المنطقة العربيّة يتجه اليوم نحو التطوّر الديمقراطي، على المدى المتوسّط والبعيد، وهذا التطوّر الديمقراطيّ سيعمل على تجديد الهُويّات الوطنيّة، وإن الصيغة التي ستكون عليها المسألة

= في سورية، بتاريخ ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٢م.
http://shababkurd.wordpress.com/2012/04/25/ahmed-suliman

الوطنيّة في دول المنطقة العربيّة هي التي ستقرّر مصير المسألة القوميّة، للعرب والكرد معاً.

لا شك أن أيديولوجيّات الأحزاب القوميّة العربيّة استبعدت الأكراد وأقصتهم من دائرة رؤيتها، ولم ترَ فيهم سوى أغيار، ولذلك فقد رأت في عدم الاعتراف بوجودهم الواقعيّ، ومن ثمّ بحقوقهم، الحل النهائيّ للمشكلة، لذلك لم تعترف بوجود مشكلة كرديّة في الواقع. كذلك فإن أيديولوجيّات الأحزاب القوميّة الكرديّة لم ترَ في العرب سوى أغيار يحتلون جزءاً من "وطن الأكراد" ويغتصبون حقوقهم ويضطهدونهم. في الحقيقة لا يمكن الحوار بين هاتين الرؤيتين، كما لا يمكن الوصول إلى حل مشكلة بهذا المستوى من الأهميّة والتعقيد حلاً أيديولوجياً أو بدلالة الأيديولوجيا، ولا بد من تلمس حلول واقعيّة.

المبدأ الجوهري في الديمقراطيّة هو المساواة السياسيّة بين الأفراد على أساس المواطنة. فلا تَقبل الديمقراطيّة بأي تمايز على أساس العرق أو الدّين أو الانتماء السياسيّ أو الطبقي، وتعارض كلَّ تباين في الأدوار والمكانة والحقوق والواجبات، وترفض أيّ تراتبية في المواطنة. المواطنة المتساوية هي شرطٌ سياسيّ وتاريخيّ لكمال الدّولة السوريّة ونضجها، ومقدمة لشرعيّتها واستمرارها، وتجسيدها لوحدة

إرادة السوريّين جميعاً. وإنَّ أيّ نظامٍ سياسيّ يستمد شرعيّته من هيمنة أغلبيّة دينيّة، أو طائفيّةٍ، أو أيديولوجية عرقية، إنما يقوّض الديمقراطيّة وينتهكُ كلَّ نزوعٍ نحو المساواة.

يمكن وضع الإجراءات التالية كأساس مرحلي يفترض التوافق عليه بين أطراف المعارضة الكرديّة والعربيّة:

أي حل مرحلي عملي فيما يخص القضيّة الكردية في سورية ينبغي أن يخضع لمصلحةِ سورية العامّة، والإرادة السوريّة العامّة، فضلاً عن ارتباطه بالأوضاع الإقليميّة والعربيّة والكردية والعالميّة، ولتوازنات القوى والمصالح والتناقضات المتشابكة.

الحلول القائمة على التوازن ما بين النظريّات الحقوقية والاعتبارات السياسيّة هي المجدية، فالحلول التي تنطلق من النظريّات الحقوقية وحسب، لا معنى لها، ولا تمتلك دائماً فرصة التطبيق العملي.

يحتاج حق تقرير المصير إلى مرحلة انتقاليّة في سورية يجري خلالها تجاوز آثار الدولة الشموليّة، وإعادة بناء الثقافة الوطنيّة والهُويّة السوريّة، ومن غير المنطقي وضعه على مائدة بناء الدولة السوريّة في اللحظة السياسيّة الراهنة؛ لأنه سيكون خاضعاً للأحوال والمعطيات التي خلقها النّظام الشمولي.

الحل الإجرائي المناسب في اللحظة السياسيّة الراهنة هو الاعتراف الدستوريّ بالقوميّة الكرديّة وتوسيع نطاق الحكم المحلي في إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً، والعمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزيّة المطبقة بحق المواطنين، ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضرِّرين، وإعلان القطيعة مع الإجراءات العنصريّة والسياسات الإنكارية تجاه الكرد وقضيّتهم، واستعادة عمومية الدولة وإعادة بناء الثقافة والهُويّة الوطنيتين على أسس ديمقراطيّة، وإعادة إنتاج مبدأ المواطنة في العلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة.

هـ- مسألة التدخّل الخارجي

كان موقف هيئة التنسيق الوطنيّة واضحاً بهذا الشأن، وقد عبرت عنه في وثيقتها التأسيسية بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١م، بالإضافة إلى إطلاقها للاءات الثلاث (لا للعنف، لا للطائفيّة، لا للتدخل الخارجي) في مجلسها الوطنيّ الذي انعقد في أواسط أيلول/ سبتمبر ٢٠١١م في دمشق/ حلبون[١].

في حوار مع المنسق العام للهيئة حسن عبد العظيم مع

(1) http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110918_syria_protests.shtml

مجلة (دويتشه فيله) بتاريخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١م، قال: «نحن لا نقبل التدخّل العسكريّ الخارجيّ؛ لأنه مدمّر. وبقدر ما نرفض الاستبداد والفساد وحكم الحزب الواحد، فإننا نرفض في ذات الوقت الاحتلال أو العدوان العسكري؛ وبالتالي من يريد التدخّل الخارجيّ لا نقبله، ولا نتوحد معه أبداً». وكذلك في الحوار ذاته قال: «نحن نرفض الحماية الدوليّة إذا كان المقصود بها تدخل قوى دوليّة عسكريّة، وأي حظر جوي هو بداية للتدخل العسكري»[١].

إذا أردنا مناقشة كيفيّة تعاطي هيئة التنسيق الوطنيّة مع قضيّة التدخّل الخارجيّ، فإنه يمكننا وضع الملاحظات التالية:

أولاً، في الوقت الذي يرفع فيه المتظاهرون شعارات الحظر الجوي والحماية الدوليّة للمدنيين والمنطقة العازلة... وغيرها، لا تفتأ الهيئة تكرِّر على لسان شخوصها تصريحات ضدّ التدخّل الخارجي، حتى أصبح هذا الأمر الشغل الشاغل للهيئة، والنقطة المركزيّة في خطابها .**وثانياً**، وضعت الهيئة نفسها في سياق من يطمئن النّظام باستمرار حول مسألة التدخّل الخارجيّ، وسمحت له في هذه اللحظة بالذات

---

(1) http://www.ncsyria.com/press.php?action=show&id=2

أجرى الحوار: علي المخلافي، مراجعة: سمير جريس.

بتقسيم المعارضة إلى "شريفة" و"غير شريفة" .**وثالثاً**، إن كل الدلائل في الخارج تؤكد أنه ليس هناك نية باتجاه حدوث تدخل عسكري، ومن ثم يجب عدم الانجرار لتصبح لأزمة "لا للتدخل الخارجي" هي الأساس في الخطاب السياسيّ، ومن ثم تمركز الخطاب السياسيّ حول أمر يمكن أن يبقى في عداد الوهم السياسي .**ورابعاً**، لم تُتعب الهيئة نفسها في تقديم تصور تفصيلي للبدائل عن التدخّل الخارجيّ، باستثناء الحديث عن فكرة عامّة حول الاعتماد على الذات، أيّ لم تقدِّم خطّة مناسبة للشعب الذي يتعرّض للقتل والاعتقال والتعذيب واجتياح المدن.

نستطيع القول أيضاً إن الحقائق السياسيّة تبقى أقوى من الشعارات، والجميع مضطر للتعامل مع هذه الحقائق حتى لو لم يكن يرغبها أو يؤمن بها. وعليه؛ فإن هيئة التنسيق الوطنيّة والقوى الأخرى مضطرة للتعامل مع المسائل المتعلقة بالتدخّل الخارجيّ وتفاصيله فيما إذا أصبح هذا الأخير حقيقة واقعة، والأمر ذاته ينطبق على المجلس الوطني، وغيره، فيما لو بقي أمر التدخّل الخارجيّ في عداد الوهم السياسي.

أما المجلس الوطنيّ فكان خطابه مشوشاً في هذا الشأن، لكنه كان أميل بوضوح للمطالبة جهاراً بالتدخّل العسكري. بعد مجزرة الحولة مثلاً، أصدر المجلس الوطنيّ

بياناً يدعو فيه مجلس الأمن لاجتماع فوري واتّخاذ قرار باستخدام القوّة وفق الفصل السابع بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٢م؛ «ويعتبر المجلس أن المسؤوليّة الأساسيّة تقع على عاتق المجتمع الدوليّ لاتّخاذ القرارات الواجبة لحماية الشعب السوريّ، بما في ذلك تفعيل البند السابع، والتي تتيح حماية المواطنين السوريّين من جرائم النّظام باستخدام القوّة»(١).

وفي بيان للمجلس الوطنيّ بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ٢٠١٢م طالب المجلس بالتدخّل العسكريّ بشكلٍ صريح: «إن المجلس الوطنيّ في الأحوال الراهنة، وفي ظل الحرب التي أعلنتها العصابة الحاكمة على الشعب السوريّ، يطالب بما يلي: تدخل عسكريّ عربيّ ودوليّ عاجل؛ من أجل إنقاذ المدنيّين يضرب آلة القتل والتدمير التي تستهدف المواطنين دون تمييز»(٢).

على العموم، لا يكفي مناقشة مسألة "التدخّل الخارجي" بكلمات بسيطة كما تفعل معظم المعارضة، سواء الموافقة على التدخّل أو الرافضة له، إذ تعالج وتناقش

(1) http://ar.syriancouncil.org/press-releases/item/684-houleh-massacre.html

(2) http://ar.syriancouncil.org/press-releases/item/595-military-intervention.html

الموضوع بإحدى كلمتين: نعم أو لا، فهاتان الكلمتان تعبِّران عن طفولة سياسيّة. إن مسألة "التدخّل الخارجي" لا تعالج من خلال طهرانية مريضة، ولا عبر براغماتيّة فجة، لا التعفف مفيد ولا الفجور مفيد في التعاطي مع مسائل سياسيّة دقيقة.

إن أيّ خيار سياسيّ يفترض أن يوضع في الحصيلة في ميزان الربح والخسارة من زاوية المصلحة الوطنيّة. أي يجب مناقشة تفاصيل هذا التدخّل -إن كان مطروحاً- وآليّاته ومراحله ووسائله وأطرافه ومدته وتأثيراته، ونقاطه الإيجابيّة والسلبيّة، والمكاسب والخسائر، من زاوية مصالح سورية والسوريّين. وعندما نناقش كل ذلك يمكن وقتها تحديد موقف واضح من الموضوع. بمعنى آخر يجب أن نناقش ونتفق على عرض محدَّدٍ من التدخّل الخارجي، أما المواقف العامّة التي يجري اختزالها بنعم أو لا فإنها لا تقدِّم ولا تؤخر، وتثير البلبلة والفوضى والتشويش، أكثر مما تقدِّم من الفائدة أو الإنجاز الواقعيّ.

ويعتقد البعض -واهماً- أن العالم ينتظر رأي بعض الشخصيّات أو القوى المعارضة كي يتدخل في الوضع السوريّ أو لا يتدخل. إذ يعتقد هؤلاء إن هم كرَّروا صباح مساء مقولة "لا للتدخل العسكري"، فإن كلامهم سيمنع

الدول الراغبة في التدخّل في سورية عن وضع الأمر موضع التطبيق، ويعتقد البعض الآخر في المعارضة أن سعيه لدفع هذه الدول للتدخل هو الذي سيدفع "الخارج" لحشد الجيوش والتدخّل. في الحقيقة إن المطالبين بالتدخّل ليسوا قادرين على إقناع العالم بالتدخّل إن كان العالم لا يريد التدخّل أصلاً، كما أن الرافضين للتدخل لا يستطيعون أيضاً إقناع العالم بعدم التدخّل إن كان الأخير قد عقد العزم على التدخّل، فهذا الـ"الخارج" ليس رهن إشارة أحد، ولا أحد يستطيع أن يمنعه أو يحرِّضه، وهو لا يتدخل إلّا إن أراد هو أن يتدخل، وإن تدخَّل فإنما يتدخل انطلاقاً من رؤيته واستراتيجيته ومصالحه.

لكن إذا أردنا وضع خطّة إعلاميّة سياسيّة صائبة للتعاطي مع مسألة التدخّل الخارجي، فإننا نضع الملاحظات التالية كنقاط موجِّهة:

١- النّظام هو من يدفع البلاد نحو التدخّل الخارجي

إن من يدفع باتجاه التدخّل الخارجيّ هو سياسات النّظام الحمقاء منذ اليوم الأول للثورة، فالسياسات الغبية هي مصدر وأساس لكل تدخل خارجيّ من أيّ نوع. لو لم يقمع النّظام السوريّ شعبه ويمارس كل فنون القتل والتعذيب والتهجير لما تحرك العالمان العربيّ والدوليّ ضده.

٢- الطّاقة الذاتيّة للحراك الشعبيّ هي الجوهر والأساس

الحراك الشعبيّ هو أساس الثّورة السوريّة، ولذا ينبغي أن يكون له الأولويّة في عمليّة التغيير، وأي دعم عربيّ أو دوليّ هو عمل ثانوي. للحراك الشعبيّ في سورية منطقه الخاص وآليّاته التي لا تتأثر بحركة المعارضة السوريّة من جهة، والمجالين العربيّ والدوليّ من جهة ثانية.

٣- التدخّل الخارجيّ قائم والمطلوب إدارة حكيمة له

لقد دفع النّظام الأمور للحد الذي أتاح التدخّل في الأزمة السوريّة لمعظم القوى والدول الإقليميّة (تركيّا، إيران، العراق، حزب الله) وروسيا والصين والاتحاد الأوربيّ والولايات المتّحدة، بالإضافة -بالتأكيد- إلى جامعة الدول العربيّة ودولها. ومن ثم تصبح مهمة المعارضة السوريّة القيام بإدارة حكيمة لهذا التدخّل بالاستناد إلى مصالح الشعب السوريّ ككل والمصالح السوريّة العليا.

٤- الحماية الدوليّة للمدنيين والقانون الدوليّ الإنسانيّ

إن طلب التدخّل الدوليّ في هذا المستوى لحماية الشعب السوريّ من القتل هو مطلب أخلاقيّ إنسانيّ، ولا يخضع لاعتبارات السّياسة، وهو حق أساسيّ للشعب السوريّ، وهو يشبه تماماً طلب المعونة الدوليّة عندما تقع كارثة طبيعيّة؛

كحدوث زلزال أو بركان أو فيضان أو أيّ كارثة طبيعيّة أخرى تهدِّد أرواح البشر، وهنا يجب اللجوء لاستخدام هذا القانون واستثماره بما يساعد في حماية المدنيّين.

ينبغي في هذا الشأن التخلّي عن المثال الليبي في التعامل مع الحدث السوريّ، وإسقاط مرتكزاته وآليّاته من الذهن السياسيّ والشعبيّ، والعمل على ترجمة مبدأ «التدخّل لحماية المدنيّين» الذي دخل أروقة الأمم المتّحدة والقانون الدوليّ عام ٢٠٠٥م بحسب الوضعية السوريّة بكل جوانبها السياسيّة والجغرافية والسكانيّة والتاريخيّة. ولأنّ مفهوم مبدأ الحماية الدوليّة وتطبيقه أمر دقيق وحسّاس بالفعل، فإنّه ينبغي العمل لإيجاد صيغة جديدة غير مسبوقة لترجمته، بما يحقق الهدف المرجو منه.

٥- التفريق بين السِّيادة الوطنيّة وسيادة النّظام الحاكم

لم تكن سورية خلال أربعة عقود خلت دولة وطنيّة بالمعنى المعروف، بل لم تكن دولة أصلاً، لأنها -ببساطة- كانت دولة النّظام الحاكم، ومن ثم ليس من الغريب أن تختزل "السِّيادة الوطنيّة" لتصبح سيادة النّظام الحاكم وحسب، ولذلك عاش السوريّون ردحاً طويلاً من الزمن في ظل "الوطنيّة" المفصلة على مقاس النّظام الحاكم، وأصيبوا بتشوهات وأمراض في الانتماء الوطني. في الدولة الوطنيّة

الأمر مختلف، فالشعب هو السيد والحاكم، وهو يسود ويحكم من خلال المؤسّسات، وعبر الآليّات الديمقراطيّة، بعد أن يبني الدستور الوطني، وهذا الدستور أساسه ومرتكزه ومبتغاه احترام حقوق الإنسان.

لقد أقامت السلطة السوريّة خطابها الشعبويّ الديماغوجي على تقبيح فكرة تدخل المجتمع الدوليّ عند الرّأي العام السوريّ، ونجحت في ذلك واطمأنت إلى أنه صار بإمكانها العبث كما شاءت بشعبها دون خوف من أن يتوجه إلى طلب النجدة والمساعدة من الخارج. وينبع هذا الخطاب من الادعاء بأنّ تدخل المجتمع الدولي، خاصّة منظّماته الإنسانيّة، يشكل خرقاً لمبادئ السِّيادة الوطنيّة، في حين أنّ السِّيادة الوطنيّة الحقة هي سيادة الشعب والمؤسّسات الوطنيّة المنتخبة والمستندة إلى الإرادة الشعبيّة الحرة والملتزمة بمبادئ حقوق الإنسان، ولا يمكن بأي حال تقليص مفهوم السِّيادة ليقتصر على سيادة النّظام السوريّ، الفاقد للشرعيّة، وتحويلها شعاراً للاستبداد السياسيّ وكبت الحريّات العامّة.

٦- ما المطلوب فيما لو أصبح التدخّل العسكريّ حقيقة واقعة؟

في حال أوصل النظام الأمور إلى طريق مسدود، وأُرغِم السوريون على التعاطي جدياً، ورغماً عنهم، مع

مسألة التدخل العسكري، فإنه لا ينفع هنا الموقف الرافض أو المؤيد، وينبغي التعاطي مع هذا الاحتمال بالتفصيل من باب تخفيف أي آثار سلبية قد تترتب عليه: كأن يكون التدخل من خلال حضور وازن للأمم المتحدة والجامعة العربية على حساب القوى الكبرى، وبإشراف وقيادة عربيين، وأن يكون التدخل محدوداً بسقف زمني لا يتم تجاوزه إلا بقرار من معارضة موحدة، وألا يترتب على هذا التدخل انتقاص من السيادة الوطنية، لا على مستوى وحدة الأرض السورية، ولا على مستوى وحدة الشعب السوري، وكذلك ألا يلزم هذا التدخل سورية والسوريين بأي اتفاق تسوية لا يضمن عودة الجولان إلى سورية أو ينتقص من دور سورية تجاه القضية الفلسطينية، وأن تكون إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط النظام بيد السوريين وحسب، وبإشراف الجامعة العربية.

قد تبدو النقاط السابقة خيالية وغير ممكنة التطبيق في حال حدوث تدخل عسكري، لكن من الضروري وضعها في الاعتبار لتخفيف الأضرار المتوقعة، كما أنه من الهام أن يكون لدينا خطاب سياسي تفصيلي نستند إليه كبوصلة للتحرك والعمل والتعاطي مع القضايا السياسية المستجدة.

و- السلميّة والعسكرة

الشائع في الخطاب السياسيّ للمعارضة هو عبادة الكلمات، مع أن عنوان الثّورة السوريّة هو الحرية. إن تعبير "الجيش الحر" لا هو مقدس ولا هو دنس، ويحتاج دائماً إلى إعادة نظر وتقويم، ووضع المعايير الضَّرورية كي يخدم أهداف الثّورة، ونلاحظ أن معظم بيانات القوى السياسيّة وتصريحاتها تكاد تتعامل مع تعبير "الجيش الحر" باعتباره كافياً ويحمل جميع الدلالات والمعاني، لدرجة أننا لا نسمع تمييزاً واضحاً في الخطاب السياسيّ بين مختلف الجماعات التي تعلن انتماءها للجيش الحر، كما لا نجد -إلا فيما ندر- من يتعامل مع خيار العسكرة كخيار اضطراري، وكحالة واقعيّة وليس كخيار مبدئي.اً إلى إعادة نظر وتقويم ووضع المعايير الضرورية كي يخدم أهداف الثورة وبناء الدولة الديمقراطية، مع الانتباه أن العقلاء يتعاملون مع العسكرة كواقع قائم وكحالة اضطرارية، لا كخيار مبدئي.

ربما كنا نطمح أن يقوم الجيش السوريّ باتّخاذ موقف مماثل للموقف الذي اتّخذه الجيش المصريّ أو التونسي، لكن ذلك لم يحدث لأسباب يعرفها القاصي والداني. لذلك من الطبيعي، والحالة هذه، أن تحدث انشقاقات صغيرة، ومع الزمن واستمرار الثّورة واستمرار النّظام في عنفه ضدّ

السوريّين، من الطبيعي أن تسعى الانشقاقات الصغيرة للالتقاء والتنسيق والتعاون، وتشكيل جيش مصغر من المنشقين وبعض المدنيّين المتضرِّرين من عنف النّظام.

بعض أطراف المعارضة تجاهلت وجود الجيش الحر، على الرّغم من الحقائق السّابقة، وظلت تنادي بسلمية الثّورة ورفض العسكرة، وكأن الواقع لم يتغير حولها، كهيئة التنسيق الوطنيّة، لكننا نعتقد أن هذا الحرص المشروع لا يبرِّر عدم دعم مجموعات عسكريّة انشقّت عن الجيش، وتعلن أن هدف عمليّاتها هو حماية المتظاهرين من بطش الآلة الأمنيّة وحماية القرى والبلدات والمدن من الاقتحامات التي تتعرّض لها، على الأقل على مستوى الخطاب السياسي.

إن السياسي لا يتخلى عن مهامه في أي لحظة سياسية. لم يكن هناك أي مواطن سوري مع العسكرة عندما انطلقت الثورة، وخلال الأشهر الستة الأولى على الأقل، لكن عندما تصبح العسكرة أمراً واقعاً رغماً عن الجميع، علينا الانتقال نحو مهمة أخرى هي محاولة تنظيمها وضبطها لتكون في أضيق نطاق ممكن، لا أن نجلس ونستمر في خطاب شتّام للعسكرة أو نعتزل السياسة لأن الواقع لم يذهب في الاتجاه الذي نريده.

إن خيار العسكرة هو خيار اضطراري دفاعي، وليس

خياراً مبدئياً للثورة السورية، اضطر إليه شعبنا نتيجة إمعان النظام في عنفه وقتله وتدميره للبلد وقهره لأهلها. لذلك يمكن القول اليوم إن أيّ رؤية لا تضع التعامل مع قضيّة الجيش الحر على جدول أعمالها هي رؤية قاصرة، إذ إن تحوّل هذا الجيش إلى حقيقة واقعة، سواء أحببنا ذلك أم كرهناه، يتطلب وضع رؤية للتعامل معه، ولا شك أن وضع معايير لهذا الجيش ولعمليّة العسكرة أمر في غاية الضرورة، ومنها:

١- أن يعمل الجيش الحر، أو أيّ جهات مسلّحة أخرى، تحت مظلة سياسيّة واحدة، واضحة المعالم، ولها رؤية لسورية المستقبل، والتزام هذا الجيش بالبقاء تحت سلطة هذه المظلة السياسيّة، اليوم وخلال الفترة الانتقاليّة، حتى يعاد النظر في إعادة بناء المؤسّسة العسكريّة وهيكلتها.

٢- التزام الجيش الحر بالتقاليد العسكريّة المعروفة في كل الجيوش؛ من حيث الأوامر والتنفيذ والانضباط العسكريّ ووحدة القيادة.

٣- التزام الجيش بالأخلاقيّات المعروفة في مجال التعامل مع المدنيّين والأسرى ووسائل الإسعاف الطبي.

٤- حصر مُهِمَّات هذا الجيش في حيزين اثنين؛ هما حق الدّفاع عن النفس وحماية المدنيّين من بطش النّظام، وحماية القرى والبلدات والمدن من الاقتحامات التي تتعرّض لها.

٥- عدم اتّخاذ الانشقاقات أي طبيعة مذهبيّة أو طائفيّة، والحرص على إبراز الروح الوطنيّة الجامعة، وانعكاسها في مختلف المجالات، ومن بينها تسميات الكتائب المنشقة أو المشكلة.

٦- والأهم من ذلك كل أن تبقى التظاهرات السلميّة والمقاومة المدنيّة، هي أساس الثّورة السوريّة وجوهرها.

من هنا، فإن أيّ عمل عسكريّ لا يلتزم بالمعايير السّابقة لن يخدم الثّورة السوريّة، بل سيتحوّل إلى عبء حقيقيّ عليها، وسيجلب مخاطر متزايدة على الدولة والمجتمع السوريّين. والشجاعة السياسيّة والأخلاقيّة تفترض بنا أن ندين أيّ عمل مسلّح يخرج عن هذه المعايير، فالإخلال بالمعايير أو الاشتراطات السّابقة من شأنه أن يجر البلد والسوريّين إلى كوارث لا تنتهي، كما من شأنه أن يأخذ الثّورة السوريّة بعيداً عن الأهداف التي أعلنتها لنفسها، إذ

ستكون الفوضى هي المصير الذي ينتظر السوريّين في حال لم يتم التقيد بالاشتراطات المذكورة. وقد جاء في بيان للمجلس الوطنيّ ما يفيد هذا المعنى حول إنشاء مكتب استشاري عسكريّ بتاريخ ١ آذار/ مارس ٢٠١٢م: «على المجلس الوطنيّ أن يتحمل مسؤوليّاته أمام الواقع الجديد، وأن يعمل على الحيلولة لمنع حالة التشتّت والفوضى في انتشار واستعمال السلاح، ومنع أيّ اختراقات أو تجاوزات لا تصب في مصلحة الثّورة السوريّة والمصلحة الوطنيّة العليا»[١].

وكذلك جاء في البيان ذاته: «وفي سبيل تعزيز قدرات الجيش الحر، قرّر المجلس الوطنيّ السوريّ إنشاء مكتب استشاري عسكريّ مؤلف من عسكريين ومدنيين، يكون هذا المكتب مسؤولاً عن متابعة شؤون قوى المقاومة المسلّحة المختلفة، وتنظيم صفوفها، وتوحيد قواها ضمن قيادة مركزيّة واحدة، وتعريف مهماتها الدّفاعية، ووضعها تحت الإشراف السياسيّ للمجلس الوطنيّ السوريّ، وتنسيق نشاطها مع الاستراتيجيّة العامّة للثورة»[٢].

---

(1) http://ar.syriancouncil.org/press-releases/item/574-snc-statement-on-the-formation-of-military-bureau.html

(2) http://ar.syriancouncil.org/press-releases/item/574-snc-statement-on-the-formation-of-military-bureau.html

ولكي تتحقّق هذه الاشتراطات فإن دور السياسيّين أساسيّ في هذا المضمار؛ من خلال التأكيد الدائم على الالتزام بها ومحاولة إقناع المنشقين عن الجيش النّظامي بالالتزام بها، وتبيان مخاطر الابتعاد عنها. كذلك هناك دور رئيسيّ أيضاً للقادة العسكريّين المنشقين في التأكيد على الالتزام بالمهنية العسكريّة والأخلاقيّات العسكريّة التي لا تتعرّض للأسرى والمدنيّين بالسوء، مهما كان انتماؤهم وتوجهاتهم ودورهم، وعدم تنصيب أنفسهم قضاة يحاكمون الناس ويتخذون القرارات بشأنهم دون محاكمات نزيهة وعادلة، من قبل جهات قضائيّة مستقلة ومعترف بها من قبل الشعب السوريّ، والأهم عدم الاندراج في خطاب طائفيّ مقيت يقدم للنظام كل ما يحتاجه من مبرِّرات ومسوِّغات، ويساهم في تخويف السوريّين من الثّورة والمستقبل.

خامساً:
الرّهان المستقبلي

أظهرت المحطات السياسيّة منذ انطلاقة الثّورة السوريّة، أن المعارضة السوريّة لم تكن على مستوى الثّورة والتضحيات التي قدمها الشعب السوريّ للظفر بالحريّة والكرامة، بل أصبحت بجميع تحالفاتها وألوانها وقواها عبئاً على الثّورة، كما برز جليّاً أن الانتصارات التي تحققت حتى اللحظة للثورة السوريّة لا فضل فيها للمجلس الوطنيّ أو هيئة التنسيق الوطنيّة أو سائر التشكيلات السياسيّة الأخرى، إنما هي تتأتى من إصرار الثّورة على الأرض، ومن الأداء السياسيّ الهزيل للنظام وأخطائه. وأعتقد اليوم أن الحقيقة السياسيّة، والأفعال الهامة، تجري وتكمن خارج قوى المعارضة، على احترامنا لجميع تعبيراتها السياسيّة وحقها في المشاركة، ومن ثم فالمظلة السياسيّة التي يستحقها الشعب السوريّ، وتكون بقامة الثّورة العظيمة لم تولد بعد.

المعارضة السورية

في

ميزان الثورة

لؤي صافي

مدخل

مضى زهاء قرن على بدء الجهود المتتابعة لإنهاء الاستبداد وإقامة نظام سياسي يعيد السيادة لشعوب المنطقة، ويسمح لها بالمشاركة في صنع السياسات العامة، وحماية حقوقها، وفق قانون دستوري. مشروعُ دولة القانون والحريات المدنية والمشاركة السياسية، عبَّر عنه في مطلع القرن العشرين المفكرُ السوري الكبير عبد الرحمن الكواكبي، الذي نشر كتابه (**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**) في عام ١٩٠٢م، وخلُص فيه إلى أن انحطاط الأمة وتراجعها الثقافي والحضاري مرتبط بالاستبداد السياسي. يقول الكواكبي في مقدمة طبائع الاستبداد: «...تمحص عندي أن أصلَ هذا الداء [الانحطاط] هو الاستبداد السياسي، ودواءَه دفعه بالشورى الدستورية»(١).

بعد قرن ونيف من صدور كتاب الكواكبي الذي شخَّص فيه داء الاستبداد، وبعد كفاح طويل قادته أحزاب وتيارات

(١) عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، بيروت- لبنان، دار النفائس، ٢٠٠٦، ص٣٠.

وطنية للوصول إلى الحرية السياسية ودولة الشورى الدستورية، ما زالت الحرية مطلباً شعبياً، وما زال الاستبداد يجثم على صدور السوريين، وكأن شيئاً لم يكن. المؤسسة الشورية، أو الديمقراطية، المتمثلة بالمجالس النيابية، تشكلت في الثلاثينيات من القرن الميلادي المنصرم، بجهود قيادات وطنية، والبلاد تئن تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، في حين دخلت الأحزاب السياسية المعترك السياسي منذ منتصف العشرينيات من القرن نفسه. ومع أن الانتخابات الشعبية أصبحت شعائرَ سياسية منذ الأربعينيات، فإن الديمقراطية بقيت ممارسات بعيدة كل البعد عن معانيها وغايتها، بعد أن اختُزلت بإجراءات ومراسيم شكلية، وتم توظيفها في خدمة النخب الحاكمة المستبدة.

وبالمثل؛ فإن المعارضة السياسية في سورية لم تتمكن، مع أنه قد مرَّ قرن على نشوئها، من التحول إلى معارضة وطنية حديثة؛ ذلك أن المعارضة السورية، مع أنها تبنَّت الأشكال التنظيمية الحديثة، واعتمدت على خطاب سياسي متطور يشدد على المصلحة الوطنية، ودولة القانون، والقرار الديمقراطي، والمشاركة السياسية والمواطنة، فإن الروح التي تتحرك بها، والعلاقات الاجتماعية التي تحركها، ما زالت أسيرة للنموذج التاريخي للسلطة، والقواعد التاريخية للولاء

السياسي، وما زال الولاء للعشيرة والمدينة والطائفة والوشائج القومية والإثنية يتقدم على الولاء للوطن وللمؤسسات الوطنية.

هذه الصعوبات التي واكبت قرناً من العمل السياسي الوطني تُظهر، كما سنبين لاحقاً، أن الدولة الوطنية الحديثة لم تخضع في عملها السياسي لمنطق المؤسسات الديمقراطية التي تشكلت في العقد الثاني من القرن الماضي، بل حكَمها منطق داخلي لا يختلف كثيراً عن منطق السياسة السلطانية التاريخي، وأن الثورة السورية التي اشتعلت مع قدوم الربيع العربي، تمثل محاولة جادة لتجاوز الحكم السلطاني، وإقامة نظام ديمقراطي يحترم التعددية الاجتماعية والسياسية، ويحفظ الحقوق المدنية، ويسمح للسوريين بالمشاركة في القرار الوطني والسياسات العامة.

متابعةُ تطور الحياة السياسية في سورية- كما سنلاحظ في التحليل التالي- تُظهر بوضوح تضافر مجموعتين متداخلتين من العوائق في طريق الإصلاح والتطور السياسي: غلبةُ الولاءاتِ المحلية والهمومِ والمصالح الفردية على العمل السياسي من جهة، وغيابُ الثقافة الوطنية والالتزام العميق بالقيم الديمقراطية من جهة أخرى. وقد أدت هذه العوائق القيمية والمعرفية إلى تشرذمِ المعارضة السورية، وهيمنةِ

النزعات الجهوية بتجلياتها الإقليمية والطائفية والإثنية. ومن ثم فإن المتابع للتطورات السياسية يلحظ أن التغيرات البنيوية التي طرأت لم يصاحبها تغيرات جوهرية في الثقافة السياسية التاريخية، وهذا ما يفسر غياب الالتزام الحقيقي بالدولة الوطنية ومؤسساتها.

وبطبيعة الحال فإننا سنلاحظ أيضاً حصول تراكمات تاريخية مهمة، وتطوراً في المفاهيم والعلاقات على المستوى البنيوي، مما ترك أثراً على تطور الثقافات المحلية. وبقيت، مع ذلك، الثقافة الشورية أو الديمقراطية ضعيفة عند شرائح واسعة من المجتمع السوري، بل عند كثير من القوى السياسية العلمانية والإسلامية. الالتزامُ الشوري (الديمقراطي) ظهر خلال القرن الماضي، بأوضح صورة، خلال الفترة التي هيمنت فيها الليبرالية التقليدية على مقاليد الحكم من خلال حزبي الشعب والكتلة الوطنية. إلا أن تراجع هذا التيار، والحزبين اللذين مثّلاه، أدى إلى تراجع الحياة الديمقراطية وعودة الاستبداد السياسي بصورة أسوأ وأشرس مما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني.

كما شهد القرن الماضي، منذ استقلال سورية عن الدولة العثمانية، اشتداد الصراع بين التيارين الإسلامي والعلماني، الذي بلغ أوْجَهُ في الستينيات مع قدوم البعث، ليتحول إلى

صراع دموي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. ولّد هذا الصراع ازدواجاً ثقافياً قسّم المجتمع بين قوى حداثية التي تبنت أساليب الحياة الحديثة التي خرجت من رحم التجربة التاريخية الغربية، والتي أخذت شكلها المعاصر في مؤسسات المجتمعات الغربية وممارساتها، وقوى إسلامية دعت إلى اختيار الأصالة والالتزام بتراث الأمة التاريخي الذي شكل الإسلامُ جوهره الحضاري. أدى هذا الصراع- أخيراً- إلى هيمنة المشروع الحداثي على مقاليد السلطة، وإلى التحكم بالسياسات العامة، بعد أن تحكَّم لعقود بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. المفارقة أن الانتصار السياسي للمشروع الحداثي الذي قاده حزب البعث، أدى إلى تراجع المشروع اجتماعياً وثقافياً، وتقدم المشروع الإسلامي في هاتين الدائرتين.

النزعة الإقصائية التسلطية لدى معظم القوى السياسية شكلت استمراراً لثقافة الاستبداد، وهي الثقافة التي ورثها المجتمع السوري عن المجتمع العثماني. وتتمثل ثقافة الاستبداد في أشكال الحياة المجتمعية المختلفة، بدءاً من الحياة الأسرية باستبداد الأبوين داخل الأسرة والتحكم في قرارات خاصة بالأبناء؛ كاختيار المهنة أو الزوج، ثم يمتد إلى الدوائر المجتمعية المختلفة، لينتهي في دائرة الحياة

السياسية والسياسات العامة. لذلك نرى عبد الرحمن الكواكبي، الذي عاصر السلطان عبد الحميد، وشعر بآثار استبداده في السلطات الثلاث، يعلنها بصراحة، في كتابه المعروف (**طبائع الاستبداد**)، أن «أشد مراتب الاستبداد التي يتعوذ بها من الشيطان هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية»[(١)].

خلال قرن كامل ظهرت عشرات الأحزاب التي ناضلت باسم الشعب وتحت شعار الحرية، وقامت ثورات شعبية متكررة، وانقلابات عسكرية باسم الشعب السوري وحقوقه وحرياته، لكن تلك الجهود لم تثمر إلا مزيداً من التسلط والاستبداد، والتحول إلى حكم الفرد المطلق. الاعتصامات والانتفاضات والثورات كانت دائماً الرد الشعبي على ظلم الحكومات وفسادها، وكانت أيضاً الردَّ الشعبي على عجز المعارضة وتخبطها في التعامل مع قضايا وطنية مصيرية. لذلك أتت الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥م لتعلن الرفض الشعبي لمساعي حكومة الانتداب الهادفة إلى تقسيم بلاد الشام إلى دويلاتِ حلب واللاذقية ودمشق وبيروت؛ وجاء الإضراب الستيني عام ١٩٣٦م تأكيداً شعبياً على رغبة السوريين في الاستقلال؛ وجاءت احتجاجات ١٩٣٩م لتعلن

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٨.

رفض الشعب السوري اقتطاع لواء إسكندرون من سورية وضمه إلى تركيا؛ وجاءت انتفاضة ١٩٤٥م التي عرفت بانتفاضة الاستقلال لتأكيد التزام الشعب السوري بالاستقلال وإعطاء دفعة قوية لتحقيق الاستقلال، ولإظهار أن مطلب الاستقلال مطلب شعبي، وليس مطلباً خاصاً بالناشطين السياسيين.

أهمية الثورات في تحديد المسار الوطني دفعت الانقلابيين العسكريين والمدنيين إلى وصف مؤامراتهم الانقلابية بأنها ثورات شعبية. لذلك سمى الانفصاليون انقلابهم بالثورة، وكذلك أطلق البعثيون على انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣م، الذي أتى بالبعث إلى الحكم على ظهر الدبابات، لقبَ الثورة. وأصبحت ثورة الثامن من آذار الاسم الذي ميز أطول فترة استبدادية عرفها تاريخ سورية الحديث. لكن الشعب السوري الذي انتظر طويلاً الإصلاحات التي وعد بها نظام الأسد، ليكتشف من خلال المعاناة أنها لم تثمر إلا فساداً، اختار مرة أخرى طريق الثورة لتأكيد مطالبه وأهدافه، وأعلنها ثورة عارمة لعلها الأكبر في تاريخه الطويل.

كما حصل خلال الثورات والانتفاضات السابقة؛ فإن الثورة السورية اليوم تشكل الضوابط والمعايير التي يقيّم من خلالها أداء المعارضة، ويمحص، فيها ومن خلالها، مَنْ

يحمل الهم الوطني، مِنْ أدعياء الوطنية ممن امتهن العمل السياسي لتحقيق مصالح شخصية وحزبية وجهوية ضيقة.

ما أسباب تكريس الاستبداد في سورية طوال قرن؟ ولماذا عجزت الثورات العربية السابقة عن تحقيق آمال الشعب في التحرر والتقدم؟ ولماذا لم تتمكن الأحزاب التقدمية والديمقراطية والشعبية من إقامة نظام ديمقراطي مسؤول عن قراراته وسياساته أمام الشعب؟ وهل ستتمكن المعارضة الجديدة التي ولدتها ثورة آذار/ مارس ٢٠١١م من تحقيق ما عجزت عنه المعارضات السابقة؟ كيف تختلف معارضة اليوم عن معارضة الأمس؟ وما مستقبل العمل السياسي والحزبي في الأيام القادمة؟

هذه وغيرها من الأسئلة المهمة والحرجة، ستكون موضوع نقاشنا في الصفحات التالية.

أولاً:
المعارضة بين القديم والحديث

لم تتغير القيم السياسية الحاكمة في العالم العربي على الرغم من التبدلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكثيرة التي طرأت خلال القرنين الماضيين. وما زال كثير من الممارسات السياسية التي تفشت تحت حكم السلاطين خلال القرون الأخيرة مهيمناً على طرائق العمل السياسي.

المعارضة في جوهرها موقف سياسي يأخذه فرد أو جماعة في مواجهة السلطة السياسية، وهي -بهذا الوصف- ظاهرة سياسية واجتماعية ضاربة في عمق التاريخ الإنساني. ولعل من الأمثلة المبكرة لأشكال المعارضة في التاريخ العربي والإسلامي معارضة ثوار الكوفة لسياسات الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه، وحضورهم إلى المدينة لدفعه إلى التنحي عن منصب الخلافة. ومنها معارضة عائشة وقيادات الصحابة، مثل الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف في المدينة، لاختيار علي بن أبي طالب خليفة بعد اغتيال عثمان، ومعارضتهم كذلك لتفرد

أهل الكوفة بالبيعة للخليفة الرابع. ومنها اعتراض أصحاب علي بن أبي طالب عليه لقبوله التحكيم، وخروجهم عن إمرته، ومنها معارضة كل من الحسين بن علي وشيعته ليزيد بن معاوية، ثم معارضة عبد الله بن الزبير وأنصاره لمروان بن الحكم؛ لتوليهما الخلافة دون شورى المسلمين.

واستمرت المعارضة ضد استبداد السلطة في العصر الأموي، فكثر المعارضون للحكم الأموي والثائرون عليه. ولعل من أوائل المعارضين في التاريخ الإسلامي، الذين رفضوا استبداد السلاطين، واستمروا في نقد سياسات السلطان وممارساته، ثلة من المتكلمين الذين يصنفهم مؤرخو الفرق الإسلامية تحت عنوان "القدرية"؛ ومنهم معبد الجهني وغيلان الدمشقي وعمر المقصوص والجعد بن درهم. وقد سُموا بالقدرية لإصرارهم على حرية الإنسان ومسؤوليته الكاملة عن واقعه الاجتماعي والسياسي، ورفضهم مقولة عجز الناس عن التأثير في الأحداث؛ لأن الأحداث التاريخية مقدرة. واشتهر الذين قبلوا مقولة الخضوع للأمر الواقع التي روج لها فقهاء البيت الأموي ومتكلموهم بـ"الجبرية".

تبنت الحركات المعارضة منذ البداية موقفاً قدرياً يستبطن التأكيد على حرية الإنسان؛ لأنه الموقف الذي يتوافق مع

المسؤولية الاجتماعية، والذي يسمح بمساءلة الحاكم عن قراراته وتصرفاته. ينقل الشهرستاني عن واصل بن عطاء قوله: «إن الباري تعالى حكيم عادل، لا يجوز أن يضاف إليه شر وظلم، ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما أمر، وأن يحتم عليهم شيئاً ثم يجازيهم عليه. فالعبد هو الفاعل للخير والشر، والإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، وهو المجازى على فعله، والرب تعالى أقدره على ذلك كله»[1]. بيد أنه من المهم أن نرفض قراءة عبارات واصل بن عطاء وغيلان الدمشقي على أنها مقولات كلامية صرفة، كما فعل الشهرستاني؛ لأن هذه القراءة تحوْل بيننا وبين إدراك الأساس الاجتماعي والسياسي الذي قامت عليه تلك المقولات، وتمنعنا من فهم الدوافع السياسية التي قادت الجهد التنظيري المذكور، وبالتحديد الرغبة في تحرير إرادة الإنسان وتحميله المسؤولية الاجتماعية عما يصدر عنه من أفعال وأقوال.

ومع أنه ثمة أمثلة مشرقة لشخصيات فذة حاولت إخضاع السلطان للمساءلة الشعبية، فإن المنظور السلطاني السائد، والذي طوره فقهاء الأحكام السلطانية، تعامل مع هذه

(١) محمد بن عبد الكريم الشهرستاني: **الملل والنحل**، بيروت، دار السرور، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م، ١/ ٦٢.

المواقف والأطروحات من منطلق الصراع السلطوي بين الفرق العقدية ذات الطموحات السياسية. فالمنظور السلطاني أكد -من الناحية النظرية- مسؤوليةَ الحاكم (الإمام) أمام الأمة، والطبيعةَ التعاقدية للعلاقة بين السلطة وجمهور الناس، أو بين الإمام والأمة، وشدد على ضرورة التزام الناس أو الرعية الطاعة ما قام السلطان بمهام توفير الأمن وإقامة العدل وتحقيق السلم الأهلي. لكن عجز المجتمعات العربية والإسلامية التاريخية عن تطوير آليات لاختيار الحاكم ومساءلته، فرغ المنظور من فاعليته، ودفع النخبة المعرفية المتمثلة بالفقهاء إلى إخراج مسؤولية التشريع من دائرة السلطان وتحرير الأمة ومؤسسات المجتمع المدني، كالمدرسة والوقف والسوق، من هيمنته، وحصر مسؤولياته في دائرة صغيرة ترتبط بمسائل الأمن الداخلي والخارجي، وحفظ السلم الأهلي، وجمع الخراج وتصريفه.

ومن ثم؛ لم تكن مسؤوليات المواطنة تاريخياً مرتبطة بالدولة التي استقلت بقراراتها وتصرفاتها في دائرة حفظ الأمن وإدارة الحرب وتحصيل الغنائم، بل ارتبطت مباشرة بالمجتمع المدني ومؤسساته. فنشط الأفراد في الحياة العامة ضمن مجتمعاتهم المحلية التي تمتعت لفترات طويلة من التاريخ باستقلال قانوني وإداري وسياسي، وتولى المجتمع

المدني مسؤوليات تطوير التعليم والتشريعات والنقابات الحرفية التي تحملت مسؤولية تنظيم العمل الصناعي والتجاري.

الأمر بدأ بالتغير مع بروز الدولة الحديثة في أوربا في القرن الثامن عشر الميلادي، وفرض سلطاتها على دوائر أوسع من الحياة الاجتماعية. الدولة الوطنية الحديثة أخذت شكلها نتيجة لأفكار النهضة الثقافية والسياسية الحديثة في أوربا، التي تشكلت في عصر الأنوار، وتحولت إلى دولة مواطنة. فهي - من جهة- تتحمل مسؤولية تنظيم المجتمع وحمايته وتطوير قدراته في معظم الدوائر الحياتية، وهي -من جهة أخرى- تربط السلطة والسيادة بالمجتمع السياسي عموماً، وتجعل القيادات السياسية ممثِّلة للمصالح الشعبية، ومسؤولة أمام القوى الاجتماعية من خلال المؤسسات التشريعية والقضائية للمجتمع. الفصل الواضح والكامل بين السلطات الثلاث، وإخضاع الممارسات السلطوية للرقابة الاجتماعية، تحيل المعارضة إلى وظيفة اجتماعية وسياسية مهمة، بوصفها أهم القنوات السياسية لمراقبة أداء السلطة التنفيذية، ومحاربة الفساد وسوء استخدام السلطة.

بيد أن نجاح المعارضة في الدولة الحديثة ارتبط بقدرتها على تمثيل المصلحة العامة للقوى الاجتماعية والسياسية

الواسعة ضمن المجتمع السياسي. ولأن المصلحة العامة أو الوطنية مسألة مختلف عليها، وهي مبنية على الرؤية السياسية للقوى الاجتماعية المختلفة، والتي لا تتطابق مصالحها وأولوياتها بالضرورة؛ فقد ارتبطت في العصر الحديث مسؤولية تمثيل المصالح الشعبية بالأحزاب السياسية التي تتبنى برامج سياسية تحدد من خلالها سياساتها العامة وأولوياتها للعمل السياسي للحصول على دعم الأغلبية الناخبة. الدولة الحديثة التي تشكلت في أوربا في القرن الثامن عشر انطلقت من رؤية ديمقراطية ليبرالية تنادي بحقوق سابقة على الدولة يمتلكها المواطنون، وتؤمن بأن سيادة الدولة ملك للمواطنين الذين يشكلون المجتمع السياسي وفق عقد اجتماعي يحترم الحريات السياسية والمدنية. هذه الرؤية السياسية التي سادت بدءاً من القرن الثامن عشر، ولدت مجتمعاً رأسمالياً اتصفت سياساته العامة بتفضيل أصحاب الأعمال ومالكي أدوات الإنتاج في المجتمع على حساب القوى العاملة في القطاعات الصناعية والزراعية، وبالتحديد العمال والفلاحون.

دفع سوء أحوال الطبقات المنتجة إلى بروز الحركة الاشتراكية التي سعت إلى الدفاع عن مصالح العمال والفلاحين الذين شكلوا الأغلبية السكانية في النصف الثاني

من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. لم تلبث هاتان الرؤيتان السياسيتان أن تحولتا إلى تيارين سياسيين في دول أوربا، شاركا في صناعة القرارات السياسية والتأثير في السياسات العامة من خلال أحزاب سياسية؛ مثل التيار الليبرالي المحافظ، قوى اليمين، ومثل التيار اليساري الاشتراكي، قوى اليسار. ثنائية اليمين واليسار حكمت التطورات السياسية في الديمقراطيات الغربية خلال القرن الماضي، وتركت آثارها على الحراك السياسي في معظم الدول النامية، بما فيها سورية.

إذا انتقلنا إلى سورية خلال القرن الماضي نجد أن الحياة السياسية فيها تميزت ببروز قوى سياسية تأثرت بالأطروحات الغربية، وعملت على تطوير الحياة العامة، بمختلف أوجهها، بمحاكاة النماذج الغربية واعتماد الحلول التي سادت في المجتمعات الأكثر تقدماً من الناحية التنظيمية والعلمية والإنتاجية. وكان للفروقات الدينية والاجتماعية دور كبير في توجيه الحياة السياسية. وإلى جانب الاختلافات العقدية [الإيديولوجية]، كان للفروقات التي خلفتها عملية التراجع الحضاري للدولة العثمانية بين المدن والأرياف دور مهمٌّ في الاصطفافات السياسية في النصف الثاني من القرن العشرين. تضافرت عوامل التخلف العلمي والاقتصادي،

والفروقات الاجتماعية بين المدينة والريف، والصراع بين القيم التراثية وقيم الحداثة، وأزمة الهوية الوطنية والقومية، لتشكل تجربة سياسية تميزت بالصراع المستمر داخل الجسد السياسي الذي أعيد تشكيله على أنقاض الخلافة العثمانية.

ثانياً:
المعارضة السورية في المرحلة الاستعمارية

تعود المعارضة السورية في تاريخها الحديث إلى السنوات الأخيرة من الدولة العثمانية؛ إذ عمل عدد من الطلاب القادمين من المشرق العربي على تأسيس أول حزب سياسي حمل اسم "الجمعية العربية الفتاة" في مدينة باريس، وبرزت الجمعية رداً على سياسات التتريك التي تبنتها جمعية الاتحاد والترقي في إسطنبول في السنوات التي تلت خلع السلطان عبد الحميد الثاني. ونظمت الجمعية المؤتمر العربي الذي عقد في باريس عام ١٩١٣م، ودعى إلى استقلال الولايات العربية. من أبرز قادة الجمعية عوني عبد الهادي من فلسطين، ومحمد بعلبكي من لبنان، وجميل مردم بك من سورية.

وترافق ظهور أول حزب سياسي في بلاد الشام مع ولادة الدولة الحديثة في تركيا، وسعيها إلى بناء دولة قومية تعتمد

اللغة التركية لغة رسمية. فقد تمكن العثمانيون الجدد بقيادة مدحت باشا الذي تولى منصب الصدر الأعظم عام ١٨٧٢م من إدخال دستور عصري (القانون الأساسي)، وتشكيل برلمان عام ١٨٧٦م. لكن تولي السلطان عبد الحميد الثاني الخلافة، ودخوله في صراع مع العثمانيين الجدد، أدى إلى تعطيل الدستور وحل البرلمان في العام التالي. واستمر التعطيل إلى سنة ١٩٠٩م؛ عندما تمكن حزب الاتحاد والترقي، بعد تحالفه مع حزب تركيا الفتاة، من إعادة الحياة الدستورية وعزل السلطان عبد الحميد.

سياسات التتريك التي اتبعتها حكومات حزب الاتحاد والترقي لم تبرز أحزاباً معارضة فحسب، بل ولدت عددا كَبيراً من الشخصيات الوطنية المعارضة، لعل أبرزهم شهداء السادس من أيار/ مايو ١٩١٦م، وفي مقدمتهم شفيق مؤيد العظم والشيخ عبد الحميد الزهراوي وعمر الجزائري، حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، وشكري العسلي وعبد الوهاب الإنكليزي. ولعل من أبرز المفكرين السوريين الذي عارضوا السياسات العثمانية ونقدوا الاستبداد الذي مارسته الحكومات العثمانية في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني، عبد الرحمن الكواكبي الذي أنشأ صحيفة الفرات في مدينة حلب عام ١٨٧٧م، ثم اضطر إلى مغادرة سورية

إلى مصر بعد تعرضه لمضايقات، حيث كتب هناك رائعتيه المعروفتين؛ **أم القرى وطبائع الاستبداد**.

الكتلة الوطنية كانت أول حركة سياسية معارضة شهدتها سورية، وأعلنت رسمياً في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧م بعد مرور سبع سنوات على خضوع البلاد للاستعمار الفرنسي. قاد الكتلة الوطنية، التي تحولت بعد الاستقلال إلى حزب الكتلة الوطنية، ثلة من القادة السياسيين البارزين، الذين كان لهم دور مهم في الحياة السياسية السورية لعقود طويلة، وفي مقدمتهم هاشم الأتاسي وشكري القوتلي وسعد الله الجابري وفارس الخوري وجميل مردم بك ولطفي الحفار وناظم القدسي ورشدي كيخيا وغيرهم. وعملت الكتلة على مواجهة السياسات الاستعمارية، وكان لها دور محوري في تأسيس المجلس النيابي السوري، وقادت البلاد في السنوات الأولى من الاستقلال.

كما شهدت فترة الاستعمار الفرنسي ولادة عدد من الأحزاب السياسية التي قامت لاحقاً بدور محوري في فترة الاستقلال، من أهمها **الحزب الشيوعي** الذي تأسس في بيروت عام ١٩٢٤م، **والحزب القومي السوري** الذي تأسس أيضاً في بيروت عام ١٩٣٦م، **وجماعة الإخوان المسلمين** التي تأسست قبيل الاستقلال في عام ١٩٤٥م. ومن الملاحظ

أن الأحزاب السياسية التي تشكلت في ذلك الوقت لم تكن تتمتع بهوية سياسية وطنية، ولم ينحصر ولاؤها داخل الدولة السورية الحديثة، التي تشكلت حدودها السياسية نتيجة اتفاقية سايكس- بيكو التي وقعها وزيرا خارجية فرنسا وبريطانيا، جورج بيكو ومارك سايكس، دون أي تشاور مع شعوب المنطقة. فالحزب الشيوعي، الذي رأى النور أولاً في لبنان، أسسه في بيروت فؤاد الشمالي، وهو مواطن لبناني من مدينة بكفيا، ثم نقل مركز الحزب إلى دمشق في عام ١٩٣٢م، بعد أن تولى خالد بكداش رئاسته. وبقي بكداش زعيماً للحزب حتى وفاته عام ١٩٩٤م. واعتمد الحزب خلال تاريخه الطويل النهج الماركسي اللينيني الذي سعى لإقامة دولة الكادحين (البروليتاريا) ورفض الفكر القومي والليبرالي.

شهدت فترة الاستعمار ولادة حزبين قوميين؛ **الحزب القومي السوري الاجتماعي** الذي أسسه أنطون سعادة في بيروت عام ١٩٣٢م، وبقي يعمل سراً حتى عام ١٩٣٦م. وسعى الحزب القومي السوري إلى توحيد الهلال الخصيب الذي يشمل العراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين، إضافة إلى قبرص، تحت دولة قومية مستقلة. تعارضت أهداف الحزب مع فكرة إنشاء الدولة المسيحية في لبنان التي رعتها فرنسا، مما أدى إلى دخول الحزب في مواجهة مع القوى

السياسية اللبنانية، انتهى إلى صراع دموي مسلح عام ١٩٤٨م ذهب ضحيته العديد من اللبنانيين. وبقي أنطون سعادة زعيماً للحزب حتى سنة إعدامه عام ١٩٤٩م بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم.

الحزب القومي الآخر الذي تأسس في فترة الاستعمار هو **حزب الشباب** ذو التوجه العروبي الذي أسسه عثمان الحوراني، وانضم إليه قريبه الشاب أكرم الحوراني، الذي غيَّر اسمه بعد انتخابه رئيساً له عام ١٩٤٧م، ليعرف بعد ذلك باسم الحزب العربي الاشتراكي.

كما شهدت فترة الاستعمار ولادة جماعة الإخوان المسلمين السورية، التي أسسها مصطفى السباعي وفق نموذج جماعة الإخوان المسلمين المصرية، والتي ارتبطت بها عقدياً وتنظيمياً، وفق رؤية حسن البنا الذي أسس الجماعة في عام ١٩٢٨م. النموذج الذي طوره البنا قام على أساس تشكيل جماعة دينية سياسية تكون نواة لإعادة بناء الأمة الإسلامية وفق نموذج إسلامي معاصر. ومع أن جماعة الإخوان المسلمين لا ترى نفسها حزباً سياسياً، بل حركة اجتماعية وفكرية ودينية وسياسية تعيد بناء الأمة الإسلامية، فإن معظم جهودها انصبت على إعداد العدة لتولي السلطة السياسية.

إذن، فقد أدت حرب الاستقلال الأولى إلى ولادة الحياة السياسية الحديثة في سورية من رحم الدولة العثمانية، وشكلت نقلة كبيرة، بعيداً عن الممارسات السياسية التي طبعت المجتمع السياسي المشرقي لقرون عديدة تحت راية الحكم العثماني. فالسوريون، حالهم كحال الشعوب التي خضعت للحكم العثماني، بقُوا لقرون بعيدين عن الحياة السياسية التنافسية، إذ ارتبطت السياسة تاريخياً بالتعاطي المحلي مع احتياجات النقابات والحرفيين والأحياء والأسر والعشائر، ولم تتحول إلى حراك وطني وقومي يهتم بالحياة السياسية للمدن والمناطق المكونة لبلاد الشام إلا في العقد الأخير الذي سبق الثورة العربية الكبرى وانهيار الدولة العثمانية.

هذا السكون السياسي الطويل في بلاد الشام والمناطق العربية، وانحصار الهم السياسي في القضايا المحلية، أدى إلى تراجع كبير في القدرات التنظيمية والحس السياسي لأبناء سورية، وأدى إلى غلبة الجهوية والشللية في العمل السياسي. كما أن غياب الثقافة السياسية الضرورية لبناء مجتمع سياسي متماسك، أدى إلى التنافس الحميم بين القوى السياسية لاستيراد عقائد وتصورات سياسية من التجارب السائدة في المجتمعات الغربية. لذلك تبنت معظم التنظيمات السياسية

مذاهب سياسية ناجزة، تُرجمت إلى العربية دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمنطقة، ودون الاكتراث بربط الحلول السياسية بالقيم الاجتماعية والأخلاقية لشعوب المنطقة. وبقي الإخوان المسلمون الجماعة السياسية الوحيدة التي ربطت رؤيتها السياسية بالتراث التاريخي، وتبنت الأطروحات التي قدمتها المدرسة الإصلاحية الإسلامية التي مثلها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا، بعد مزجها بأساليب التربية الفقهية والصوفية التي تؤكد معاني الأخوة والذكر والعبادة والتكافل والطاعة للقيادة التي تداخل فيها الروحي بالسياسي.

وكما سنلاحظ في الفقرة التالية، فإن الصراع السياسي أخذ في مرحلة الاستقلال منحى عقدياً تتصارع فيه العقائد السياسية المتضاربة لتوجيه الحياة العامة. ولقد سعت القوى الرئيسة إلى إعادة تشكيل المجتمع السوري للتوافق مع عقائدها السياسية، واستطاع الاتجاه القومي العروبي أن يقود العمل السياسي، ويكتسب تأييد القوى الاجتماعية المؤثرة، ولكن تأثيره لم يكن بمعزل عن الضغوط الكبيرة التي مارسها الاتجاهان الشيوعي والإسلامي.

ثالثاً:
المعارضة السورية في مرحلة ما بعد الاستقلال

شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال صراعاً شديداً بين القوى السياسية والعسكرية، وتناوبت الحكومات المدنية والعسكرية على إدارة البلاد. ومع أن القوى السياسية نجحت في إقامة نظام نيابي وانتخابات ديمقراطية، فقد انحصرت الرؤية الديمقراطية في التيار الليبرالي التقليدي الذي مثله حزب الشعب وحزب الكتلة الوطنية، اللذان تناوبا على حكم البلاد في تعاقب قطعته الانقلابات العسكرية. بيد أن الديمقراطية الليبرالية في الأربعينيات والخمسينيات ترافقت مع تفاوت اجتماعي هائل بين المدينة والريف. مكن هذا التفاوتُ الأحزابَ اليسارية، التي استبطنت الرؤية الماركسية اللينينية، من التقدم إلى الصفوف الأمامية بسرعة، من خلال التوجه إلى أبناء الريف وتبني قضايا الفلاحين، ولأن الأحزاب اليسارية لم تهتم كثيراً بالمسألة الديمقراطية لتعارضها مع أطروحاتها، وفي مقدمتها نظرية المادية

التاريخية، والإصرار الماركسي على تسلط الطبقة الكادحة بوصفه مدخلاً ضرورياً لإنهاء كل تسلط. وبالمثل لم يهتم حزب البعث كثيراً بالديمقراطية، بل أعطى منذ تأسيسه أولوية لقضية الوحدة بين الدول العربية، ولم يتردد في إنهاء الحياة السياسية في سورية في سبيل الوحدة مع مصر عبد الناصر.

اتصفت مرحلة ما بعد الاستقلال، التي امتدت بين جلاء الجيوش الفرنسية عن سورية في ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٦م، والانقلاب الذي حمل حزبَ البعث إلى السلطة في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٤م، اتصفت بفترات مهمة تميزت بحرية الصحافة والتعددية الحزبية والانتخابات الحرة. من ناحية أخرى؛ أدى الانفتاح السياسي، في غياب تقاليد سياسية راسخة، إلى تقلب الحياة السياسية وتعاقب الانقلابات العسكرية، فشهدت البلاد في تلك الفترة عشرين انقلاباً عسكرياً، وتعاقب خلال الفترة نفسها عدد أكبر من الحكومات لم يستمر بعضها أكثر من أسبوع[١].

كما شهدت البلاد بروز تيارات سياسية عقدية (إيديولوجية) حملت مشاريع سياسية متضاربة، لعل أهمها التيارات الرئيسة الستة التالية:

---

(١) كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، بيروت، دار النهار، ٢٠١١م، ص ١١٨.

١. **التيار الوطني المحافظ**، ذو الميول الليبرالية، الذي قاده أبناء الأسر المنعّمة والنخب الممثلة للمدن الكبرى. وأفرز هذا التيار حزبين رئيسيين؛ حزب الشعب الذي مثلت قياداته مناطق الشمال، وخاصة منطقة حلب وحمص وحماة واللاذقية، وحزب الكتلة الوطنية الذي مثل مناطق الجنوب، وخاصة منطقة دمشق ودرعا والسويداء والجولان.

٢. **التيار القومي السوري**، والذي تمثل بالحزب القومي السوري الاجتماعي، ونشط في الساحل السوري وحمص ودمشق، إضافة إلى موطنه الأصلي في لبنان. وجذب الحزب أعضاء من الأقليات الدينية. وانخرطت الأقلية العلوية في هذا الحزب بأعداد كبيرة. ونشط في الحزب أنيسة مخلوف، زوجة حافظ الأسد، وأخوها محمد مخلوف، والدُ رامي مخلوف.

٣. **التيار القومي العروبي**، وتمثل بداية في حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي، اللذين اتحدا في عام ١٩٥٢م ليشكلا حزب البعث العربي الاشتراكي.

٤. **التيار الناصري**، الذي حمل رؤية قومية شبيهة بالرؤية البعثية، وتبنى الشعارات السياسية نفسها (الوحدة والحرية والاشتراكية)، بعد تغيير ترتيبها إلى الحرية والاشتراكية والوحدة. ونشط الناصريون إبان الوحدة الثنائية مع مصر، وخلال السنوات الأولى للانفصال.

٥. **التيار الشيوعي**، الذي حمل الفكر الماركسي اللينيني، ونشط في المشرق العربي عموماً، وجذب إلى صفوفه الأقليات الدينية والقومية التي وجدت في رؤيته الأممية مخرجاً من الخضوع لهيمنة الفكر القومي، كما جذب الشباب المثقف الذي نشأ في أوساط فقيرة في الريف والمدن السورية، وثار على هيمنة الأسر الإقطاعية والنخب المنعمة على ثروات البلاد. وتمثل التيار بشكل خاص بالحزب الشيوعي السوري بكل انقساماته، إضافة إلى الجناح اليساري في حزب البعث والذي قاده في الستينيات الثلاثي صلاح جديد ونور الدين الأتاسي ويوسف زعين.

٦. **التيار الإسلامي**، الذي مثله بصورة كبيرة في تلك الفترة جماعة الإخوان المسلمين التي استطاعت أن تجذب إليها العديد من القوى الدينية المحافظة، وتحولت إلى قوة سياسية كبيرة في منتصف الستينيات. إضافة إلى حزب التحرير الذي بقي نفوذه ضعيفاً في سورية[1]. وانضم إلى التيار

---

(١) تشكلت جماعة الإخوان المسلمين من العديد من الجمعيات الدينية الإسلامية التي تشكلت في الثلاثينيات، منها الجمعية الغراء التي أسسها الشيخ علي الدقر، وجمعية التمدن الإسلامي التي ترأسها الأستاذ أحمد مظهر العظمة، وجمعية التوديه الإسلامي التي أسسها الشيخ حسن حبنكة، ورابطة العلماء التي

=

الإسلامي الحركات التي ظهرت خلال العقد الماضي، مثل التيار الإسلامي الديمقراطي.

بيد أن الاختلافات العقدية (الإيديولوجية)، على أهميتها، لم تكن حاسمة في توجيه الصراع السياسي بين هذه التيارات، بل عكست الخلافات العقدية الانقسامات العملية بين فئات الشعب، والتي تركزت حول اختلاف المستوى المعيشي بين المدن والأرياف السورية، والسعي الحثيث لأبناء القرى لرأب هذا الشرخ وتحسين أوضاعهم المعيشية. كما شكلت مسألة الهوية السياسية والثقافية لسورية مدخلاً كبيراً للصراع السياسي المحتدم. وظهر محوران أساسيان لهذا الصراع؛ المحور القومي العروبي والمحور الديني الإسلامي. فسعت الأغلبية العربية إلى ترسيخ قيمها وثقافتها كأساس للمجتمع الجديد، وتجاهلت وهمشت كل المحاولات لتأكيد الهويات المحلية المغايرة، وفي مقدمتها الهوية الكردية.

= قادها الشيخ أبو الخير الميداني. وجميعة الشبان المسلمين التي ترأسها الدكتور فايز المط، وجمعيتا الإخوان المسلمين في حماة وحمص. واستطاع مصطفى السباعي أن يوحد هذه الجمعيات في جماعة الإخوان المسلمين.

للمزيد حول تأسيس الإخوان انظر: عدنان سعد الدين: الإخوان المسلمون في سورية؛ مذكرات وذكريات، دار عمار، ٢٠٠٦، ١/ ٤٩- ١٠٣.

كما تأجج صراع سياسي آخر بين المنافحين عن الهوية الإسلامية التاريخية لسورية أو الهوية التراثية، والداعين إلى تطوير هوية حداثية تقوم على أنقاض الهوية الإسلامية التاريخية، وتحاكي في مضمونها الثقافة الحداثية العلمانية التي ميزت المجتمع الغربي الحديث.

إذن، تحركت عجلة الحياة السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي استمرت زهاء عقدين، على محاور أساسية ثلاثة:

أولاً: الصراع القائم على التفاوت الاجتماعي- الاقتصادي بين أبناء المدن والقرى.

ثانياً: محور صراع الهوية القومية، بين الاتجاه القومي بفرعيه القومي السوري والقومي العربي من جهة، والاتجاه الأممي الشيوعي من جهة أخرى.

وثالثاً: محور صراع الهوية الدينية بين التيار الإسلامي والتيارين القومي والأممي، والذي اتخذ شكلاً دموياً في مرحلة الحزب الواحد التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي.

إضافة إلى تأثر الحياة السياسية بتحديات التفاوت الاجتماعي ومسائل الهوية، تميز الحراك السياسي في تلك

المرحلة بالنزعات الجهوية التي حكمت الولاءات والتحالفات السياسية. فقد ظهرت النزعة الجهوية واضحة في إعادة تشكيل حزب الشعب في عام ١٩٤٦م، الذي قاده في الثلاثينيات عبد الرحمن شهبندر ليصبح ممثلاً للمصالح التجارية في الشمال بعد أن هيمن تجار دمشق على الكتلة الوطنية. هذا الصراع على المصالح التجارية بين دمشق وحلب أدى إلى انشقاق العديد من قيادات الكتلة من أصول شمالية، مثل ناظم القدسي ورشيد كيخيا ومعروف الدواليبي، للانضمام إلى الحزب ونقل مركزه إلى مدينة حلب. وتلقى الحزب لاحقاً دعماً كبيراً من هاشم الأتاسي بعد تراجع تأثيره في الكتلة الوطنية مقابل شكري القوتلي.

دفعت انسحابات القيادات السياسية الشمالية من الكتلة الوطنية القياداتِ السياسيةَ للمحافظات الجنوبية إلى إعادة تأسيس الكتلة تحت اسم حزب الكتلة الوطنية، الذي قاده شكري القوتلي وفارس الخوري وفخري البارودي وصبري العسلي وجميل مردم بك. وارتبط حزب الكتلة الوطنية بالمصالح السياسية للتجار الدمشقيين، والملاك في المناطق الجنوبية في حوران والجولان وجبل العرب. واشتد التنافس بين حزب الشعب وحزب الكتلة الوطنية

حتى نهاية الخمسينيات، عندما توقف نشاط الحزبين مع دخول سورية في مشروع الوحدة مع مصر، ثم اختفيا كلياً بعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة وخروج الطبقة التجارية التقليدية من البلاد نتيجة لقرارات قيادات الحزب تأميم مشاريع القطاع التجاري والصناعي الخاص.

وفي مواجهة الاتجاه الليبرالي التقليدي الذي مثل المصالح التجارية والإقطاعية في البلاد، برزت القوى الماركسية والاشتراكية، والتي مثلها في مرحلة الأربعينيات ومطلع الخمسينيات الحزب الشيوعي والحزب العربي الاشتراكي، والتي تبنت هموم الجماعات السكانية المحرومة، وفي مقدمتها الفلاحون. واستطاع الحزب العربي الاشتراكي، تحت قيادة أكرم الحوراني، ذي الشخصية الحيوية المتنورة، من التحول خلال سنوات قليلة إلى الحزب الحامل لهموم الفلاحين. وتمكن الحوراني، من خلال الدور الذي قام به في مجلس النواب وفي الوزارات التي شارك فيها، من تقديم خدمات مهمة للفلاحين في منطقة حماة، عبر جملة من المشاريع والقوانين، لعل أهمها مشروع تجفيف سهل الغاب في ريف حماة، وقانون الإصلاح الزراعي، الذي دخل حيز التنفيذ في أثناء الوحدة مع مصر،

عندما شغل الحوراني منصب نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

ولم تقتصر الروح الاشتراكية التي سعت إلى تحسين الأوضاع المعيشية للفلاحين، وردم الفجوة الاقتصادية الكبيرة بين المدينة والريف، وهي الفجوة التي ورثتها سورية الاستقلال عن الحكم العثماني، لم تقتصر على الأحزاب الشيوعية والقومية؛ فقد نهج الإخوان المسلمون خلال الخمسينيات نهجاً اشتراكياً، تحت تأثير مصطفى السباعي، الذي اختار هذا النهج، وأبدوا اهتماماً بتقليص التفاوت المعيشي بين المدينة والريف. فكانت جماعة الإخوان بقيادة السباعي أول الداعين للتحالف مع الاتحاد السوفييتي لمواجهة الهيمنة الأمريكية على المنطقة والداعمة لإسرائيل[1]. ولاقت دعوات الإخوان تأييداً من أكرم الحوراني وحزبه. وفي تلك الفترة ألف السباعي كتاباً أسماه **(اشتراكية الإسلام)** شدد فيه على الروح الاشتراكية للرسالة الإسلامية التي ارتكزت على مفهوم التكافل الاجتماعي، وجعلت قضية إعادة توزيع الثروة بين الفقراء والأغنياء ركناً من أركانه، وذلك بتشريع الزكاة وجعلها ركناً من أركان الإسلام الخمسة، وتوظيف المؤسسة الوقفية لتوفير خدمات

---

(١) كمال ديب: **تاريخ سورية المعاصر**، ص٥٥.

اجتماعية[1]. ولكن مرض السباعي في نهاية الخمسينيات ووفاته المفاجئة أبعد الإخوان عن الهم الاشتراكي الذي حمله مؤسس الجماعة وعمل جاهداً لإدخاله لفترة وجيزة في برنامج الجماعة السياسي.

من الأحداث البارزة التي وسمت مرحلة ما بعد الاستقلال اندماج حزب البعث، بقيادة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، والحزب العربي الاشتراكي بقيادة أكرم الحوراني عام ١٩٥٢م. هذا الاندماج أدى إلى ربط النخبة المثقفة الشابة، التي سعى حزب البعث لضمها إلى صفوفه من خلال جهود قائدَي الحزب اللذين امتهنا التدريس، وعملا طويلاً مدرسَين في مدرسة التجهيز في مدينة دمشق، بالفلاحين الذين كانوا محط اهتمام أكرم الحوراني، والذين شكلوا أكثر من نصف سكان سورية في منتصف الخمسينيات. هذا الاندماج حوَّل حزب البعث العربي الاشتراكي في الخمسينيات إلى أكثر الأحزاب الثورية حيوية، وفتحت صفوف عضويته للمئات من الشباب القروي الذي وجد في الحزب وأطروحاته مصدر أمل لتجاوز الفقر المدقع الذي وسم الحياة في الأرياف السورية في

(١) مصطفى السباعي: اشتراكية الإسلام، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٠م.

الخمسينيات والستينيات، وتحسين فرص عمله وتأثيره في الحياة السياسية.

تشرذُم الأحزاب السياسية، وغلبة النزعة الجهوية، وضعف الثقافة الديمقراطية، والتنافس الحزبي بين المدينة والريف، والسماح للضباط بالانتماء الحزبي، والانخراط في عملها، أتاح المجال للقادة العسكريين، والأحزاب التي انتمَوا إليها، النظر إلى الجيش على أنه مطية يمكن من خلالها الوصول إلى السلطة لتحقيق المشاريع السياسية. ووجدت التيارات السياسية الستة أنصاراً لها داخل المؤسسة العسكرية، وبشكل خاص التياران البعثي والناصري، مما جعل هذه المؤسسة ميداناً للتنافس السياسي، وأدخلت البلاد في سلسلة من الانقلابات التي تزايدت وتيرتها في الستينيات، والتي انتهت باستيلاء حافظ الأسد على السلطة واعتماده على الطائفة العلوية لتثبيت حكمه ثم توريثه لابنه.

افتتحت سلسلة الانقلابات العسكرية بانقلاب قاده حسني الزعيم في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٩م. قام حسني الزعيم بعزل شكري القوتلي من رئاسة الوزارة وتعيين محسن برازي بدلاً عنه، خلال فترة حكم قصيرة لم تتجاوز ١٣٧ يوماً. ومع أن المعطيات التاريخية تظهر بأن انقلاب الزعيم مرتبط بأجواء الاضطراب السياسي والاقتصادي التي سادت المنطقة،

وعجز الحكومة التي ترأسها هاشم الأتاسي عن التعامل مع جملة من التحديات، من أهمها هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، فإن أسئلة عديدة تدور حول تأثيرات ومحفزات خارجية خلف أول انقلاب تشهده البلاد. مسارعةُ الزعيم إلى توقيع اتفاقية هدنة مع إسرائيل، وسحب القوات السورية من فلسطين من ناحية، وإسراعه في توقيع اتفاقية مد خط أنابيب نفطية مع شركة آرامكو الأمريكية، عززت التهم التي وجهت إليه بعدما شاع أنه وصل إلى السلطة بالتفاهم مع الأمريكيين، أو ربما بتحريض منهم، خاصة أن الحكومة الأمريكية سارعت إلى تأييد الانقلاب الذي قاده الزعيم، وإلى الاعتراف بحكومته .

حصل الزعيم بُعيد انقلابه على تأييد أكرم الحوراني الذي أعجب بتأكيد الأول أنه جاء لتحرير الفلاحين وتقديمه مشروع قانون بتحديد الملكية وتوزيع الأراضي الأميرية على من لم يملك أرضاً من الفلاحين. ولعل أهم مساهمات حسني الزعيم التي تحسب له إلغاء التمثيل الطائفي من الدستور السوري المقترح، ومنح المرأة حق المشاركة في الحياة السياسية، إلا أن استبداده بالقرار، وتقويضه المؤسسة الديمقراطية، وارتكابه جملة من الأخطاء المتتابعة، أدت إلى غضب الرأي العام، ومهدت للانقلاب الذي قاده العقيد

سامي الحناوي ضده. ولعل من المواقف التي أججت سخط بعض القوى السياسية الفاعلة ضده، تسليمَه أنطون سعادة، زعيم الحزب القومي السوري، إلى حكومة رياض الصلح، بعد لجوء الأخير إلى دمشق وحصوله على الأمان، وقيام حكومة الصلح بإعدامه خلال ٢٤ ساعة من تسلمه من الحكومة السورية في ٦ تموز/ يوليو ١٩٤٩م.

الانقلاب الذي قاده سامي الحناوي في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٩م ضد حسني الزعيم أنهى الجولة الأولى من الحكم العسكري للبلاد عقب الاستقلال، كما أنهى حياة أول حاكم عسكري، ولم يمض نصف عام على انقلابه الذي أوصله للسلطة. ولم يستأثر الحناوي بالحكم، بل أعاده إلى القيادات المدنية بعد إعدام الزعيم مع رئيس وزرائه. وأدت الانتخابات النيابية التي جرت بعد شهور ثلاثة في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩م إلى فوز حزب الشعب بمعظم مقاعد مجلس النواب بعد انسحاب حزب الكتلة الوطنية. وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، ومعروف الدواليبي رئيساً للوزراء في١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩م(١).

---

(١) غسان حداد: من تاريخ سورية المعاصر (١٩٤٦ - ١٩٦٦م)، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان- الأردن، ٢٠٠١، ص٣١-٣٧.

لكن استئناف الحياة السياسية المدنية لم يستمر طويلاً، بل عادت السلطة إلى العسكر بعد شهر من انتخاب الحكومة المدنية. أديب الشيشكلي الذي شارك في انقلاب الزعيم في بداية العام، سارع إلى الاستيلاء على السلطة لمنع قيام وحدة مع الهاشميين في العراق عبر انقلاب استبعد فيه الحناوي وأبقى على حكومة هاشم الأتاسي، وذلك في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩م. ويبدو أن أكرم الحوراني الذي كانت تربطه علاقة وثيقة بالشيشكلي والعديد من كبار ضباط الجيش، كان له دور خفي في تشجيع الشيشكلي على القيام بانقلابه في بداية الأمر، ثم ما لبث أن انقلب عليه لاحقاً. وشهدت فترة حكم الشيشكلي توسعاً كبيراً في قواعد الحزب العربي الاشتراكي، كما شهد تعبئة واسعة للفلاحين ضد الإقطاع. وقد ساعد في توسيع قادة الحزب العربي ابتعاد الأحزاب الوطنية التقليدية، وبالتحديد حزب الشعب وحزب الكتلة الوطنية، عن الساحة السياسية. أبدى الشيشكلي تعاطفاً واضحاً مع دعوات تحسين أوضاع الفلاحين التي أطلقها الحزب العربي الاشتراكي بقيادة الحوراني، وساعد بالسياسات التي تبناها في فترة حكمه على تحقيق برنامج الحزب السياسي، وتوسيع قاعدة الحزب بين فئات الفلاحين الذين شكلوا الأغلبية السكانية. لكن مخاوف الشيشكلي من ازدياد نفوذ الحوراني قادَتْه إلى إنشاء حزب التحرر العربي

لمنافسة الحوراني وقطع الطريق عليه، مما دفع بالأخير إلى العمل على دمج حزبه بحزب البعث في فترة حكم الشيشكلي، في جهد لتقوية قواعده بين المثقفين بعد حصوله على دعم الفلاحين.

وشهدت فترة حكم الشيشكلي اعتماد أول دستور حديث للبلاد في عام ١٩٥٠م، والذي أقر الحقوق السياسية والمدنية، وأسس لنظام جمهوري تعددي. لكن الشيشكلي لم يكتف بالحكم من خلف ستار حكومة مدنية، فسارع في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١م إلى القيام بانقلاب ثانٍ أنهى من خلاله سلطة الحكومة المدنية وعطل الدستور الحديث، وقام بحل مجلس الشعب ليستبد بالسلطة. ولإضفاء صفة شرعية على حكمه أنشأ حزب التحرر العربي الذي فاز في انتخابات نيابية جرت في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣م بـ ٧٢ من أصل ٨٢ مقعداً، وفاز الحزب القومي السوري بمقعد واحد، وذهبت بقية المقاعد إلى المستقلين. وقاطعت بقية الأحزاب الانتخابات. وأصبح الشيشكلي رئيساً للدولة واستبد بالسلطة، مما زاد الغضب الشعبي والحزبي تجاهه، ودفع الأحزاب الناشطة، وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي إلى التحرك ضده، واتفقوا على التحالف ضده في مؤتمر عقد في مدينة حمص، حضره ممثلون عن حزب

الشعب والحزب الوطني والحزب الشيوعي، إضافة إلى حزب البعث العربي الاشتراكي.

وفي ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٤م تمكن معارضو الشيشكلي من استبعاده من السلطة من خلال انقلاب عسكري قاده مصطفى حمدون من حلب بإيعاز من أكرم الحوراني زعيم الحزب الذي ينتمي إليه حمدون. وانضم إلى قادة الانقلاب بعد إعلانه رئيس الأركان شوكت الشقير، ابن جبل العرب، الذي تعامل معه الشيشكلي خلال حكمه بمنتهى العنف، كما انضمت إليه قوات أخرى من الجيش. وقرر الشيشكلي التنازل عن منصبه والانسحاب بعد أن أصبح واضحاً أن بقاءه سيؤدي إلى صراع دموي طاحن يمتد عبر البلاد. وكان الشيشكلي قد لجأ إلى استخدام القوة المفرطة لمواجهة التحركات السياسية والاعتصامات التي تكررت في نهاية حكمه، واستخدم المدفعية والطيران لإخماد المظاهرات والاعتصامات التي اندلعت في جبل العرب ضده، أدت إلى تدمير العديد من القرى. مع انتهاء حكم الشيشكلي العسكري دخلت البلاد في العصر الذهبي، أو ربما بتعبير أدق اللحظة الذهبية، للحياة الديمقراطية بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨م[١].

(١) المصدر نفسه، ص٦٣-٩٠.

شهدت فترة الهدوء النسبي خلال السنوات الأربع التي أعقبت عودة الحياة الديمقراطية إلى البلاد تطوراً ملحوظاً في الحياة الصناعية والزراعية، وتطوير البنى التحتية والنظام التعليمي في المدن السورية، لكن الريف بقي فقيراً ومتخلفاً في بنيته التحتية. افتقد الريف المدارس والكهرباء وخطوط المياه والمجاري. واقتصر التعليم العالي على أبناء المدن؛ نظراً إلى تخلف المستوى التعليمي في المراحل المدرسية في القرى القليلة المحظوظة التي توافرت فيها المدارس. ولم تُجْدِ الجهود الإصلاحية التي قادها الحزب العربي الاشتراكي الذي تحول في عهد الشيشكلي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، فبقي كثير من الفلاحين أجراء غير ملاكين، يعملون في ضمن أجور وحصص تبقيهم في مستوى الكفاف.

ومع أن الأحزاب التي تنافست في تلك الفترة كانت قليلة نسبياً، إلا أن أياً منها لم يحظ بأغلبية نيابية. فالانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٥م أظهرت تراجعاً كبيراً في تمثيل حزبَي الشعب والكتلة الوطنية، وحصل حزب البعث على ١٦ مقعداً، في تطور كبير منذ الانتخابات الأخيرة التي شارك فيها وحصل على بضعة مقاعد. وكانت مفاجأة الانتخابات فوز قائمة المستقلين التي قادها خالد العظم بأعلى تمثيل في المجلس، والذي بلغ ٣٨ مقعداً.

لم تشهد هذه الفترة من قلاقل سوى اغتيال العقيد عدنان المالكي في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٥م في أثناء حضوره مباراة لكرة القدم بين فريقي منتخب الجيش وخفر السواحل اللبناني. ونفذ عملية الاغتيال رقيب في الشرطة العسكرية يدعى يونس عبد الرحيم من منطقة جبال العلويين. وتم قتل يونس بعد عملية الاغتيال مباشرة من قبل زميل له، من المنطقة نفسها، لأسباب غير واضحة كلياً، وإن كان بعض المحللين رجحوا أن الغاية إخفاء الحلقات الأولى للجريمة[1]، لكن التحقيقات أظهرت أن ثلاثة من رجال الشرطة العسكرية كانوا وراء عملية الاغتيال، منهم الرقيب محمد مخلوف الذي كان ينتمي إلى الحزب السوري القومي، ووجهت لهم تهمة التخطيط والمشاركة في القتل، وحكم عليهم بالسجن المؤبد. لكن محمد مخلوف، وهو الأخ الشقيق لأنيسة مخلوف، زوجة حافظ الأسد الذي تولى الحكم عام ١٩٧٠م، خرج من السجن عام ١٩٦٣م بعد وصول حزب البعث، ليصبح أحد أقطاب السلطة في عهد حافظ الأسد. وأظهر التحقيق أن سبب اغتيال المالكي تتعلق بالدور الذي قام به في تسريح أحد كبار قادة الحزب السوري القومي آنذاك، المقدم غسان جديد الأخ الأكبر لصلاح جديد

(١) كمال ديب، ص ١٥٣.

الذي حكم سورية بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٠م[1]

كان الحدث المهم في نهاية دولة ما بعد الاستقلال هو إعلان الوحدة بين سورية ومصر، وتنازل شكري القوتلي عن الرئاسة لجمال عبد الناصر في ١ شباط/ فبراير ١٩٥٨م. ويبدو من مراجعة التقارير المتعلقة بمشروع الوحدة الثنائية بين مصر وسورية أن القوى السياسية المنادية بالوحدة تعجلت ولم تُعِدَّ أسباب نجاحها. ويبدو واضحاً كذلك أن القيادات التي سعت إلى الوحدة، وهي قيادات سياسية وعسكرية انتمت إلى الاتجاه القومي العروبي بشقيه البعثي والناصري، كانت تضع حسابات الربح والخسارة الحزبية فوق أي حسابات أخرى، بما في ذلك المصلحة الوطنية لسورية. ويبدو أن الدافع الأقوى للوحدة انبثق من مخاوف القوميين العرب من تزايد قوة كتلة خالد العظم وتحالفها مع الحزب الشيوعي، وزيادة نفوذ العظم بعد تعيينه نائباً لرئيس الوزراء عام ١٩٥٧م، إضافة إلى وزارتي الدفاع والمالية.

الرغبة العارمة في قطع الطريق على العظم من الوصول إلى رئاسة الوزراء دفعت القيادات البعثية والناصرية إلى قبول الشروط المجحفة التي وضعها عبد الناصر للدخول في

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥٥.

الوحدة. فقد أصر عبد الناصر على أن تكون الوحدة اندماجية تذوب فيها الدولة السورية في الدولة الجديدة، وتتحول إلى إقليم شمالي في الجمهورية العربية المتحدة، رافضاً الطلب السوري في أن تكون الدولة اتحادية. كما أصر على حل جميع الأحزاب السياسية، ومنع النشاط السياسي إلا من خلال الاتحاد الاشتراكي العربي. ولضمان دعم القوميين العرب من بعثيين وناصريين في سورية، فقد كافأ قياداتهم بمناصب مهمة في النظام الجديد. فعين عبد الحميد السراج المقرب من حزب البعث مسؤولاً عن جهاز الأمن في الإقليم الشمالي، كما عين أكرم الحوراني وصبري العسلي نائبين لرئيس الجمهورية. وعين صلاح البيطار وزيراً من دون حقيبة في الوزارة الجديدة. واكتشفت القيادات السورية في الجمهورية المتحدة بسرعة أن المناصب العليا التي تولتها كانت مناصب شرفية دون أدنى سلطات وصلاحيات، وأن السلطة الكاملة كانت في يد عبد الناصر الذي تفرد في القرار في جمهورية الوحدة، كما تفرد من قبل بالقرار في الجمهورية المصرية منذ وصوله إلى الحكم عام ١٩٥٢م[1].

كانت تجربة الوحدة تجربة مريرة، أدخلت سورية في منظومة استبدادية تولى فيها الضباط المصريون المقربون من

(١) المصدر نفسه، ص ١٧١-١٧٩.

عبد الناصر اليد العليا، واختفت فيها حرية الرأي والتعبير، وخضع فيها الجميع لحكم الفرد. الأمر المثير للاهتمام فيها في الدرجة الأولى ليس التسرع وغياب الإعداد الكافي والخضوع الكامل لشروط عبد الناصر، على أهمية هذه النقاط؛ الأمر الأكثر اهتماماً هو استخفاف القيادات السياسية التي قادت مشروع الوحدة بالقواعد الدستورية والديمقراطية، واستعدادها للإخلال بالقوانين النافذة، والتخلي عن النظام الديمقراطي، لحساب نظام استبدادي تسلطي. تجاهلت قيادة حزب البعث التي كان لها الدور الأكبر في مشروع الوحدة طلب خالد العظم بعرض مشروع الوحدة على مجلس النواب. كما لم تهتم هذه القيادات بالقيام بمشاورات داخل هيكليات الحزب والقنوات الديمقراطية، بل إن صلاح البيطار حوّل موضوع التفاوض إلى الضباط البعثيين. وبالفعل ذهب فريق من ١٤ ضابطاً بعثياً وناصرياً برئاسة عفيف البزري إلى القاهرة للتفاوض مع عبد الناصر، ووضع تفاصيل الوحدة الاندماجية التي لم تستمر سوى سنتين، وكان الضباط السوريون أول الرافضين لها والساعين إلى إنهائها.

رابعاً:
المعارضة السورية تحت حكم الحزب الواحد

الانقلاب الذي قضى على مشروع الوحدة ساهم في القضاء على الحياة الديمقراطية القصيرة في سورية، ومهد الطريق لعودة الاستبداد في شكل جديد لم تعهده البلاد من قبل، وأدى أخيراً إلى القضاء على التقاليد الديمقراطية التي وضعت أسسها في الأربعينيات. النموذج الجديد الذي استعاره البعث من الأنظمة الشيوعية الآسيوية، وخاصة نظام مؤسس كوريا الشمالية كيم إل سونغ، أخذ نموذج القائد الملهم الذي تم توليده في السبعينيات والثمانينيات، وفق ثقافة سياسية هي أقرب إلى ثقافة عبادة الفرد. واعتمد النموذج على مفهوم الجيش العقائدي الذي روَّجت له الأحزاب القومية، بشقيها الناصري والبعثي، في الخمسينيات، وكانت هي نفسها الجسر الذي استخدمه العسكر لتوليد نظام الاستبداد الأسدي.

الاستبداد السياسي تولد بجهود ضباط الأقليات الذين وجدوا في التجييش الطائفي طريقة مناسبة للوصول إلى السلطة، والتحكم في مراكز القرار، وتطوير سياسات تساعدهم على تكريس سلطتهم بدفع فكرة تحسين الحالة الاجتماعية المتردية لحلفائهم ومناصريهم داخل الطائفة من جهة، والسعي لتعبئة طائفية للأقليات ضد الأغلبية السنية المحافظة من جهة أخرى. وبعد صراع امتد بضع سنوات بين الأقلية العلوية والدرزية، تمكنت القيادات العلوية العسكرية بزعامة حافظ الأسد من الإمساك بأطراف الجيش والدولة. بذل حافظ الأسد جهده لإيجاد بعض التنوع الطائفي داخل مؤسسات الدولة؛ لتجنب حالة التماهي بين الطائفة والدولة، فترك القسم الأكبر من الجهاز البيرقراطي والحزبي في أيدي الطوائف الأخرى، واحتفظ بمفاصل القوى في الأجهزة الأمنية للقيادات العلوية[١].

لذلك أثار تحكم الأقلية العلوية بمراكز القوة في الدولة حفيظة الأغلبية السنية، ممثلة بأكثر أحزابها محافظة وحرصاً على إعادة توليد التراث التاريخي لسورية، وبالتحديد جماعة

(١) نيقولاس فان دام: **الصراع على السلطة في سورية: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥م، ص٨٢-٩٩.

الإخوان المسلمين. ودخلت الحركة في صراع شديد مع النظام منذ وصول البعث إلى الحكم في الستينيات. لكن الصراع السياسي لم يلبث أن تحول إلى صراع عسكري مع ازدياد القمع الأمني، ونزوع شباب الإخوان نحو الخيار العسكري بعد تبني منظِّر الإخوان المؤثر في الستينيات والسبعينيات، سعيد الحوى، مقاربة جند الله الحدية، التي فصَّلها في كتاب نشره تحت عنوان (**جند الله ثقافة وأخلاقاً**).

إذن، أدى وصول حزب البعث إلى السلطة إلى إنهاء الحياة السياسية والتجربة الديمقراطية في سورية، وهيأ الأجواء لقيام دولة الحزب الواحد والقائد الخالد. البعث لم يصل إلى الحكم مباشرة؛ فالانقلاب الذي أنهى الوحدة القصيرة بين مصر وسورية قاده في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١م ضابط بعيد عن الحزب، هو المقدم عبد الكريم النحلاوي. أعاد النحلاوي الحياة النيابية إلى البلاد، وسلم قيادتها إلى حكومة مدنية وفق انتخابات دستورية نُظمت في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، وأدت إلى وصول ناظم القدسي إلى موقع رئاسة الجمهورية، بينما أصبح معروف الدواليبي رئيساً للوزراء، ومأمون الكزبري رئيساً لمجلس النواب بعد فوز حزب الشعب الذي ينتمون إليه بالأغلبية النيابية.

خلال السنتين اللتين أعقبتا الانفصال شهدت البلاد سلسلة من الانقلابات انتهت بوصول حزب البعث إلى الحكم، قاد أولها النحلاوي؛ لإبعاد الحكومة المدنية، والحيلولة دون إنهاء قانون الطوارئ وإطلاق الحريات السياسية والمدنية الذي أقره المجلس النيابي وأدى إلى استقالة حكومة الدواليبي في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٢م. انقلاب عبد الكريم النحلاوي أثار مخاوف اللجنة العسكرية في حزب البعث، التي ضمت محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد وعبد الكريم الجندي وحمد عبيد وسليم حاطوم، فعملت بالتحالف مع ضباط ناصريين على تنظيم انقلاب مضاد في ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٢م نفذه ضباط ينتمون إلى التيارين الناصري والبعثي يقودهم العقيد جاسم علوان والعقيد لؤي الأتاسي. أدى الانقلاب المضاد إلى اتفاق أخرج النحلاوي والأتاسي وعلوان من الجيش.

وفي أيار/ مايو من العام نفسه استعاد ميشيل عفلق سيطرته على حزب البعث، وسارع إلى طرد أكرم الحوراني في المؤتمر الخامس الذي عقده الحزب في حمص. وشهد المؤتمر بداية التوتر بين القيادة القومية التي يسيطر عليها عفلق، والقيادة القطرية التي كانت أكثر التصاقاً باللجنة العسكرية في الحزب. ثم دبرت اللجنة في ٨ آذار/ مارس

١٩٦٣م انقلاباً عسكرياً بالتحالف مع الناصري زياد الحريري، ثم قامت بتسريحه مع ٢٥ ضابطاً من الناصريين وتعيين أمين الحافظ رئيساً لمجلس قيادة الثورة بعد رفض لؤي الأتاسي تولي المنصب.

الصراع على السلطة لم ينتهِ بإبعاد الضباط الناصريين وتحكم البعثيين في السلطة، بل انتقل إلى داخل اللجنة العسكرية، فقاد صلاح جديد انقلاباً في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦م أبعد محمد عمران وأمين الحافظ من الجيش بعد محاولة عمران نقل ضباط مناصرين له؛ وهم أحمد سويداني وعزت جديد وسليم حاطوم. وتم نقل السلطات من القيادة القومية إلى القيادة القطرية التي يسيطر عليها صلاح جديد، واعتقال عدد من أقطاب القيادة القومية؛ منهم شبلي العيسمي ومنصور الأطرش، في حين غادر عفلق إلى بيروت، ومنها إلى بغداد التي استقر فيها إلى حين وفاته[1].

أنهى انقلاب ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣م الحياة الديمقراطية، وأدخل البلاد تحت حكم العسكر الذين حكموا تحت غطاء قانون الطوارئ الذي بقي محكّماً منذ ذلك الحين. لكن الهيمنة الكاملة على الحياة السياسية عبر شبكة محكمة من الأجهزة الأمنية، تحقق بعد استيلاء حافظ الأسد

(١) غسان حداد: من تاريخ سورية المعاصر، ص٢٠٧- ٢٤١.

على السلطة في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠م؛ من خلال انقلاب أبيض أزاح صلاح جديد من السلطة ووضعه رهن الاعتقال مع رئيس الجمهورية آنذاك نور الدين الأتاسي، عرف فيما بعد بالحركة التصحيحية، والتي أدت إلى ترسيخ سلطة حافظ الأسد. فقد سعى حافظ الأسد إلى تحقيق هيمنة كاملة لحزب البعث على الدولة والمجتمع من خلال دستور عام ١٩٧٣م الذي جعل حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع، وأعطى منصب رئيس الجمهورية الذي تولاه عقب انتخابات شكلية صلاحيات تنفيذية وتشريعية وقضائية واسعة.

ولكي يحكم السيطرة على الحياة السياسية بصورة كاملة، وتمهيداً لتمرير الدستور الجديد، أنشأ حافظ الأسد في عام ١٩٧٢م ائتلافاً بين حزب البعث والأحزاب الناشطة تحت عنوان الجبهة الوطنية التقدمية. وضمت الجبهة مع نهاية التسعينيات تسعة أحزاب: حزب البعث العربي الاشتراكي، والاتحاد العربي الديمقراطي، والاتحاد الاشتراكي العربي، وحزب الاشتراكيين العرب، والحزب الشيوعي بكداش، والحزب الشيوعي يوسف فيصل، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب الوحدويين الاشتراكيين، والحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي.

شكّل الانضمام إلى الجبهة الوطنية إغراء كبيراً للأحزاب؛ نظراً إلى أن ذلك يخولها الحصول على وزارة أو أكثر في الحكومات المتعاقبة. ولم يستطع كثير من قيادات الأحزاب مقاومة هذا الإغراء؛ بعدما اقتنعت- بعد مرور عقد من استبداد البعث- بعدم وجود آفاق للعمل السياسي خارج دائرة الجبهة. وهكذا ضمت الجبهة أسماء قيادات سياسية مهمة مثل جمال الدين الأتاسي وخالد بكداش وعبد الغني قنوت. ولكن الانضمام إلى الجبهة أدى إلى إفساد الحياة السياسية في البلاد، وبروز طبقة من الانتهازيين، كما أدى إلى سلسلة من الانشقاقات؛ نتيجة رفض بعض قيادات الصف الثاني الانضمام، أو بسبب التنافس على الزعامة ورفض قادة الأحزاب التخلي عن مواقعهم رغم فشلهم في الانتخابات الحزبية[١].

ففي عام **١٩٧٢**م انشق رياض الترك ومعه عدد كبير من ناشطي الحزب، من أشهرهم ياسين الحاج صالح وجورج صبرا وصبحي الحديدي وعبد الله التركماني عن الحزب

---

(١) انسحب جمال الدين الأتاسي من الجبهة الوطنية التقدمية عام ١٩٧٣م؛ احتجاجاً على الدستور الذي أُقر في العام نفسه، والذي أعطى حزب البعث هيمنة كاملة على الدولة والمجتمع، في المادة السابعة سيئةِ السِّيطِ من مواده.

الأم، ليشكلوا حزباً جديداً عرف باسم الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي، واتخذ موقفاً معارضاً للحزب الحاكم. وعاد الحزب لاحقاً في عام ٢٠٠٥م بإعادة تنظيم صفوفه بعد تخليه عن النهج الماركسي اللينيني وتبنيه الاشتراكية الديمقراطية تحت اسم حزب الشعب الديمقراطي. وشهد عام ١٩٨٢م انقسام مراد يوسف وتأسيسه حزباً عرف باسم الحزب الشيوعي السوري- مراد يوسف، وانضم إلى قوى المعارضة. كما انضم إلى المعارضة حزب العمل الشيوعي الذي تأسس بصورة مستقلة عن الحزب الشيوعي عام ١٩٧٦م بهدف تغيير النظام السياسي، لكنه لم يلبث أن اصطف مع حزب البعث ضد الإخوان المسلمين في عام ١٩٨١م عقب اشتداد الصراع المسلح بين الطرفين. ودخل الحزب، الذي يعدُّ فاتح الجاموس وهيثم المناع من أبرز قيادييه المؤسسين، في حالة سبات ليعود مرة أخرى إلى العمل السياسي على استحياء في عام ٢٠٠٣م.

في حين انشق يوسف فيصل أحد القادة المقربين من خالد بكداش ليشكل في عام ١٩٨٦م الحزب الشيوعي السوري الموحد، ولينضم إلى الجبهة الوطنية. وبقي بكداش مع ثلة من المؤسسين، وفي مقدمتهم دانيال نعمة وإبراهيم بكري وموريس الصليبي. وفي عام ٢٠٠٣م أسس قدري

جميل، صهر خالد بكداش، اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، مع جملة من القيادات التي تم إبعادها عقب تسلم وصال فرحة، أرملة بكداش، قيادة الحزب، من بينهم علاء الدين عرفات، والذين عرفوا باسم مجموعة قاسيون. وأعيد تسمية تيار اللجنة الوطنية من الحزب الشيوعي في عام ٢٠١١م ليصبح حزب الإرادة الشعبية.

ولم يكن حزب الاشتراكيين العرب، الذي أسسه أكرم الحوراني بعد طرده من حزب البعث عام ١٩٦٣م أوفر حظاً؛ فقد انضم الحزب الذي قاده عبد الغني قنوت إلى الجبهة التقدمية عام ١٩٧٢م. في حين انشق عبد الغني عياش والعديد من قيادات الحزب وأعضائه، رافضين الانضمام إلى الجبهة. وأدت وفاة قنوت عام ٢٠٠١م إلى نشوب معركة بين قيادات الصف الثاني انتهت بانشقاق عبد العزيز عثمان عام ٢٠٠١م، بعد أن أعطى النظام الشرعية لأحمد الأحمد، وشكل حزباً تحت الاسم نفسه. كذلك انشق مصطفى حمدون عن الحزب بعد أن اعترف النظام بأحمد الأحمد أميناً عاماً، مع أنه هو من فاز بانتخابات الحزب. تدخُّل البعث لترجيح كفة أحمد الأحمد يمنحنا نافذة للإطلال من خلالها على السمسرة السياسية التي مارسها النظام البعثي للتحكم في السلطة وتهميش المعارضين. ولم يكن حال الفرع الذي قاده

عبد العزيز عثمان خارج الجبهة أحسن حالاً، فقد قام بتوريث الحزب لابنه غسان عثمان الذي تمكن لاحقاً من ضم الحزب إلى الجبهة، بعد أن غيّر اسمه إلى حزب العهد الوطني.

الانشقاقات داخل حزب الاشتراكيين العرب تظهر الطبيعة الجهوية للتنظيمات الحزبية، إضافة إلى التفافات قياداتها وانتهازيتهم للتحكم في السلطة. فقد اتهم أحمد الأحمد خصومه داخل الحزب بالانتصار لمصطفى حمدون لأسباب جهوية. ففي إجابته عن سؤال وجهته له صحيفة (أبيض وأسود) عن سبب دعم النظام له واستبعاد خصمه الذي نجح في انتخابات الحزب، علل الأمر بقوله: «لا دخل للأستاذ مصطفى حمدون بهذا الموضوع [الانتخابات الحزبية]، فقد زجوه لأن له تاريخاً جيداً، ووقف خلفه من كان ضدي، أما هو فقد قضى ثلاثين سنة خارج سورية، ولا يعرف شيئاً عن واقع الحركة. للأسف فقد تحول الموضوع إلى أن هذا المنصب لأهل مدينة حماة وليس للفلاحين»[1].

وواجه حزب الاتحاد الاشتراكي العربي مصيراً مشابهاً بعد انقسامه إلى قسم موال للحزب الحاكم ترأسه بدءاً من

---

(١) أبيض وأسود، ص ٤٩.

التسعينيات صفوان القدسي وانضم إلى الجبهة، والقسم الآخر ترأسه حسن عبد العظيم في الفترة نفسها، وعرف باسم حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، والذي اختار الانضمام إلى المعارضة. وباستثناء الحزب السوري القومي فإن جميع أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية موجودة في المعارضة بأسماء متشابهة أو متقاربة. وحاولت هذه الأحزاب تشكيل جبهة معارضة تحت اسم التجمع الوطني الديمقراطي في سورية، إلا أن قبضة الأجهزة الأمنية الشديدة لم تسمح لهم بالقيام بأي تحرك سياسي فعال.

حرصت اللجنة العسكرية التي تحكمت بمفاصل السلطة منذ نجاحها في إنجاز انقلاب ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣م، والتي تكونت من ضباط ينتمون إلى الأقليات الدينية، حرصت على التحرك خلف الكواليس وترك المواقع السياسية الرئيسة في الجيش والدولة لضباط وسياسيين من الأغلبية. لذلك حاولت بعد تنفيذ الانقلاب تسليم رئاسة مجلس قيادة الثورة والجمهورية إلى لؤي الأتاسي. وعندما اعتذر الأتاسي عن قبول التكليف تم تعيين أمين الحافظ مكانه. وبعد إبعاد أمين الحافظ ومحمد عمران استمر صلاح جديد، الذي تولى قيادة الحزب، بممارسة السلطة العليا من خلف الكواليس، تاركاً رئاسة الجمهورية لنور الدين الأتاسي.

لكن وصول الأسد إلى سدة الحكم، واعتماده على قيادات علوية في مراكز القوة في المؤسستين الأمنية والعسكرية، أثار حفيظة القوى المحافظة، وفي مقدمتهم الإخوان المسلمون، الذين تحرك صقورهم في مدينة حماة بقيادة مروان حديد وعبد الستار الزعيم للدخول في صراع مسلح مع نظام الأسد بدأت أحداثه الدامية في عام ١٩٧٨م، واستمر قرابة ٤ سنوات، لينتهي بمجزرة عام ١٩٨٢م. ولم تقف جميع فصائل الإخوان خلف العمليات العسكرية ضد النظام في بادئ الأمر، فانقسام الإخوان المسلمين إلى إخوان دمشق، الذين تركزوا في مدينة دمشق ومحافظات الجنوب، وإخوان الشمال، في محافظات حمص وحماة واللاذقية وحلب؛ نتيجة خلاف حول استراتيجية التعاطي مع نظام البعث عام ١٩٧٠م، عقّد القرار وأضعف التنسيق داخل الجماعة. كما أدى تفرد المجموعة المؤيدة لمروان حديد، التي تزعمها عبد الستار الزعيم وعدنان عقلة، وعرفت باسم الطليعة المقاتلة، بقرار المواجهة مع النظام، أدى إلى إحراج قيادة الإخوان، التي وجدت نفسها مع تصعيد المواجهة في قلب المعمعة في صراع دموي عنيف ازداد حدة عقب محاولة اغتيال فاشلة ضد حافظ الأسد في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٠م، وارتكاب سرايا الدفاع التابعة لرفعت الأسد مجزرة في سجن تدمر راح ضحيتها ما يزيد على ٥٠٠ معتقل.

وأصدر الأسد عقب محاولة الاغتيال القانون "٤٩" الذي شرعن حكم الإعدام ضد منتسبي الإخوان المسلمين دون تمييز، والذي صادق عليه مجلس الشعب في ٧ تموز/ يوليو من العام نفسه.

خلال السنتين اللاحقتين لإصدار القانون "٤٩" دخل نظام الأسد في صراع عنيف شاركت فيه قوات سرايا الدفاع التي قادها رفعت الأسد، الأخ الشقيق للأسد، والتي تم بناؤها على أنقاض قوات المغاوير التي قادها سابقاً سليم حاطوم بعد حصر منتسبيها في أبناء الطائفة العلوية. كما شاركت الوحدات الخاصة التي ترأسها محمد حيدر في هذا الصراع بقوة. وانتهى الصراع بمجزرة حماة المعروفة، التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المدنيين عام ١٩٨٢م.

سعى حافظ الأسد خلال حكمه الطويل الذي امتد إلى ٣٠ عاماً، إلى إنشاء دولة تقوم على تقديس الزعيم القائد، وعمل جهازه الإعلامي بالتعاون مع فاعليات حزب البعث على رفعه فوق الحياة السياسية، والإشارة إليه بألقاب القائد الملهم والرئيس الخالد. كما عملت الآلة الحزبية والإعلامية على وضعه في مستوى تعالى فيه على النقد السياسي، وأصبح توجيه أي ملاحظة أو انتقاد إليه خطاً أحمرَ لا يمكن تجاوزه. كما عمل هو على إعداد ابنه البكر باسل لتولي قيادة

الدولة من بعده، وبدأ بتقليم أظافر أخيه الأصغر رفعت الأسد الذي ظهرت أطماعه في خلافة أخيه في رئاسة الدولة. وبدت طموحات رفعت واضحة عندما قام بمحاولة فاشلة للاستيلاء على السلطة في ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٤م. واستطاع حافظ الأسد إبعاد أخيه عن سرايا الدفاع، مستعيناً بأجهزته الأمنية الموالية، وفي مقدمتها الأمن العسكري الذي ترأسه علي دوبا، والشرطة العسكرية التي ترأسها حكمت الشهابي، ثم قام، بعد وفاة باسل في حادث سيارة غامض، باستدعاء ابنه الثاني بشار الذي بدأ دراسته التخصصية في طب العيون في بريطانيا وإعداده لتولي السلطة من بعده. وعمل خلال السنوات الأخيرة من حكمه على إبعاد القيادات العسكرية والأمنية التي لم تُبْدِ حماساً لتولي بشار السلطة خلفاً له، وقام بحملة تسريح شملت أصدقاء مقربين؛ من أهمهم حكمت الشهابي ومحمد ناصيف، كما قام بعزل أخيه رفعت من آخر معاقله السياسية؛ بعزله من منصب نائب رئيس الجمهورية.

التناقض المتزايد بين منطلقات حزب البعث وممارسات قيادته والطغام العسكريين الحاكمين، والتفاوت الكبير بين واقع الحياة اليومية وشعارات الخطاب السياسي النظري، ولدت ثقافة تهكم واستلاب بين الأجيال الشابة على وجه

الخصوص. ففي أجواء النظام الاشتراكي الذي ادعى الحزب تكريسه، ظهرت علامات البذخ والرفاه على القيادات السياسية التي وظفت موقعها للإثراء السريع والفاحش. كما ظهر تحالف اجتماعي جديد بين القيادات السياسية والحزبية من جهة، والتجار ورجال الأعمال من جهة أخرى، مما أدى إلى استشراء الفساد المالي والإداري في البلاد.

كذلك أدى حكم الأسد إلى إفساد الحياة الحزبية، خاصة بعد تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية، وتحولها إلى مطية للوصول إلى المنصب الوزاري. وغلبت المصالح الفردية على العمل الحزبي، وتحولت الأحزاب إلى مشروع عائلي تتحكم فيه الدائرة المحيطة بالقيادة السياسية. فتحكمت أسرة خالد بكداش في الحزب الشيوعي، وتم توريث منصب الأمين العام بعد وفاة بكداش إلى زوجته وصال فرحة التي أصرت على أنها نجحت عبر انتخابات نزيهة. هذه التأكيدات رفضتها قيادات مهمة في الحزب انشقت عنه، وشملت صهر خالد ووصال، قدري جميل، الذي تحالف أخيراً مع بشار الأسد بعد قيام الثورة السورية. في حين تولى ابن خالد بكداش ووصال فرحة رئاسة تحرير مجلة الحزب التي تعرف باسم "صوت الشعب"[١].

---

(١) مجلة أبيض وأسود، العدد ١٢٩، ٢٠٠٥/٥/٣٠، ص ٥-٧.

خامساً:
أمل الإصلاح وربيع دمشق الذي لم يزهر

تولى بشار الأسد السلطة في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٠م بعد شهر من وفاة حافظ الأسد، وبعد مسرحية تعديل دستوري سريع، خفض خلالها الحد الأدنى لعمر رئيس الجمهورية من ٤٠ إلى ٣٤ سنة؛ للسماح للابن بتولي منصب الرئاسة دون ارتكاب مخالفة دستورية. وتبع التعديل الدستوري انتخابات شكلية غير تنافسية شبيهة بتلك التي وسمت انتخابات الرئاسة في عهد والده، والتي تقوم على أساس مفهوم البيعة التاريخي.

بدأ بشار الأسد ولايته بموقف إصلاحي، أو هكذا بدا المشهد؛ ففي خطاب القسم الذي ألقاه في مجلس الشعب عام ٢٠٠٠م، حدد بشار الأسد معالم خطته الإصلاحية، وأكد عدداً من التصورات والمبادئ التي داعبت مخيال الشارع السوري، وأعطته أملاً جديداً بواقع أفضل. فقد انتقد

الرئيس الجديد العديد من الممارسات التي سادت خلال السنوات الأخيرة، وشدد على أهمية تغيير أساليب عمل أجهزة الدولة، وأكد التزام إدارته بمبدأ الحوار، واحترام الحقوق، وسيادة القانون، وحرية الرأي والتعبير، وإصلاح الجهاز الإداري.

لاقى خطاب القسم تأييداً واسعاً في الأوساط الشعبية، وداعبت طروحاته المنفتحة على التغيير أحلام الناس وآمالاهم بإصلاحات سياسية واقتصادية واسعة تعيد للشعب السوري حريته وكرامته وحيويته. وتنفس الناشطون السياسيون الصعداء، وتطلعوا إلى عهد جديد يقوم على الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الصحافة والتعبير. وسارعت القوى السياسية إلى تأسيس منتديات للحوار والدعوة إلى إصلاحات دستورية شاملة، ومحاربة الفساد المالي والإداري، وإنهاء امتيازات الحرس القديم، وانتشرت منتديات الحوار، بدأها رياض سيف بإطلاق منتدى الحوار الوطني في ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٠م، معلناً بدء نشاط المنتديات التي بلغ عددها ٢١ مع حلول ٢٠٠١م في أجواء من التفاؤل ببدء مرحلة إصلاح في سورية عرفت باسم ربيع دمشق.

اكتشف السوريون سريعاً أن مشروع بشار الأسد لم يكن سوى فقاعة خُلبية أطلقها ليضفي على حكمه هالة جديدة

تتناسب مع روح العصر والتطورات السياسية التي كان يستشعرها، لكنه لم يكن صادقاً في العمل على تحقيقها. لكن الكثيرين خدعوا في بداية الأمر بالأمل الكاذب الذي لوح به في خطاب القسم وتركه يكبر قليلاً قبل أن يعيد تكريس النظام الذي أسسه والده، بل يندفع أكثر في جهده لربط السلطات جميعها في شخصه وإضعاف نفوذ حزب البعث، ولينقلب على القاعدة الريفية التي أسست لحكم والده خلال العقود الثلاثة المنصرمة.

لكن الشعب كان تواقاً لأجواء الحرية بعد عقود أربعة من الاستبداد والتسلط الكاملين. فسرعان ما انطلقت المنتديات السياسية عقب خطاب القسم في معظم المدن السورية، لتبدأ حرباً إعلامية حادة وشديدة على النظام السياسي القديم، لم تستثن أحداً من رموزه. وتعالت الأصوات تطالب بتغيير الدستور وإلغاء صلاحيات حزب البعث الحاكم. ولم تكتف المعارضة بالدعوة إلى تغيير الدستور، بل عمدت إلى تأسيس أحزاب سياسية استعداداً لدخول حلبة الصراع السياسي.

من الواضح أن خطاب القسم كان له دور أساسي في تحريك قوى المعارضة السياسية في سورية وإعطائها فسحة من الأمل وزخماً جديداً للعمل، انتهت مع انتهاء العام

الأول لتولي الرئيس الشاب منصبه الجديد بخيبة أمل كبرى عقب اعتقال رموز المعارضة، وإقفال المنتديات السياسية. وبدأت عمليات قمع ربيع دمشق في صيف ٢٠٠١م بسلسلة من الاعتقالات، شملت مأمون الحمصي ورياض الترك ورياض سيف. وحُكم على الأخير بخمس سنوات سجن بعد إثارته في مجلس الشعب ملف الفساد، بتقديمه طعناً بعقود شركة (سيرياتل) التي يملكها رامي مخلوف، الشريك المالي غير الرسمي لبشار الأسد، مذيلاً طعنه بوثائق وأدلة تظهر عدم امتلاك الشركة المذكورة أي خبرة سابقة لإدارة المشروع أو الرأسمال المطلوب. وبدلاً من الاحتكام للقوانين والعمل المؤسسي، أوعز بشار الأسد لأجهزته الأمنية برفع الحصانة عن رياض سيف واعتقاله؛ لمنعه من إفشال خطة نقل ممتلكات الدولة إلى الأسرة عبر عملية الخصخصة التي جرت تحت شعار الانفتاح الاقتصادي.

بيد أن تحركات المعارضة السياسية للتعامل مع نظام الأسد إبان حكمه اتصفت بالتخبط والنخبوية السياسية. فقد أظهرت الأحداث المتلاحقة للربيع العربي غياب الرؤية السياسية للمعارضة، وضعف أطرها التنظيمية، وغياب القواعد الشعبية. وانحصرت قدرات المعارضة في تعاملها مع مؤسسات الدولة في أساليب الرفض والتمرد والتصعيد. ولم

تدرك المعارضة أن التغيير السياسي ليس موقفاً عاطفياً، ولا هو سجال كلامي، بل عمل دؤوب مديد، ذو أهداف مرحلية، وخطوات محددة يأخذ بعضها برقاب بعض.

لقد قرأت المعارضة السورية خطاب القسم وفق مبادئ العمل السياسي التي سادت خلال الخمسينيات والستينيات، القائمة على منطق "كل شيء أو لا شيء"، ومنطق "إذا لم تتفق معي فأنت ضدي"، ومنطق "ما أدعيه هو الحق وما يدعيه غيري هو الباطل"، وغيرها من المبادئ التي شلت العمل السياسي وأدت إلى بروز دولة الحزب الواحد والرأي الواحد والبطل الواحد. لذلك كانت استجابة المعارضة للقَسَم استجابة عاطفية حالمة تنفيسية تسعى إلى تحقيق حلم الإصلاح عبر تأكيد الذات وإلغاء الخصم، والتنفيس عما امتلأت به الصدور من غضب وإحباط عبر عقود عديدة، وتحميل السلطة وأجهزتها المسؤولية الكاملة عن مثالب الحالة الراهنة.

لقد أخطأت المعارضة في سورية في إدارتها للعملية السياسية، والاستفادة من التغيرات التي نجمت عن تحولات أساسية في وجه السلطة السياسية، كما أخطأت في فهم طبيعة التغيير وحدود الممكنات السياسية الناجمة عن هذا التغيير. فمن ناحية، أساءت المعارضة قراءة أولويات

الإصلاح، ورأت في خطاب القسم دعوة إلى إصلاح شامل، في حين أن الرئيس الجديد شدد في خطابه على إصلاحات إدارية تهدف إلى تنمية الاقتصاد السوري المتدهور. كذلك أخطأت المعارضة في تقدير طبيعة التغيير الحاصل في النظام السياسي، وقدرات الرئيس الجديد على إحداث تغيير سياسي جذري، على افتراض أن التغيير الجذري هدف الإصلاح المنشود.

الرؤية التي حملها بشار الأسد كانت العنصر الأساسي في التغيير الذي طرأ على النظام، في حين بقيت الأطر التي أسسها حافظ الأسد على حالها لم تتغير. صحيح أن رئاسة الجمهورية تشكل مركز ثقل النظام، نظراً إلى الصلاحيات غير المحدودة التي يملكها المنصب[(١)]، بيد أن الرئيس بحاجة إلى مؤسسات الدولة الأمنية والحزبية والديوانية (البيرُقراطية) ليتمكن من تحقيق أهدافه، وهي بالتحديد المؤسسات التي شكلت، على اختلافها، قاعدة الممانعة

---

(١) يملك الرئيس السوري صلاحيات تشريعية وقضائية وتنفيذية كبيرة؛ فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، والمتصرف في تعيين وعزل مجلس رئاسة الوزراء ومديري الأجهزة الأمنية، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، والأمين العام لحزب البعث الحاكم الذي يمتلك صلاحيات دستورية واسعة تشمل حق ترشيح رئيس الجمهورية.

لدعوات الإصلاح. واعتمد بشار الأسد في جهوده لإحداث الإصلاحات الإدارية على ثلة من الخبراء الفنيين (التكنوقراطيين)، لكن هؤلاء اصطدموا بمراكز القوى السياسية في الدولة ضمن المؤسسة الأمنية والحزبية والديوانية. ووجد هؤلاء أنفسهم عاجزين عن إحداث التغييرات المطلوبة، أو تطوير الخطط المديدة (الاستراتيجيات) اللازمة لإحداث التغييرات المطلوبة في دواوين الوزارات التي تسلموا زمامها.

إذن بدت المعارضة ضعيفة متخبطة في إدارة الإصلاح السياسي مع النظام لأسباب عديدة، يمكننا أن نجملها بالنقاط التالية:

غياب خطة مديدة متكاملة ذات أولويات محددة، ومفاصل واضحة، للقيام بالإصلاح المطلوب، والاكتفاء برفع الشعارات، والتنظير العام، وحملات التشكيك والحرب الكلامية ضد النظام القائم.

قصور التحليل، ومن ثم الفهم لطبيعة المرحلة واحتياجاتها، وهوية القوى السياسية الراغبة في الإصلاح من جهة، وتلك الراغبة في الإبقاء على الحالة الراهنة من جهة أخرى.

فقدان المعارضة لقواعد شعبية قادرة على دعمها والتماهي معها من أجل تحقيق الخطة الإصلاحية.

الخطاب الحدي للمعارضة الذي يضعها في تناقض كامل مع السلطة، وتركيز الخطاب على سلبيات النظام، وإغفاله الإنجازات التي حققها، وعلى الرموز الأساسية للنظام، مما دفع بالقوى المتحالفة مع السلطة إلى الاعتقاد بأن نجاح المعارضة قضاء على القوى الحاكمة.

وأخيراً، وهذه طبعاً رجحت في تأثيرها على كل العوامل السابقة، غياب الشريك الحقيقي في عملية الإصلاح داخل النظام، واستخدام بشار الأسد للخطاب السياسي المنفتح والتقدمي من منظور الدعاية السياسية لا الإرادة السياسية الحقيقية.

سادساً:
التيارات والمشاريع السياسية الأساسية

لقد أدت عقود ثلاثة، شهدت صراعات دامية على السلطة، إلى إضعاف قوى المعارضة وعزلها عن قواعدها الشعبية؛ **فحركة الإخوان المسلمين** فقدت بنيتها الحزبية وقواعدها الشعبية بعد صراع دموي، وتحولت إلى شبكة علاقات في المنفى. واقتصر دور قادة الإخوان على الدعوة إلى الممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية والتحالف مع القوى والشخصيات السياسية التي كانت تشعر أنها قادرة على تحسين فرصها في العودة إلى العمل السياسي داخل البلاد. ولم تقدم أدبيات جماعة الإخوان المسلمين تصوراً إصلاحياً ورؤية سياسية واجتماعية لمواجهة مصاعب المجتمع السوري، كما أن سنوات الاغتراب أضعفت قدرتها على التأثير في الحياة السياسية داخل البلاد مع ظهور حركات إسلامية أخرى، لعل أهمها التيار الإسلامي الديمقراطي. لكن رمزية الإخوان وتاريخهم الطويل في

مقارعة نظام البعث، يجعل من الإخوان قوة سياسية أساسية لا يمكن تجاوزها في الحياة السياسية السورية.

التيار الشيوعي الذي قاده خالد بكداش تحول تدريجياً من حزب اشتراكي يعمل لتحقيق مصالح الطبقة الكادحة، إلى حزب نخبوي يتحكم فيه رئيسه بطريقة وصفها خصومه الحزبيون الذين انشقوا عنه "بالاستبداد"، واتهموه بإيجاد حالة ثقافية داخل الحزب تقوم على "عبادة الفرد". وارتمت الفصائل الشيوعية التي انشقت عن الحزب في أحضان نظام الأسد، ولم يبق خارج الجبهة الوطنية التقدمية سوى التيار الذي يقوده رياض الترك، والذي خضع عام ٢٠٠٥م لعملية مراجعة عميقة دفعته إلى تغييرات جذرية في رؤيته، تخلى فيها عن الرؤية الماركسية اللينينية، وتبنى رؤية اشتراكية أقرب إلى الليبرالية الديمقراطية. الفكر الشيوعي فقَدَ مصداقيته بعد تراجع الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينيات، وانهيار المنظومة الاشتراكية. لذلك نجد أن الخطاب الشيوعي المعارض اليوم يتشابه كثيراً مع خطابات القوى السياسية المعارضة الأخرى(١).

---

(١) ثمة قائمة من أحزاب المعارضة، مثل حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي بزعامة حسن عبد العظيم، وحزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي بزعامة إبراهيم ماخوس، وحزب =

التيار الثالث المعارض الذي برز بوضوح خلال السنة الأولى من حكم بشار الأسد هو **التيار الليبرالي الجديد** الذي كاد يختفي خلال حكم البعث بعد انسحاب حزب الشعب وحزب الكتلة الوطنية من الساحة السياسية. قاد الاتجاه الليبرالي الجديد وجوه جديدة، لعل أبرزها رياض سيف، وهو صناعي سوري ناجح، انخرط في العمل السياسي في التسعينيات، وفاز في مقعد في مجلس النواب السوري، ونشط بعد انتقال السلطة من حافظ إلى بشار الأسد. تفاعل رياض سيف كثيراً مع خطاب القسم، ووجد في الرئيس الشاب الذي بدا منفتحاً على الإصلاح والتغيير حافزاً كبيراً للقيام بخطوات إصلاحية، وليعلن عبر المنتدى السياسي الذي عرف بمنتدى الحوار الوطني قيام حزب سياسي تحت اسم "حركة السلم الاجتماعي". استعان سيف بعدد من المثقفين السوريين، لعل أبرزهم عميد كلية الاقتصاد السابق عارف دليلة، والمفكر السوري المغترب برهان غليون.

= العمال الثوري العربي، بزعامة إلياس مرقس في البداية، ثم خلفه طارق أبو الحسن (حزب ماركسي)، وحركة الاشتراكيين العرب بزعامة عبد الغني عياش (اشتراكي)، وهي جميعها متحالفة مع الحزب الشيوعي- المكتب السياسي، برئاسة رياض الترك، ضمن ائتلاف التجمع الوطني الديمقراطي الذي تشكل في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠١م.

اتصف الخطاب الذي قدمته حركة السلم الاجتماعي بالمطالب الثورية الجذرية والدعوة إلى الإصلاح الشامل، بدءاً من تغيير الدستور. وعلى الرغم من النبرة الإيجابية التي غلبت على أطروحات الحركة، فقد وجد خصومها في أروقة السلطة، في دعوتها الإصلاحية الجذرية، وفي إصرارها على تنشيط مؤسسات المجتمع المدني خطراً على مصالحهم. وتمكن الخصوم أخيراً من تحريض الرئيس الجديد لتضييق الخناق على المنتديات السياسية وبراعم المعارضة المتفتحة، مستفيدين من حدة خطابها وجذرية أطروحاتها النقدية[١].

(١) انظر على سبيل المثال محاضرة ألقاها برهان غليون في منتدى الحوار الوطني بدمشق حول مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية، نشرتها جريدة الوطن في ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م.

سابعاً:
سيادة القانون والمصلحة العامة

أصرت المعارضة على بدء الإصلاح من قمة الهرم السياسي، داعية إلى تعديل الدستور، وأن يُستبدل بحكم الحزب الواحد التعدديةُ الحزبية، على الرغم من عدم امتلاكها القواعد الشعبية اللازمة لممارسة الضغوط على السلطة الحاكمة، معولة على الخطاب الإصلاحي للرئيس الجديد، وعلى التوجهات العالمية الداعية إلى الانفتاح الاقتصادي والسياسي، في حين أصر بشار الأسد على إعطاء الإصلاح الإداري الأولوية في برنامجه الإصلاحي، باعتبار أن التنمية الاقتصادية شرط أساسي للاستقرار الاقتصادي، وأن الانفتاح السياسي في أجواء الاضطرابات السياسية قمين بإضعاف الدولة وإشاعة الفوضى[١].

أظهرت تصريحات بشار الأسد رغبة في تطوير الجهاز

---

(١) عرض بشار الأسد مواقفه من العملية الإصلاحية في لقاء أجرته معه قناة الجزيرة بتاريخ ١/ ٥/ ٢٠٠٤م.

الإداري للدولة، وتجاوز العوائق البيرقراطية التي تقف في طريق الانفتاح الاقتصادي، والحاجة إلى سن قوانين لتحرير القطاع الخاص من تلك القيود، وتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية؛ عبر طمأنة المستثمر بوقوف القانون إلى جانبه وحماية استثماراته وضمان حقوقه؛ ذلك أن ثقة المستثمر في القوانين ومصداقية المؤسسات القانونية وقدرتها على حماية الأموال والممتلكات، شرط أساسي لتحفيز الاستثمار. لذلك نجد بشار الأسد يؤكد في خطاب القسم ضرورة «السير بخطا ثابتة، وإن كانت متدرجة، نحو إجراء تغييرات اقتصادية، من خلال تحديث القوانين وإزالة العقبات البيرقراطية أمام تدفق الاستثمارات الداخلية والخارجية، وتعبئة رأس المال العام والخاص معاً، وتنشيط القطاع الخاص ومنحه فرصاً أفضل للعمل»(١). ونجده يؤكد كذلك «أن العمل المؤسساتي عمل جماعي لا فردي.. عمل مبني على الصدق والإخلاص في التعامل، وعلى استغلال الوقت بحده الأقصى، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وعقلية الدولة على عقلية الزعامة»(٢).

---

(١) من خطاب القسم.

(٢) المصدر نفسه.

لكن حماس الأسد للانفتاح الاقتصادي لم تحركه دوافع اقتصادية صرفة؛ فقد أظهرت التطورات أن الانفتاح الاقتصادي استُخدم وسيلة لنقل الأملاك العامة إلى رجال أعمال مقربين من أسرة الأسد وأسرة المخلوف التي تنتمي إليها والدته. ولعل رامي مخلوف ابن خال بشار الأكبر محمد مخلوف أكثر رجال الأعمال قرباً لبشار الأسد، والذي احتكر شركات الاتصال الخلوية، إضافة إلى سلة كبيرة من الأعمال المهمة في البلاد، حصل عليها من خلال نفوذه السياسي، وطرائق الابتزاز التي اعتمدها لسحب وكالات تجارية من رجال أعمال سوريين، كما فعل مع أبناء السنقر، عندما لجأ إلى الابتزاز والحيلة للحصول على وكالة المارسيدس التي امتلكوها لعقود طويلة.

لذلك، شكل الانفتاح الاقتصادي فرصة للإثراء السريع للعديد من رجال الأعمال الذين استفادوا من علاقاتهم السياسية مع أركان النظام. ودخلت العديد من الأسماء عالم التجارة والأعمال من خلال صداقاتها مع بشار الأسد وماهر الأسد والقادة الأمنيين، منها رامي مخلوف ومحمد حمشو ونادر قلعي وهاشم العقاد وإياد غزال وآخرون. وفي غياب الرقابة الإدارية والإعلامية والمحاكم المستقلة وسيادة القانون، تمكنت طبقة التجار الجديدة، من خلال أساليب

المحسوبية، من التحكم بالعصب التجاري للبلاد. وأدى استشراء الفساد إلى الاستثمار في أعمال تجارية غير منتجة، ارتبط معظمها بالمشاريع العقارية، وبيع الأراضي، والاستثمار في مشاريع سياحية وخدماتية، مما أدى إلى تراجع الأوضاع المعيشية لأعداد متزايدة من السوريين، وغياب فرص العمل الجديدة التي عجزت تلك الاستثمارات عن توليدها لأعداد متزايدة من خريجي الجامعات.

وهكذا أدت جهود التنمية التي ركز عليها بشار الأسد، في غياب القاعدة الأخلاقية الضرورية لمنع الفساد، إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. المفاهيم المحورية مثل "القانون" و"العمل الجماعي" و"المصلحة العامة" مفاهيم لم تشغل حيزاً مهماً في البناء الثقافي أو التجربة الاجتماعية والسياسية السورية الحديثة، بل هي غالباً ما كانت مدعاة للتهكم بعد أن أصبحت جزءاً من خطاب التعبئة النظري الذي يتناقض تناقضاً صارخاً مع التجربة العملية للمواطن السوري. إن تحليلاً سريعاً للمفاهيم المفتاحية في المناهج التربوية والدراسية، وفي الخطاب السياسي والشعبي، تظهر أن مفاهيم "البطل" و"السلطة" و"المجد"، سواء كان مجد الحي أو القبيلة أو القوم، هي المفاهيم التي تحتل المكانة العليا في مخيال الفرد.

ففي حين يجد المراقب في القصص المدرسية والأشعار والروايات الأدبية والخطب السياسية تأكيداً مستمراً على البطولة الخارقة، والقائد الملهم، والفارس الصنديد المطالب بحقه الضائع، لا يكاد الفرد يجد اهتماماً واضحاً في ربط البطولة بالتعاون والعمل الجماعي، أو القيادة بالخدمة العامة، ولا الحق باحترام القانون والخضوع للمبادئ، ولا المجد بتحقيق المصلحة العامة، بل نجد الثقافة الشعبية تقدس الأبطال، وتبحث عن المجد في التفرد بالثروة أو السلطة أو الشهرة، وتجد في القانون قيوداً يلتزم بها الضعيف ويتعالى عليها القوي المهيب.

وتكرست الثقافة الفردية التي تبحث عن السلطة أو الثروة أو الشهرة، وتجعلها قيماً عُليا تتعالى على قيم القانون والمصلحة العامة في ممارسات النخب الحاكمة عبر تاريخ سورية الحديث. فقد بدأ هذا التاريخ بهيمنة أبناء المدن، واعتماد المحسوبيات والولاءات الأسرية والمحلية والحزبية أساساً للتعاون والتناصف، وتميزت تلك الفترة باستعلاء أبناء المدن وتفاخرهم بالحسب والنسب، واعتبار السلطة مكسباً أو مغنماً فردياً، وتنافس أبناء العائلات الإقطاعية وأصحاب المراكز الحساسة في الدولة، على الثروة والسلطة. وتحولت المؤسسة العسكرية إلى لعبة للطامحين، وتتابعت الانقلابات

العسكرية لتحمل إلى قمة السلطة كل مغامر طامع في بناء مجد شخصي. واستمرت العملية بعد استيلاء أبناء القرى، أو "الطبقة الكادحة" ، على السلطة، إذ أصبحت الأخيرة مطية لإعادة توزيع الثروة، من خلال المحسوبيات والعلاقات الشخصية، وأصبح المنصب السياسي والعسكري مدخلاً للإثراء السريع، وبرزت تحالفات بين كبار التجار وأصحاب الثروة من جهة، وأصحاب النفوذ من بين العسكريين ومراكز القوى من جهة أخرى.

ولّد الحكمُ الاستبدادي تشوهات كبيرة في العمل الحزبي السياسي، وظهر على سطح العمل الحزبي ممارسات انتهازية أدت إلى الانقسامات والتشرذمات الحزبية. عصام جركو، الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي، يعترف بهذه الظاهرة التي أصابت تياره الناصري كما أصابت تيارات أخرى، فيقول: «كناصريين ابتلينا بعدة معوقات، الانتهازية الكبيرة، ومحاولة الطمع بالسلطة، والانتماء السابق علق في الناصرية الكثير ممن لم يكونوا فيها، وبسبب عدم وجود فكر سياسي واضح عجز الاتحاد الاشتراكي عن جمع الناصريين، وعندما اجتمعوا عادوا لجاهليتهم الأولى»[١].

---

(١) أبيض وأسود، ص ٢٤.

ثامناً:
المعارضة والثورة السورية

انتظر الشعب السوري كثيراً الإصلاحات السياسية التي دعت إليها المعارضة السياسية، بدءاً بدعوتها النظام إلى رفع قانون الطوارئ الذي أعلنه الانقلابيون العسكريون عام ١٩٦١م، ثم كرسه انقلاب ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣م الذي أعقب جهوداً حثيثة سعت من خلالها المعارضة السياسية إلى إلغائه في عام ١٩٦٢م، وانتهى انقلاب البعث هذا إلى سلسلة من الانقلابات مهدت لحكم العسكر الذي نجح آخر أعضاء اللجنة العسكرية للحزب، حافظ الأسد، في تكريسه. وعادت الصيحات لإلغاء قانون الطوارئ لتصبح مطلباً أساسياً للمعارضة السورية مع عودتها إلى العمل السياسي العلني بعد وفاة حافظ الأسد وتسلم ابنه بشار زمام القيادة.

ومع تيقن المعارضة، بحلول عام ٢٠٠٥م، أن دعوة بشار الأسد إلى استئناف الحياة السياسية الحرة، وإقامة دولة القانون والمؤسسات، لم تكن سوى فقاعة دعائية، بدأت

الأحزاب السياسية الناشطة بتصعيد مطالبها، وأصدرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥م إعلاناً عرف باسم **إعلان دمشق** دعا إلى إنهاء حكم آل الأسد وبدء حياة ديمقراطية. كما طالب الإعلان الذي انضم إليه قيادات المعارضة الكردية السورية بإيجاد حل عادل للقضية الكردية التي أهملها نظام البعث طول سنوات حكمه. وكما أصبح واضحاً اليوم لكل قاصٍ ودانٍ، لم يستجب الأسد لأي من مطالب المعارضة، ولم يختر طريق الحوار لحل الخلافات بين نظامه وقيادات المعارضة، بل سارع إلى اعتقال عدد كبير من السياسيين والناشطين الذي وقعوا على الإعلان.

ردُّ النظام العنيف على كل الدعوات الإصلاحية دفع الإخوان المسلمين إلى الدخول في ائتلاف مع عبد الحليم خدام، الذي أعلن انشقاقه عن الأسد عام ٢٠٠٦م، عرف باسم جبهة الخلاص الوطني. حاولت الجبهة الاستعانة بالقوى الغربية التي دعمت تغيير نظام البعث العراقي، ولكن جهودها باءت بالفشل، وانتهت بخلافات كبيرة بين قطبيها؛ خدام والإخوان، أدت إلى انسحاب الإخوان منها عام ٢٠٠٩م.

كما شهد عام ٢٠٠٥م بدء تحرك المغتربين السوريين لرفد جهود المعارضة السياسية، والدفع باتجاه استئناف

الحياة الديمقراطية ودولة المؤسسات، وأثمرت تحركات الناشطين السياسيين في المهجر إلى قيام عدد من المنظمات المدنية التي عملت على الدفع باتجاه الانفتاح السياسي، وبدء الحوار بين الحكومة والمعارضة. ففي الولايات المتحدة أُعلن في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠٠٥م عن تأسيس المجلس الوطني السوري، الذي شاركتُ شخصياً في تأسيسه مع الصديق النشيط طلال سنبلي، وتشرفتُ برئاسة مجلسه في السنوات الست التي أعقبت إعلان التأسيس. وسعى المجلس السوري الأمريكي إلى تشجيع التحاور بين الحكومة والمعارضة، وشرعنة المعارضة السياسية؛ بتنظيم ندوات تجمع الطرفين؛ فعُقد في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٦م مؤتمر دعي إليه ممثلون عن الحكومة والمعارضة، استجابت له المعارضة ورفضت الحكومة السورية المشاركة فيه. ثم بادر المجلس إلى طرح مبادرة لانفتاح سياسي متدرج، وقمت شخصياً بجهود لبدء حوار بين المعارضة والنظام استجابت لها المعارضة وتهرب منها النظام، رغم تأكيدات أتت من قياداته الأمنية والسياسية على دعمها للمبادرة[1].

---

(١) في لقاء رتبه المحامي بشر عبد المولى، الذي كان أحد المساعدين الإداريين لبشار الأسد، مع مناف طلاس وقياديين آخرين من بطانة الرئيس، تم الاتفاق على ترتيب لقاء لاحق بين قيادة المجلس السوري الأمريكي وبشار الأسد وفريقه السياسي. =

الرفضُ الكامل والمستمر لنظام بشار الأسد في الدخول في إصلاح سياسي، مع الاستمرار بمشروع خصخصة القطاع العام تحت شعار التنمية الاقتصادية، أدى إلى استشراء الفساد وعلى أعلى المستويات، وأدى أخيراً إلى تفجير الأوضاع وبدء الثورة السورية المجيدة من درعا في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١م.

سبقت انفجارَ الثورة إرهاصاتٌ لم يُعِرْها النظام أي اهتمام، تجلت باكراً باحتجاج عفوي في منطقة الحريقة بدمشق في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١م؛ استنكاراً لإقدام الشرطة على ضرب ابن تاجر من تجار المنطقة، مما أثار سخط الناس في السوق، فبدؤوا بالاحتشاد وبترديد عبارات مثل: "الشعب السوري ما بينذل". وتبع ذلك خروج مظاهرة في ١٥ آذار/ مارس استجابة لدعوات مسبقة إلى احتجاجات واسعة تحت شعار "يوم الغضب". خرجت المظاهرة الخاطفة من الجامع الأموي عبر سوق الحميدية، وتحركت إلى ساحة الحريقة، وانفضت بعد نصف ساعة من انطلاقها.

الرفض الشعبي للحالة الراهنة، والرغبة الأكيدة لدى

= لكن ما لبث أن أخلف المفاوضون وعودهم. وأتى ذلك اللقاء بعد تهرب بشار الأسد من لقاء طلبته معه أرسل على إثرها بشر عبد المولى لترتيب اللقاء البديل.

الشباب السوري في تحريك الوضع السياسي الخانق في البلاد، بعد وصول رياح الربيع العربي إلى المدن السورية، عاد إلى تحريك الشارع السوري. فلم تمضِ ٢٤ ساعة على مظاهرة الحميدية حتى خرجت مظاهرة أخرى في ١٦ آذار/ مارس أمام مبنى وزارة الداخلية السورية في ساحة المرجة، شارك فيها ١٥٠ شخصاً، هتفوا بشعارات داعية إلى الحرية. تصدت قوى الأمن للمظاهرة بعنف، وتمكنوا من تفريقها بعد اعتقال ٣٢ من المشاركين فيها.

لم تُثْنِ الاعتقالات الشعبَ الراغب في الحصول على حريته، مدفوعاً بالأمل في أن صراعه مع النظام السوري لن يكون طويلاً، بعد تتابع نجاحات الثورات العربية في إسقاط الأنظمة الاستبدادية التي حكمتها. واستمرت المظاهرات بالخروج في عدد من المدن السورية. ففي يوم ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١م خرجت مظاهرات في أنحاء سورية تحت شعار "جمعة الكرامة". فانطلقت مظاهرة من الجامع الأموي في دمشق، تمكنت قوى الأمن من تفريقها قبل تحركها بعيداً. كما انطلقت مظاهرات مشابهة في مدينتي بانياس وحمص، سارعت قوى الأمن إلى تفريقها.

الصِّدامُ الكبير بين الناشطين وقوى الأمن الذي أجج حركة الاحتجاج في البلاد حصل في مدينة درعا، حيث

خرجت من المسجد العمري مظاهرة كبيرة شارك فيها الألوف احتجاجاً على الاعتقالات والقمع، ورفع المتظاهرون شعارات تندد بالظلم والفساد عموماً، وتوجه إصبع الاتهام إلى رامي مخلوف على وجه التحديد ولتحوله إلى رمز للفساد. واجهت قوى الأمن المظاهرة بالرصاص الحي، وخلفت ٤ قتلى وعديداً من الجرحى. لكن دماء الضحايا وعنف النظام لم يثن الشباب الثائر عن مطالبه، بل أجج غضب السوريين على طول البلاد وعرضها، واشتعلت المظاهرات في أرجاء الوطن مطالبة بإصلاحات جذرية في النظام السياسي.

مع اتساع رقعة المظاهرات، وزيادة أعداد المتظاهرين، أصدر الأسد في ١٩ نيسان/ أبريل أمراً برفع قانون الطوارئ، وإلغاء محكمة أمن الدولة، وسن قوانين تنظم خروج المظاهرات السلمية. وبطريقة مشابهة لكل ما صدر عن قيادة النظام سابقاً؛ هدفت الإجراءات إلى تهدئة الأوضاع والقيام بخطوات شكلية دون الرغبة في الاستجابة الحقيقية لمطالب المتظاهرين المشروعة. فلم تمر ثلاثة أيام على رفع قوانين الطوارئ حتى أعطى الأسد في ٢٥ نيسان/ أبريل أوامره للجيش بالانتشار في المدن السورية لقمع الاحتجاجات. وبالفعل نزلت الدبابات إلى الشوارع في

المدن والقرى السورية، بدءاً من درعا إلى دوما إلى حمص إلى تلكلخ في شمال البلاد. وارتفعت أعداد ضحايا عنف النظام بصورة كبيرة.

قرار نشر الجيش السوري في أقل من أسبوع، بعد رفع قانون الطوارئ، أظهر هزلية النظام في تعامله مع مطالب الشعب، كما أظهر البون الشاسع بين الخطاب والممارسات، واستهتار النظام المخزي بالدستور والقانون؛ ذلك أن قرار إرسال الجيش إلى المدن شكل خرقاً للدستور السوري، ووضع كل أفعال النظام منذ تلك اللحظة خارج الإطار الدستوري. لكن في حقيقة الأمر لم يخرج هذا الخرق الشنيع لقوانين البلاد عن الممارسات المعتادة والخروقات المستمرة التي ارتكبها النظام وأركانه، والتي شكلت المصدر الرئيسي لحالة الفساد التي سادت سورية في عهد الأسد الأب، والتي استمر عليها الابن بعد تفرده بالسلطة.

إصرار النظام على قمع المظاهرات دفعت الناشطين السوريين، والقيادات السياسية، والمغتربين السوريين، إلى التداعي لعقد جملة من المؤتمرات لتنظيم صفوفها والعمل على حصار النظام والضغط عليه دولياً، كان أبرزها مؤتمر أنطاليا الذي عقد في جنوب تركيا في حزيران/ يونيو ٢٠١١م بحضور ٣٠٠ معارض من مختلف أطياف الشعب السوري.

وجرت انتخابات لاختيار هيئة تنفيذية لتمثيل قوى المعارضة، كما أصدر المؤتمر بياناً يدعو الأسد إلى التنحي.

قرار الأسد باستخدام الجيش لمهاجمة المدن والقرى السورية شكل أزمة لدى كثير من الجنود والضباط؛ فمعظمهم أفراد الجيش السوري التحقوا به للدفاع عن الوطن ضد عدو خارجي معتدٍ، لا لقتال أهلهم وأبناء بلدهم. ومع حلول ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١م بدأت سلسلة الانشقاقات عن الجيش النظامي، بانشقاق الملازم أول عبد الرزاق طلاس، الذي أعلن انشقاقه استنكاراً لما أسماه «الممارسات غير الإنسانية واللاأخلاقية». ودعا الملازم طلاس في تسجيل مصور زملاءه العسكريين إلى «الانحياز لمطالب المواطنين». تبع هذا الانشقاق، وفي أقل من يومين، انشقاق المقدم حسين هرموش في ٩ حزيران/ يونيو بعد حملة وحشية على مدينة جسر الشغور، الذي صرح في تسجيل مرئي بأن سبب انشقاقه «قتل المدنيين العزَّل من قبل أجهزة النظام». وجاء الانشقاقان التاليان عقب هجوم شنه مسلحون على حافلات من قوى الجيش والأمن كانت متجهة نحو جسر الشغور، وخلف حوالي ١٢٠ قتيلاً من قوى النظام. وكان رد النظام عنيفاً؛ فقام في ١٣ حزيران/ يونيو بعمليات واسعة لتصفية الجنود المنشقين في جسر الشغور، استخدم فيها الطائرات

العمودية والدبابات لقصف المدينة. وأصيب السكان المدنيون بالهلع، وسارعوا إلى الخروج من مدنهم وقراهم باتجاه الحدود التركية، لتبدأ عمليات اللجوء الواسعة التي بلغت في مطلع ٢٠١٣م نصف مليون لاجئ، ومليوني نازح داخل البلاد.

مع تصعيد النظام لعملياته العسكرية، واستخدام مختلف الأسلحة لمهاجمة القرى والمدن، انتقلت مطالب الثورة الشعبية من الإصلاح إلى إسقاط النظام. وبدأت أصوات المعارضة تطالب المجتمع الدولي بسحب الشرعية من الأسد. ومع حلول ٢٤ حزيران/ يونيو بدأت المطالبات بإسقاط النظام تتسع، وتوافق الثوار على تسمية الجمعة المصاحبة لهذا التاريخ جمعة إسقاط الشرعية. وخرج مئات الألوف في مختلف المدن السورية في مظاهرات عارمة كان أكبرها مظاهرة ساحة الشهداء في حماة، حيث قدر عدد المحتجين في ساحة الشهداء بـ ٢٠٠ ألف.

مع استمرار النظام في هجومه على المدن والقرى الثائرة، وعجز مؤتمر أنطاليا عن تمثيل قوى الثورة في الداخل والخارج، تداعت القيادات السياسية إلى تنظيم مؤتمر الإنقاذ الذي كان من المفترض أن يعقد في إسطنبول والقابون على التوازي، وأن تنقل المناقشات في المدينتين

عبر شبكة التواصل الاجتماعي. وبالفعل عقد المؤتمر في مدينة إسطنبول في الموعد المحدد في ١٦ تموز/ يوليو ٢٠١١م، بمشاركة ٤٠٠ معارض، وبرئاسة هيثم المالح الذي خرج حديثاً من دمشق. لكن أمن النظام علم بخطة المعارضة في عقد مؤتمر في مدينة القابون من ضواحي دمشق، فهاجمت قواته الناشطين الذين اعتصموا بجوار صالة المؤتمر في "جمعة أسرى الحرية" بتاريخ ١٥ تموز/ يوليو فسقط ١٤ شهيداً وعشرات الجرحى بنار قوات الأمن.

مؤتمر الإنقاذ لم يتمكن من إفراز قيادة سياسية تمثل القوى الفاعلة على الساحتين السياسية والثورية، بعد أن تم الالتفاف على العملية الانتخابية، واختيار قائمة فرضها هيثم المالح مع أنها خسرت في العملية الانتخابية أمام قائمة أخرى تمثل ناشطي الثورة. كان مؤتمر الإنقاذ صدمة لكثير من الناشطين الذين عوَّلوا عليه لإيجاد القيادة القادرة على تنظيم صفوف المعارضة في الخارج، ولكنه، مع ذلك، شكل جزءاً مهمّاً من تنامي خبرة المعارضة، وأظهر أن عملية التحول نحو الممارسات الديمقراطية لن تكون سهلة. فالحديث عن الديمقراطية والرغبة في إرسائها بديلاً عن الممارسات الاستبدادية لا يكفي لتحويل المبدأ إلى ممارسة. ولتلافي الأخطاء التي برزت، في مؤتمر الإنقاذ، عقد اجتماع على

هامش المؤتمر لمراجعة ما حدث من أخطاء وتلافيها، واتفق الجميع على أن المقاربة التي اتبعتها المعارضة حتى الآن؛ بإرسال دعوات مفتوحة إلى الناشطين، ولدت حالة من الفوضى التنظيمية، وتم الاتفاق على أن يستبدل بأسلوب الدعوات المفتوحة إلى مؤتمرات المعارضة، الإعدادُ للقاء يحضره ممثلو القوى السياسية والناشطون ذوو المهارات والخبرات التنظيمة والإعلامية، يتم عبره تأسيس مجلس وطني يشكل الوجه السياسي للمعارضة الثورية.

وكان لي شرف قيادة الفريق الذي طور فكرة تأسيس مجلس يمثل المعارضة، والذي أعد النظام الأساسي والبرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري، ثم تواصل مع القيادات السياسية والفنية لاختيار هيئة عامة للمجلس[(١)]،

---

(١) ضم الفريق الذي سمى مبادرته بلقاء التنسيق الديمقراطي، والذي كان لي شرف ترؤسه، العديدَ من الناشطين الحقوقيين من خارج دائرة السياسيين التقليديين، منهم عماد الدين رشيد وعبد الباسط سيدا وأسامة القاضي وفداء المجذوب وحسان الشلبي ووائل مزرا وطلال سنبلي ومنى الجندي ومصطفى صباغ ومعاذ السباعي وآخرون. ووضع الفريق النظام الأساسي للمجلس، والبرنامج السياسي. ثم دخل في تحالف مع فريق آخر ترأسه أحمد رمضان، وضم عبيدة النحاس وياسين النجار وغيرهم، ليشكلوا نواة المجلس التي أعلنت عن تأسيسه يوم ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١١م، وكنت رئيساً للجنته التنظيمية.

وتم فعلاً الإعلان عن تأسيس المجلس في ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١١م من مدينة إسطنبول، كما أعلن أن الهيئة التأسيسية ستقوم بالتفاوض مع القوة السياسية لتسمية أعضاء الهيئة العامة. ولأن الفريق التأسيسي كان راغباً في ضم كل قوى المعارضة، على اختلاف توجهاتها السياسية؛ لتوحيد كلمتها في مواجهة نظام عاتٍ، اجتمع ممثلو الفريق التأسيسي مع قيادات المعارضة التقليدية في الدوحة، والتي ضمت قيادات حزب الاشتراكيين العرب، والاتحاد الاشتراكي العربي، وحزب العمل الشيوعي. لكن هذه المفاوضات لم تؤد إلى تفاهم مع هذه القوى التي اختارت البقاء خارج المجلس، في حين انضم للمجلس إعلان دمشق والإخوان المسلمون والتيار الإسلامي المستقل، وعدد كبير من المستقلين يمثلون مختلف أطياف المعارضة؛ من إسلاميين وليبراليين ويساريين وأكراد وآشوريين وسريان وغيرهم، وأعلن عن استكمال الهيئة العامة في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م.

قوى المعارضة اليسارية التي بقيت خارج المجلس أعلنت في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م عن تشكيل هيئة التنسيق الوطني لقوى المعارضة الديمقراطية في بلدة حلبون من ريف دمشق. تشكلت الهيئة من مجموعة أحزاب يسارية

وكردية. رفضُ قوى اليسار الانخراط في بوتقة المجلس الوطني ولَّد ثنائية منعت المعارضة من الحديث بصوت واحد، وولّد الكثير من حملات التشكيك بين أطراف المعارضة، مما أضعف صوتها في اللقاءات الدولية التي سعت لتوليد دعم دولي لتغيير النظام. واستغلت القوى الداعمة للنظام هذا الانقسام لتبرير دعمها لنظام غاشم أرهق شعبه قتلاً وتدميراً.

بيد أن الثورة السورية حولت الصراع السياسي في سورية، وللمرة الأولى، من صراع نخبوي إلى صراع بين الشعب ونظام الاستبداد الأسدي، فالجذور الشعبية للثورة، وانخراط عدد كبير من الناشطين الحقوقيين فيها، أدى إلى تراجع دور القوى السياسية التقليدية، وزيادة كبيرة لدور الناشطين. وبطبيعة الحال لم تلغِ هذه التطورات دور القوى السياسية التقليدية، لكنها أفرزت حالة جديدة من الاستقطاب مثلت ثنائيةُ المجلس الوطني وهيئة التنسيق شكلاً مهماً من أشكالها. فقد اختارت قيادات إعلان دمشق، والإخوان المسلمون الانضمام للناشطين السياسيين الذين أسسوا المجلس الوطني، وارتضوا لاحقاً، بعد شد وجذب، الاحتكام لآليات قرار ديمقراطية، وإعادة هيكلته في نهاية ٢٠١٢م. أما القوى اليسارية التي أبدت تحفظها على

ما اعتبرته سيطرة لقوى سياسية محسوبة على التيار الإسلامي العريض، وحاولت خلال المفاوضات التي عقدت بين ممثلي المجلس والقوى السياسية التقليدية في الدوحة في شهر آب/ أغسطس ٢٠١١م أن تبقي هذه القوى تحت عباءتها؛ بتسليم القيادة للمعارضين التقليديين، وإعطاء الناشطين السياسيين حضوراً رمزياً في المكتب التنفيذي المقترح. وعندما عجزت قيادات هيئة التنسيق عن الهيمنة الكاملة على المجلس اختارت تشكيل تنظيمها الخاص الذي أعلن يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م.

ومع تزايد الانشقاقات وتصعيد العنف ضد المدن، بدأت لجان التنسيق الثورية تتحول بالتدريج إلى مجموعات مسلحة تعمل على صد الاعتداءات العسكرية ضد المدنيين. وفي ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١١م أعلن رياض الأسعد من داخل مخيم للعسكريين السوريين في جنوب تركيا قرب الحدود السورية تشكيل الجيش السوري الحر. واستمرت الكتائب والمجالس الثورية التي شُكِّلت في تطوير أطرها التنظيمية والدخول في تنظيمات أوسع، والتي أخذت شكلها المتقدم في المجالس الثورية للمحافظات، وتوحدها أولاً جميعاً في القيادة العسكرية المشتركة التي شكلت في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢م، ثم في هيئة الأركان العامة للقوى العسكرية

والثورية المشتركة التي أعلن عن تأسيسها في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢م.

بدأت المعارضة سريعاً بالعمل لمحاصرة نظام الأسد وعزله سياسياً ودبلوماسياً، ومنع قيادات النظام من التحركِ خارجِ البلاد واستخدامِ شبكة الشركات الخاصة التي يملكها الأسد وحلفاؤه لتمويل الحرب التي شنها على الشعب السوري. وأدت جهود المعارضة إلى سلسلةٍ من المواقف السياسية، دفعت العديد من القوى الإقليمية والدولية إلى سحب سفرائها من سورية، ومقاطعة قطاعات إنتاجية وتجارية استخدمها النظام لتمويل الحرب، مثل قطاع النفط. وتمكنت الشبكة الكبيرة من الناشطين من توثيق أحداث الثورة وجرائم النظام الذي لم تتمكن آلته الإعلامية من إخفاء حقيقة ما يجري على الأرض، على الرغم من الإمكانات الهائلة التي وضعها للقيام بحملات التضليل الإعلامي. وفي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر اتخذت الجامعة العربية قراراً بتعليق عضوية سورية في الجامعة، خلال اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب بأغلبية ساحقة (لم يعترض على القرار سوى نظام الأسد واليمن ولبنان، وامتنع العراق عن التصويت). وأشارت مذكرة القرار إلى أن المقاطعة أتت نتيجة عدم التزام سورية بالمبادرة العربية التي تنص على وقف قمع المحتجين.

الصراع بين المعارضة والنظام مستمر بعد أن أخذ شكل المواجهة العسكرية، وهو في أَوْجِه بعد إدخال النظام الطيران العسكري والصواريخ بعيدة المدى إلى ساحة المعركة في محاولة لإيقاف زحف كتائب الجيش الحر. هذا الصراع خلف الكثير من الضحايا، والدمار في الممتلكات، وحول الحياة إلى جحيم في العديد من المناطق السورية. كما أدى إلى زيادة القوى التي تأخذ موقفاً متطرفاً، وتسعى إلى تحويل الثورة إلى صراع طائفي. لكن هؤلاء ما زالوا مجموعات قليلة غير قادرة على التأثير في مسار الثورة، وما زال خطاب الثورة يؤكد ثوابتها الأصلية: إقامة مجتمع حر تعددي ضمن دولة المواطنة والقانون، يخضع الجميع فيها للقانون، ويمتلك المواطنون القدرة على مساءلة السلطة السياسية.

المعارضة السورية عززت من وحدتها بتأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في الدوحة، الذي أعلن عنه بعد مفاوضات صعبة في الدوحة في ١١كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢م. بيد أن دخول القوى السياسية المتعددة، على اختلاف ألوانها ومشاربها، لم يؤد إلى رفع الفاعلية السياسية إلى المستوى المطلوب؛ فلا يزال الائتلاف يعاني التزاحمَ السياسي، والتنافس بين الناشطين على الصفوف الأولى، كما يعاني ضعفَ العمل المؤسسي،

وغياب القدرات التنظيمية، وضعف التخطيط، مما يبطئ من حركة سيره، ويقلل من فاعليته.

النزوعُ الفردي، وغيابُ الثقة بين القيادات السياسية، وضعف التشاور، والاستفادة من القدرات المتوافرة لدى قيادة الائتلاف، يمكن تفسيره في ضوء التصحر السياسي الطويل تحت حكم الحزب الواحد، ولكنه أيضاً يعكس – بصورة مقلقة- الثقافة السياسية التي لم تتغير كثيراً، مع أن قرناً من الزمن قد مر على الحياة الحزبية في سورية الحديثة، الأمر الذي يقلل من أخطار الضعف التنظيمي ويخفف من تأثيره السلبي في مسار الثورة، حرص قيادات المعارضة على استقلال القرار الوطني، وإصرارها على وضع المصلحة السورية في قمة أولوياتها، مع أن الضغوط الدولية كبيرة ومستمرة.

ولكن الائتلاف الحريص على استقلالية القرار الوطني، يواجه اليوم تراجعاً واضحاً في الدعم الدولي والإقليمي، وحاله في هذا الأمر كحال المجلس الوطني السوري الذي واجه موقفاً دولياً مشابهاً؛ نتيجة دفعه بورقة عمل وطنية، ورفضه تمرير مواقف تتعارض مع المصلحة الوطنية.

ثمة غباشة في المشاهد الممكنة للصراع، وكيفية إنهاء نظام الأسد؛ نتيجة للمفارقة التي تجعل نظاماً منبوذاً دولياً

يلقى دعماً كبيراً غير محدود من حلفائه، في حين يفتقد ممثلو الشعب السوري المنتفض الحد الأدنى من الدعم الضروري لحسم الصراع على الأرض. الشيء الأكيد أن إصرار أحرار سورية، وقيادات الائتلاف الوطني الممثلة للثورة، يزداد باطراد مع تزايد الهمجية التي يبديها بشار الأسد وقواده في مواجهة الشعب السوري المظلوم، التي أقل ما يمكن أن يقال فيها إنها جرائم حرب بامتياز.

تاسعاً:
آفاق المستقبل السياسي لسورية

مضى قرن من العمل السياسي والحزبي أعطى المعارضة السورية الكثير من التجارب السياسية التي يمكن أن ينبني عليها مستقبل أفضل يؤسس على مكامن القوة، ويعمل على تجنب سقطات الماضي وزلاته. وتخلل مسيرة المعارضة على مدار القرن ثورات قليلة ومتباعدة حركت الشارع السوري، وشكلت منعطفات مهمة في تحديد ملامح الحياة السياسية السورية المعاصرة، لعل أبرزها الانتفاضة ضد تسلط العثمانيين الجدد عام ١٩١٦م التي عرفت باسم الثورة العربية الكبرى، والثورة السورية الكبرى ضد تقسيم سورية إلى دويلات عام ١٩٢٥م، وانتفاضة الاستقلال عام ١٩٤٥م، وأخيراً ثورة الحرية والكرامة التي انطلقت في مطلع عام ٢٠١١م والتي ما زلنا نعيش أحداثها إلى يومنا هذا.

ثورة الحرية والكرامة من أصعب الثورات التي مرت على سورية، وأكثرها ضحايا وآلاماً. فهي تواجه نظاماً همجياً

عاتياً، تأسس على عبادة الفرد، وترويض المواطنين باستخدام أشد أساليب القمع قسوة. يواجه الشعب السوري نظاماً مدعوماً عالمياً، استطاع أن يحشد تأييداً من قوى دولية وإقليمية، باللعب على المتناقضات السياسية الكثيرة في منطقة الشرق الأوسط. عمل نظام الأسد على اكتساب تأييد إيران بتحوله إلى ممر لدعم حزب الله والمساهمة في تحقيق المشروع الإيراني التوسعي في الوطن العربي، على الرغم من التناقض الكبير بين نهج نظام الأسد الذي يقوم على العلمانية الإقصائية، والذي حارب الأحزاب الدينية في سورية لعقود طويلة، والدولة الدينية ذات التوجه الشيعي التي أقامتها الجماعات الدينية في إيران. وبالمثل؛ اشتهر النظام الأسدي بخطاب سياسي مُعادٍ للصهيونية، بل مُعادٍ حتى للدين اليهودي، لكنه عمل في الوقت نفسه على صيانة الحدود الإسرائيلية، ومنع أي نشاطات عسكرية على الجبهة الإسرائيلية منذ أن تمكن حافظ الأسد من السيطرة على السلطة في منتصف السبعينيات.

نظام الاستبداد آيل إلى السقوط والانهيار، عاجلاً أم آجلاً، وهو يستفيد حالياً من الضعف التنظيمي والسياسي للمعارضة، كما يستفيد من الدعم الإيراني والروسي الكاملين من جهة، ومن تردد الغرب في دعمه للثورة السورية، وتخوفه

من الرموز الإسلامية التي تملأ خطاب الثورة وممارساتها وطقوسها، من جهة أخرى. مخاوف الغرب لا تتوقف على المظاهر الإسلامية للثورة، بل تتعلق بموقف المعارضة بكل أطيافها من القضية الفلسطينية، والتزام المعارضة السورية بالحق الفلسطيني. ومن ثم فإنه من الصعب التكهن بزمن انهيار النظام وكيفيته. ما هو واضح وأكيد أن النظام لن يكون قادراً على قيادة البلاد في المرحلة القادمة، سواء فقَد السيطرة على الكتائب الموالية له وانهار عسكرياً، أم تمكن من الاحتفاظ بتماسكه العسكري فانهار اقتصادياً وإدارياً. بطبيعة الحال، فإن استمرار الصِّدَام العسكري في سورية إلى وقت طويل سيؤدي إلى إعادة ترتيب المنطقة برمتها، وسيكون له تداعيات سياسية كبيرة على التركيبة السياسية في دول الجوار، وبشكل خاص المشرق العربي، من العراق إلى لبنان إلى الأردن، سيكون من الصعب تحديد ملامحها. لكن التطورات السياسية في هذه البلدان، والتفاعل الكبير بين الثورات العربية، يؤكد التلاحم المصيري لشعوب المنطقة على العموم.

انهيار نظام الأسد لا يعني بالضرورة الانتقال الآني والكامل من تجربة الاستبداد إلى مجتمع القانون والمؤسسات، أو ما أسماه الكواكبي قبل قرن ونيف الشورى

الدستورية؛ فالثقافة السورية لم تتمكن حتى الآن من تطوير فهم عميق، والتزام راسخ بالقيم الضرورية لقيام حياة شورية أو ديمقراطية. ذلك أن الديمقراطية في جوهرها لا تقوم على جملة من الطقوس والممارسات، بل على مجموعة من القيم الراسخة في النفس إلى حد الإيمان الوجداني العميق، كما أن السوريين يفتقدون مهارات سياسية عديدة، لعل أهمها مهارات "القيادة والاتباع".

القيادة والاتباع ما زالت تحدياً كبيراً يواجه العمل السياسي؛ لأن الثقافة السياسية السورية لم تكتشف بعد قيم التفويض والتشاور والعمل بروح الفريق، والسوريون لا يُجيدون فن الاتباع؛ لأنهم يتعاملون مع القيادة بأنساق متقابلة ومتناقضة. فهم بين ممارسة "العشق" والانقياد الكامل للقائد، والدفاع عن كل أقواله وأفعاله دفاع المريد، وبين ممارسة التمرد والتنافس المحموم مع كل من يتولى القيادة، والسعي إلى تقويض مكانته لدى ارتكابه أي خطأ. ومع ذلك، وعلى الرغم مما ذكرت، أو ربما بسببه، فإن الثورة ستولد أحراراً في خضم الصراع مع الاستبداد، لكنها ستحتاج إلى وقت إضافي بعد سقوط النظام، قد يطول أو يقصر، لتصنع من الأحرار مواطنين حقيقيين.

الثوار والناشطون الأحرار الذين يقودون الصراع من

أجل الحرية في سورية، ينتمون إلى خلفيات سياسية واجتماعية وعقدية مختلفة، وهم -لذلك- يحملون تصورات مختلفة حول طبيعة المجتمع السياسي الذي يسعون إلى إنشائه، وبعض هذه التصورات لا ترتبط بالحياة الديمقراطية من قريب أو بعيد. لكن الديمقراطية -التي تقوم على اشتراك المواطنين في المسؤولية العامة وخضوعهم لقرار الشورى الملزم لهم جميعاً- قادمة؛ لأنها النظام الوحيد الذي يسمح بقيامه مجتمع الأحرار. فلا علاقة بين الأحرار إلا علاقة المساواة في الحقوق الواجبات العامة، ولا تمايز بينهم في المسؤوليات السياسية إلا بتفويض لمن ارتضى منهم الخضوع إلى المساءلة.

فشل الديمقراطية في سورية رغم وجود كل عناصرها الإجرائية، من مجلس للنواب وانتخابات دورية وتعددية حزبية وصحافة مستقلة، يظهر أن الإجراءات الديمقراطية لا تعدو أن تكون ممارسات فارغة إذا لم تستند إلى قناعات عميقة وراسخة. كذلك لا يمكن لنظام شوري (ديمقراطي) أن يقوم ما بقي حبيس حسابات فردية ذات آفاق محدودة لا تتجاوز مجد الفرد أو منفعة الدوائر الأسرية والحزبية والجهوية التي تحيط به وتبادله المنافع. لذلك فإن ضعف الأساس الأخلاقي والقيمي للخطاب الديمقراطي (الشوري)

سبب رئيسي، إن لم يكن السبب الوحيد، لفشل الأحزاب السورية في تحقيق مشاريع وطنية، وانكفائها على مشاريع شخصية وجهوية. هذه الحالة وصفها بدقة أحد أقطاب السياسة الوطنية في منتصف القرن الماضي، السياسي المستقل والمخضرم خالد العظم عندما كتب في مذكراته: «ما كانت الأحزاب السورية في الواقع سبيلاً إلى جمع أصحاب العقيدة الواحدة أو حتى العقائد المتقاربة من أجل العمل على تنفيذ مبادئ معينة أو سياسة معينة. وإذا درسنا تاريخ هذه الأحزاب وأسباب تأليفها، وجدنا أنها كانت مجرد تجمعات حول شخص أو بضعة أشخاص كنواة تبدأ بالتضخم ثم تنتهي- في غالب الأحيان- إلى زوال»[١].

الثورة السياسية ستحتاج، لتحقيق نجاحات عملية على أرض الواقع، إلى ثورة ثقافية واجتماعية وأخلاقية، كما أنها ستتطلب بروز حركة اجتماعية واسعة تلتزم بمبادئها وتحولها إلى منظومة عقدية مرتبطة بمعنى الحياة وغاياتها، أي إنها ستحتاج إلى حركة حضارية إنسانية ذات عمق وجداني أخلاقي. ومن هنا تأتي أهمية بروز حركة ذات جذور إسلامية وتوجهات إنسانية على ساحة العمل السياسي السوري.

---

(١) من مذكرات خالد العظم، نقلاً عن أبيض وأسود، ص ٣٧.

الوصول إلى حركة اجتماعية ذات عمق وجداني وأخلاقي في مجتمع ذي أغلبية مسلمة يؤكد أهمية الإسلام الوسطي المنفتح. تطويرُ تفسيرٍ إنساني وتقدمي للرسالة الإسلامية مدخل طبيعي لإحداث تغيير ثقافي عميق، يؤكد دور الإسلام بوصفه قوة محورية في معركة تكريس منجزات الثورة، وبالتحديد تحرير إرادة الإنسان السوري وإعادة ثقته بدوره الحضاري ورسالته الإنسانية، وتوظيف الطاقة الروحية في عمليات تطوير مستقبل البلاد. سورية تحتاج إلى حركة إصلاحية تتبنى القيم الإنسانية التي تشكل عصب الرؤية الكلية للرسالة الخاتمة: المساواة، الشورى، العدالة، المساءلة، المسؤولية الأخلاقية، المصلحة العامة، الحرية الدينية، التكافل الاجتماعي، وغيرها من القيم الأخلاقية التي تشكل نواة للفعل السياسي المؤسس لدولة القانون، والنظام الديمقراطي، والتعددية العقدية. بمعنى آخر، المطلوب قيام حركة اجتماعية سياسية تتبنى قيم الإسلام الأخلاقية، ولكنها تتحيز للإنسان والكرامة الإنسانية على الإطلاق، وتسعى إلى تقديم رؤية حضارية تقدمية.

إن الوصول إلى ثقافة الشورى والديمقراطية يحتاج إلى إصلاح ثقافي عميق، ومن ثم إلى إصلاح ديني يعيد دور الإنسان الأخلاقي في تنظيم الحياة وتطويرها. أوربا التي

تبنت نظاماً سياسياً ديمقراطياً أعادَ ترتيب المجتمع الإقطاعي الهرمي الذي ساد في عصور الانحطاط، لم تؤسسه من خلال تنظير فكري فقط، بل احتاجت إلى حركة إصلاح ديني أعاد تفسير المسيحية بعيداً عن هيمنة الكنيسة ووساطة الطبقة الدينية، طبقة القساوسة. فكان جوهر الإصلاح الديني في أوربا التأكيد على تساوي المؤمنين، ورفض وساطة القساوسة. فرفع مارتن لوثر شعار "كلنا قساوسة" ؛ لتأكيد المساواة بين أتباع المسيح ورفض الوصاية الكنسية. وبالمثل أعادت حركة الإصلاح الديني قراءة المسيحية لتؤكد المسؤولية الأخلاقية للإنسان الغربي.

الإصلاح الثقافي الذي يشمل الثقافة السياسية يجب أن يسعى إلى إعادة تأكيد أهمية قيم الحرية والقانون والمسؤولية الاجتماعية والمصلحة العامة واحترام التعدد أساسي، وهو لذلك ضروري لتجاوز نزعات التسلط والفردية والوصولية والانتهازية التي حكمت العلاقات السياسية خلال القرن الماضي. وهذا سيتطلب بروز قيادة وطنية أخلاقية تعمل على إيجاد الشروط البنيوية والثقافية والتعليمية الضرورية لإنجاز الإصلاح المطلوب. الخبرة الحزبية والسياسية الطويلة المليئة بلحظات النجاح ولحظات الإخفاق، تشكل عاملاً إيجابياً مساعداً في إثراء الخبرة

الإصلاحية. وعلى الرغم من وجود اختلافات عديدة في الرؤية العامة لمستقبل سورية بين القوى السياسية، إلا أن الجميع يدرك، بعد عقود من الاستبداد المطلق، أن الحرية ضرورة أخلاقية وسياسية.

لقد أظهرت المعارضة خلال سنتين من الصراع أنها متفقة على مبادئ الديمقراطية والتعددية والحريات المدنية، لذلك قامت بتحديد رؤيتها في وثيقتين وقعتهما قوى المعارضة في اجتماع القاهرة الذي عقد في خريف ٢٠١٢م. هذا لا يعني أن المعارضة السياسية والثورية لن تواجه تحديات ميدانية، وربما محاولات لإجهاض ثورتها أو اختطافها، لكن مثل هذه المحاولات ستواجَه بموقف شعبي موحد رافض لمثل هذه المحاولات، خاصة أن الثورة قد حررت الشعب السوري من عقدة الخوف التي زرعها نظام الاستبداد خلال عقود ثلاثة من الترويع الأمني وأزالتها الثورة خلال الشهور الثلاثة الأولى من انتفاضة الشعب السوري المباركة.

الأحداث المفصلية منذ الاستقلال الأول حتى الثورة

١٩٠٩ - ٢٠١٠م

التاريخ	الحدث
١٩٠٩م	أسس عدد من الطلاب العرب من بلاد الشام جمعية العربية الفتاة في باريس رداً على سياسات التتريك التي تبنتها جمعية الاتحاد والترقي في إسطنبول عقب خلع السلطان عبد الحميد الثاني. ونظمت الجمعية المؤتمر العربي الذي عقد في باريس عام ١٩١٣م ودعا إلى استقلال الولايات العربية. من أبرز قادة الجميعة عوني عبد الهادي من فلسطين ومحمد بعلبكي من لبنان وجميل مردم بك من سورية.
٢١ آب/ أغسطس ١٩١٥م في بيروت ٦ أيار/ مايو ١٩١٦م في دمشق	القائد العثماني جمال باشا يعدم معارضين لسياسات حكم حزب الاتحاد والترقي العثماني في ساحة البرج في بيروت وساحة المرجة في دمشق شنقاً.
١٠حزيران/ يونيو ١٩١٦م	**انطلاق الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي.**
١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨م	دخول الجيش العربي بقيادة فيصل بن الحسين إلى دمشق، وانتهاء الحكم العثماني في بلاد الشام.
٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠م	**معركة ميسلون، واستشهاد قائد الجيش العربي يوسف العظمة، وثلة قليلة معه خرجت لملاقاة الجيش الفرنسي القادم من لبنان، بعد معركة غير متكافئة.**

التاريخ	الحدث
٢٥ تموز/ يوليو ١٩٢٠م	دخول القوات الفرنسية إلى دمشق، وبدء مرحلة الاستعمار التي استمرت ٢٦ عاماً.
١٩٢٤م	فؤاد الشمالي يؤسس الحزب الشيوعي في بيروت.
١٩٢٥م	الثورة السورية الكبرى تندلع بقيادة سلطان الأطرش في جبل العرب، وحسن الخراط في دمشق، وإبراهيم هنانو في حلب، احتجاجاً على قرار فرنسا بتقسيم سورية إلى دويلات.
١٩٢٧م	تأسيس الكتلة الوطنية من قبل عدد من السياسيين السوريين الذين قادوا لاحقاً معركة الاستقلال عن فرنسا، وفي مقدمتهم هاشم الأتاسي وشكري القوتلي وعبد الرحمن الشهبندر وناظم القدسي ورشدي كيخيا.
١٩٣٠م	تسلم خالد بكداش رئاسة الحزب الشيوعي عن عمر يناهز ٢٤ سنة، ونقل مركز الحزب من بيروت إلى دمشق. وبقي خالد بكداش زعيماً للحزب حتى وفاته عام ١٩٩٤م.
١٩٣٦م	إضراب شامل دعت إليه الكتلة الوطنية؛ للضغط على حكومة الانتداب لإعلان استقلال سورية، دام ستين يوماً (٨ كانون الثاني/ يناير إلى ٨ آذار/ مارس). وشمل الإضراب دمشق، وعدة أسابيع في المدن الأخرى، ولم تستطع سلطة الانتداب إنهاء الإضراب، فبدأت بالتفاوض مع هاشم الأتاسي زعيم الكتلة الوطنية.

التاريخ	الحدث
١٩٣٦م	أعلن أنطون سعادة عن تأسيس الحزب القومي السوري في بيروت، وبقي على رأسه إلى حين إعدامه عام ١٩٤٩م.
١٩٣٨م	عثمان الحوراني يؤسس حزب الشباب الذي تحول لاحقاً إلى الحزب العربي الاشتراكي بعد انضمام أكرم الحوراني له.
١٩٣٩م	مظاهرات عمت سورية احتجاجاً على اقتطاع لواء إسكندرون وضمه إلى تركيا.
١٩٤٥م	تأسيس جماعة الإخوان المسلمين بزعامة مصطفى السباعي.
١٩٤٥م	انتفاضة الاستقلال، خرجت مظاهرات عمّت دمشق ومدناً سوريّة أخرى؛ كحمص وحماة واللاذقية، وامتدت لتشمل صدامات مسلحة مع سلطة الانتداب الفرنسي على سورية، التي بادرت إلى قصف دمشق بالمدفعية الثقيلة واحتلال مبنى البرلمان، انتهت باتفاق الجلاء مع القيادة الفرنسية.
١٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٦م	**استقلال سورية وجلاء الجيش الفرنسي.**
١٩٤٦م	تأسيس حزب الكتلة الوطنية بزعامة هاشم الأتاسي وشكري القوتلي.
١٩٤٧م	تأسيس حزب الشعب في حلب بزعامة عبد الرحمن الشهبندر ورشدي كيخيا.
١٩٤٧م	تأسيس حزب البعث بزعامة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار.
١٩٤٨م	الإعلان عن تأسيس الحزب العربي الاشتراكي برئاسة أكرم الحوراني.

الحدث	التاريخ
حسني الزعيم يقود أول انقلاب عسكري ويعزل شكري القوتلي، ويعين محسن برازي رئيساً للحكومة بدلاً عنه.	٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٩م
الزعيم يسلم أنطون سعادة إلى حكومة رياض الصلح بعد لجوء الأخير إلى دمشق. تسارع حكومة الصلح إلى إعدامه خلال ٢٤ ساعة.	٦ تموز/ يوليو ١٩٤٩م
العقيد سامي الحناوي يقود انقلاباً ضد الزعيم، ويأمر بإعدامه مع رئيس وزرائه، ويعيد الحكم للقيادات السياسية المدنية.	١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٩م
فوز حزب الشعب بمعظم مقاعد مجلس الشعب بعد انسحاب حزب الكتلة الوطنية وانتخاب هاشم الأتاسي رئيساً، ومعروف الدواليبي رئيساً للوزراء.	١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩م
الزعيم أديب الشيشكلي يقود انقلاباً على حكومة هاشم الأتاسي التي انتخبت.	١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩م
إقرار دستور جديد للبلاد.	١٩٥٠م
الشيشكلي يقود انقلاباً ثانياً، وينهي الحكومة المدنية بحل مجلس الشعب، ويستبد بالسلطة.	١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١م
اندماج حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي لتشكيل حزب البعث العربي الاشتراكي الذي قاده ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني.	١٩٥٢م
انقلاب عسكري ينهي حكم الشيشكلي، قاده مصطفى حمدون من حلب بإيعاز من أكرم الحوراني، ثم انضم إليه رئيس الأركان شوكت الشقير.	٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٤م

التاريخ	الحدث
٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٥م	اغتيال عدنان المالكي، وتوجيه التهمة للرقيب محمد مخلوف مع ثلاثة ضباط شرطة من الحزب السوري القومي بالقتل. كما اتهم غسان جديد، الأخ الأكبر لصلاح جديد، بالقتل.
١ شباط/ فبراير ١٩٥٨م	إعلان الوحدة بين سورية ومصر، وتنازل شكري القوتلي عن الرئاسة لجمال عبد الناصر. حل جميع الأحزاب السياسية استجابة لشروط عبد الناصر.
٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١م	عبد الكريم النحلاوي يقود انقلاباً ينهي مشروع الوحدة مع مصر، ويعيد الحياة النيابية.
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١م	انتخاب ناظم القدسي رئيساً للجمهورية العربية السورية، ومعروف الدواليبي رئيساً للوزراء، ومأمون الكزبري رئيساً لمجلس النواب، بعد فوز حزب الشعب بالأغلبية النيابية.
٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٢م	النحلاوي ومجموعته تقوم بانقلاب جديد لمنع إنهاء قانون الطوارئ وإطلاق الحريات السياسية والمدنية الذي أقره المجلس النيابي وأدى إلى استقالة حكومة الدواليبي.
٣١ آذار/ مارس ١٩٦٢م	انقلاب مضاد قاده ضباط ناصريون وبعثيون بإيعاز من اللجنة العسكرية لحزب البعث، يقودهم جاسم علوان في حلب، ولؤي الأتاسي في دير الزور. أدى الانقلاب المضاد إلى اتفاق أخرج النحلاوي والأتاسي وعلوان من الجيش.

التاريخ	الحدث
أيار/ مايو ١٩٦٢م	عفلق يستعيد سيطرته على الحزب، ويطرد الحوراني في المؤتمر الخامس الذي عقده الحزب في حمص. لكن المؤتمر شهد توتراً بين القيادة القومية التي يسيطر عليها عفلق والقيادة القطرية التي كانت أكثر التصاقاً بقواعد الحزب في سورية.
٨ آذار/ مارس ١٩٦٣م	**انقلاب عسكري دبرت له اللجنة العسكرية للبعث، بالتحالف مع زياد الحريري، وتسلم حزب البعث مقاليد السلطة.**
٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٦٣م	تسريح زياد الحريري مع ٢٥ ضابطاً من أنصاره. وتعيين أمين الحافظ رئيس مجلس قيادة الثورة بعد أن رفض لؤي الأتاسي تولي المنصب.
٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦م	صلاح جديد يقود انقلاباً على محمد عمران وأمين الحافظ، رفاقه في اللجنة العسكرية، بعد محاولة عمران نقل ضباط مناصرين له، وهم أحمد سويداني وعزت جديد وسليم حاطوم. وتم نقل السلطات من القيادة القومية إلى القيادة القطرية التي يسيطر عليها صلاح جديد، واعتقال عدد من قياداتها، منهم شبلي العيسمي ومنصور الأطرش. في حين غادر عفلق إلى بيروت.
٦ حزيران/ يونيو ١٩٦٧م	حرب الأيام الستة وسقوط الجولان بأيدي القوات الإسرائيلية.
١٩٧٠م	انشقاق إخوان دمشق عن إخوان الشمال (حمص وحماة واللاذقية وحلب) نتيجة خلاف حول استراتيجية التعاطي مع نظام البعث.

التاريخ	الحدث
٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠م	الحركة التصحيحية، واستيلاء حافظ الأسد على السلطة بعد اعتقال صلاح جديد ونور الدين الأتاسي.
١٩٧٢م	رياض الترك ينشق عن خالد بكداش ويؤسس الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي. وانشق معه العديد من ناشطي الحزب، من أشهرهم ياسين الحاج صالح وجورج صبرا وعبد الله التركماني.
١٩٧٣م	انتخاب حافظ الأسد رئيساً للجمهورية، وإقرار الدستور الذي يعلن حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع.
٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣م	الحرب مع إسرائيل واستعادة مدينة القنيطرة بعد تدميرها.
حزيران/ يونيو ١٩٧٦م	الجيش السوري يتدخل في لبنان إلى جانب قوى اليمين المسيحية ضد تحالف اليسار اللبناني والقوى الفلسطينية.
١٩٧٨م	مجموعات منشقة عن الإخوان المسلمين بقيادة مروان حديد وعبد الستار الزعيم تبدأ عمليات مسلحة ضد النظام وأركانه.
٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٠م	محاولة اغتيال فاشلة ضد حافظ الأسد، وارتكاب سرايا الدفاع التابعة لرفعت مجزرة في سجن تدمر، وإعداد القانون ٤٩ الذي يقضي بالإعدام على منتسبي الإخوان المسلمين، الذي صادق عليه مجلس الشعب في ٧ تموز/ يوليو من العام نفسه.
٣ شباط/ فبراير ١٩٨٢م	قوات النظام ترتكب مجزرة في مدينة حماة، وتنهي الصراع المسلح مع الإخوان المسلمين.

التاريخ	الحدث
١٤ آذار/ مارس ١٩٨٤م	رفعت أسد يفشل في الاستيلاء على السلطة وإزاحة حافظ، ويتم إبعاده عن سرايا الدفاع وتجميد سلطاته، ليخرج في ٢٨ أيار/ مايو للإقامة في الخارج.
١٩٩٠م	القوات السورية تسحق قوات عون، وتحكم السيطرة على لبنان.
١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٠م	بشار الأسد يتولى السلطة، ويلقي خطاب القسم الذي يعد فيه بالإصلاح وإطلاق الحريات.
٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٠م	رياض سيف يطلق منتدى الحوار الوطني معلناً بدء نشاط المنتديات السياسية التي بلغ عددها ٢١ مع حلول ٢٠٠١م، في أجواء من التفاؤل ببدء مرحلة إصلاح في سورية عرفت باسم ربيع دمشق.
أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠م	عودة الحزب السوري القومي الاجتماعي للنشاط العلني.
صيف ٢٠٠١م	بدء عمليات قمع ربيع دمشق بسلسلة من الاعتقالات شملت مأمون الحمصي ورياض الترك ورياض سيف.
تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥م	توقيع قيادات سياسية معارضة على إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الذي دعا إلى إنهاء حكم آل الأسد وبدء حياة ديمقراطية.
حزيران/ يونيو ٢٠٠٦م	تشكيل جبهة الخلاص الوطني من تحالف الإخوان وعبد الحليم خدام وقوى معارضة ليبرالية.

التاريخ	الحدث
١٥ آذار/ مارس ٢٠١١م	مظاهرة في سوق الحميدية في دمشق تدعو إلى الحرية والمساواة والديمقراطية.
١٧ آذار/ مارس ٢٠١١م	اعتصام أمام وزارة الداخلية للإفراج عن المعتقلين السياسيين، قمع بالقوة.
١٨ آذار/ مارس ٢٠١١م	اندلاع المواجهات بين المتظاهرين وقوى الأمن في مدينة درعا، وسقوط أول شهداء الثورة السورية.

الأحداث المفصلية للثورة السورية

٢٠١١ - ٢٠١٢م

التاريخ	الحدث
١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١م	اشتعلت مُظاهرات عفوية استنكاراً لإقدام الشرطة على ضرب ابن تاجر في منطقة الحريقة في دمشق، مما أثار سخط الناس في السوق، فبدؤوا بالاحتشاد وبترديد عبارات مثل: "الشعب السوري ما بينذل".
١٥ آذار/ مارس	خرجت مظاهرة يوم الأربعاء الذي سمي بيوم الغضب من الجامع الأموي، استجابة لدعوات على الفيس بوك عبر سوق الحميدية، وتحركت إلى ساحة الحريقة، وانفضت بعد نصف ساعة من انطلاقها.
١٦ آذار/ مارس	تظاهر حوالي ١٥٠ شخصاً أمام مبنى وزارة الداخلية السورية في ساحة المرجة، وهتفوا مطالبين بالإفراج عن المعتقلين السياسيين. قام الأمن سريعاً بتفريق المظاهرة واعتقل ٣٢ شخصاً.

التاريخ	الحدث
١٨ آذار/ مارس	خرجت مظاهرات في المدن والقرى السورية في جمعة سميت "جمعة الكرامة". وخرجت مظاهرات في دمشق من الجامع الأموي تم احتواؤها بسرعة من قبل الأمن والشبيحة. كذلك انطلقت مظاهرات في مدينة بانياس وأمام جامع خالد بن الوليد في مدينة حمص، فرقتها قوى الأمن بعنف. وخرجت كذلك مظاهرات كبيرة في مدينة درعا شارك فيها مئات الألوف احتجاجاً على الاعتقالات والقمع. وندد المتظاهرون برمز الفساد رامي مخلوف. ووجهت المظاهرات بالرصاص الحي وسقط قتلى وجرحى.
١٩ نيسان/ أبريل	بشار الأسد يأمر برفع قانون الطوارئ وإلغاء محكمة أمن الدولة وسن تنظيم للمظاهرات السلمية.
٢٥ نيسان/ أبريل	إعطاء الأوامر للجيش السوري لقمع الاحتجاجات ونشر دباباته في المدن السورية بدءاً بدرعا إلى دوما إلى حمص إلى تلكلخ في إدلب. وارتفاع كبير في أعداد القتلى.
١ حزيران/ يونيو ٢٠١١م	المعارضة السورية تعقد أول مؤتمر واسع في مدينة أنطاليا جنوب تركيا حضره ٣٠٠ معارض من مختلف الأطياف السياسية. وانتخبت هيئة تنفيذية لتمثيل قوى المعارضة. وأصدر المؤتمر بياناً دعي فيه الأسد إلى التنحي.

التاريخ	الحدث
٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١م	بدأت سلسلة الانشقاقات من قبل ضباط في الجيش السوري، بإعلان الملازم أول عبد الرزاق طلاس عن انشقاقه بسبب ما وصفه بـ«الممارسات غير الإنسانية واللاأخلاقية»، ودعا في تسجيل مصور زملاءه العسكريين إلى «الانحياز لمطالب المواطنين».
٩ حزيران/ يونيو ٢٠١١م	انشق المقدم حسين هرموش إثر حملة على مدينة جسر الشغور. وتبع ذلك إعلان هجوم نفذه منشقون عن الجيش النظامي على رجال أمن متجهين نحو جسر الشغور خلّف نحو ١٢٠ من بين قوى الأمن التابعة لنظام الأسد.
١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١١م	استمرار العمليات العسكرية لتصفية الجنود المنشقين في جسر الشغور، واستخدام الهيلوكوبترات والدبابات لقصف المدينة، مما دفع الأهالي إلى الفرار إلى تركيا.
٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١١م	**بدء المطالبة بإسقاط النظام على نطاق واسع في جمعة سميت بجمعة إسقاط الشرعية، وخروج مئات الألوف في مختلف المدن السورية في مظاهرات أكبرها في حماة، حيث قدر عدد المتظاهرين في ساحة الشهداء بـ ٢٠٠ ألف.**
١٦ تموز/ يوليو ٢٠١١م	عقد مؤتمر الإنقاذ الوطني لتوحيد قوى المعارضة بعد فشل مؤتمر أنطاليا بتحقيق ذلك.

التاريخ	الحدث
٢٩ تموز/ يوليو	تأسيس الجيش السوري الحر بقيادة رياض الأسعد.
٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١١م	**الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني السوري في مدينة إسطنبول.**
٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م	أعلن عن توحيد المجلس الوطني السوري لمختلف أطياف المعارضة في يوم واحد، بحيث يضم جميع أطرافها؛ من إسلاميين وليبراليين وأكراد وآشوريين وغيرهم، وبذلك أصبحَ الجهة الوَحيدة الممثلة للمعارضة السورية.
٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م	أعلنت قوى المعارضة اليسارية التي بقيت خارج المجلس تشكيل هيئة التنسيق الوطني لقوى المعارضة الديمقراطية في بلدة حلبون من ريف دمشق.
١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١م	تعليق عضوية سورية في جامعة الدول العربية خلال اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب بأغلبية ساحقة لعدم التزامها بالمبادرة العربية التي تنص على وقف قمع المحتجين، (لم يعترض سوى سورية واليمن ولبنان، وامتنع العراق).
٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢م	الإعلان عن تشكيل "القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية"، والتي تضم جانباً كبيراً من القوى الفاعلة على الأرض في مختلف المحافظات السورية، وذلك بحضور عدد من القيادات السياسية والروحية للثورة في الداخل والخارج.

التاريخ	الحدث
٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢م	الإعلان عن تأسيس هيئة الأركان العامة للقوى العسكرية والثورية المشتركة تحت قيادة اللواء سليم إدريس.
٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢م	إعادة هيكلة المجلس الوطني السوري وتوسيع المشاركة للقوى السياسية والثورية.
١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢م	الإعلان عن تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في الدوحة.

تعقيب

حازم نهار

على مبحث

لؤي صافي

"المعارضة السورية في ميزان الثورة"

لا بدّ في البداية من توجيه الشكر للدكتور لؤي صافي على بحثه القيِّم حول المعارضة السورية، بخاصة ما يتعلق بالإضاءات التي قدمها على نشوء الحركة السياسية في سورية في أواخر العهد العثماني وخلال الاحتلال الفرنسي، إضافة إلى ملاحظاته النقدية على الأرضية الفكرية السياسية التي تنهل منها هذه المعارضة في مختلف انتماءاتها وتوجهاتها، مع أنني أعتقد أن ذلك يتطلب أبحاثاً ودراسات أشمل وأعمق.

أعرض هنا بعض الملاحظات حول البحث لدى قراءتي له، وأستغل الفرصة أيضاً لطرح مقاربة فكرية سياسية لبعض المفاهيم والعناوين التي جاءت في سياق البحث.

أولاً: نشأة المعارضة السورية وتوجهاتها

لا يمكن الحديث عن المعارضة السورية على أساس أنه قد مر قرن على نشوئها، فهذا ينفع في الحديث عن نشوء

وتاريخ الحركة السياسية في سورية وليس المعارضة. إذ يقول الدكتور لؤي في مدخل بحثه: «إن المعارضة السياسية في سورية لم تتمكن، مع أنه قد مرَّ قرن على نشوئها، من التحول إلى معارضة وطنية حديثة؛ ذلك أن المعارضة السورية، مع أنها تبنَّت الأشكال التنظيمية الحديثة، واعتمدت على خطاب سياسي متطور يشدد على المصلحة الوطنية، ودولة القانون، والقرار الديمقراطي، والمشاركة السياسية والمواطنة، فإن الروح التي تتحرك بها، والعلاقات الاجتماعية التي تحركها، ما زالت أسيرة للنموذج التاريخي للسلطة، والقواعد التاريخية للولاء السياسي، وما زال الولاء للعشيرة والمدينة والطائفة والوشائج القومية والإثنية يتقدم على الولاء للوطن وللمؤسسات الوطنية».

ثم يعود الكاتب لتوكيد هذه الفكرة في سياق تناوله للمعارضة السورية في المرحلة الاستعمارية: «تعود المعارضة السورية في تاريخها الحديث إلى السنوات الأخيرة من الدولة العثمانية؛ إذ عمل عدد من الطلاب القادمين من المشرق العربي على تأسيس أول حزب سياسي حمل اسم "الجمعية العربية الفتاة" في مدينة باريس». وفي موضع آخر أيضاً عندما يتحدث عن آفاق المستقبل السياسي في سورية يقول: «مضى قرن من العمل السياسي والحزبي، أعطى المعارضة

السورية الكثير من التجارب السياسية التي يمكن أن ينبني عليها مستقبل أفضل يؤسس على مكامن القوة، ويعمل على تجنب سقطات الماضي وزلاته».

لقد شهدت السنوات الأخيرة من الحكم العثماني بداية تشكل تيارات فكرية سياسية، وظهرت بعض القوى والأحزاب السياسية خلال مرحلة الانتداب الفرنسي وشكلت بعضها حكومات، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال حتى الوحدة بين سورية ومصر كانت هذه القوى تشارك في الحكم بطريقة أو أخرى.

بعد الانفصال وانقلاب ٨ آذار، واستئثار حزب البعث بالسلطة، أصبح لدينا ما يسمى قوى سياسية معارضة مطرودة من المشاركة في الحكم، وألغيت عملية الانتخاب التي يمكن أن ينتج منها تداول السلطة، وتعمق هذا التوجه بعد الانقلاب الأبيض لحافظ الأسد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠م.

عليه، فإن المقصود بالمعارضة السياسية في سورية تلك القوى التي مارست العمل السياسي خلال فترة حكم البعث، بخاصة أن بعض القوى الأساسية التي نشأت خلال الانتداب الفرنسي ومرحلة الاستقلال لم تعد موجودة منذ عام ١٩٦٣م (حزب الشعب، الكتلة الوطنية).

أما من حيث التوجهات، فإن الخطاب السياسي المتطور الذي يشدد على "المصلحة الوطنية، ودولة القانون، والقرار الديمقراطي، والمشاركة السياسية والمواطنة"، لم يكن له في الحقيقة أي رصيد عند معظم قوى المعارضة السورية، وإنما هو خطاب جديد. ونذكر أن قضايا الوحدة العربية والقومية العربية والاشتراكية والأممية، وأحياناً الدولة الإسلامية، هي التي كانت مسيطرة على هذا الخطاب. فالمسألة الوطنية وبناء الهوية الوطنية السورية لم يكن لهما أي رصيد لدى القوى السياسية بمختلف انتماءاتها حتى فترة قريبة، فكانت سورية جزءاً من أمة عربية أو أمة إسلامية أو من مشروع أممي. كذلك كانت المسألة الديمقراطية مؤجلة لمصلحة الاشتراكية عند بعض القوى، أو لمصلحة الوحدة العربية، أو كانت مرفوضة باعتبارها منتجاً غربياً عند القوى الأخرى. وجدير بالذكر أنه لا يمكن فهم مسألة المواطنة باعتبارها جملة من الحقوق السياسية والقانونية التي تعبر عن علاقة الفرد بالدولة من دون الاعتراف بوجود الدولة الوطنية أصلاً.

كذلك؛ هناك ملاحظة تظهر في خاتمة الدراسة، عندما يتحدث الكاتب عن الثورة السورية وتفاعلاتها وتطوراتها، إذ يظهر هناك خلط ودمج بين المعارضة والثورة،

ونعتقد أن الحديث عن المعارضة شيء والثورة شيء آخر، فالمقصود من عنوان الكتاب هو تتبع مسيرة المعارضة ودورها، أي القوى السياسية، أما الحديث عن الثورة باعتقادي فيحتاج إلى موضع آخر يفيها حقها.

ثانياً: تدقيق بعض المعلومات

يذكر الكاتب في سياق تناوله للمعارضة السورية تحت حكم الحزب الواحد أن «الهيمنة الكاملة على الحياة السياسية عبر شبكة محكمة من الأجهزة الأمنية، تحققت بعد استيلاء حافظ الأسد على السلطة في ٦تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠م»، في حين أن ذلك حصل في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠م.

كذلك يتحدث عن انشقاق رياض الترك في عام ١٩٧٢م عن الحزب الشيوعي السوري، ويذكر أشهر الأسماء التي رافقته، ومنها «ياسين الحاج صالح وجورج صبرا وصبحي الحديدي وعبد الله التركماني»، مع العلم أن ياسين الحاج صالح من مواليد عام ١٩٦١م، أي كان عمره آنذاك ١١ عاماً، وليس من المعقول أن يكون أصلاً في الحزب في ذلك التاريخ. ويتابع الكاتب أن المنشقين شكلوا «حزباً جديداً عرف باسم الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي،

واتخذ موقفاً معارضاً للحزب الحاكم. وعاد الحزب لاحقاً في عام ٢٠٠٥م بإعادة تنظيم صفوفه بعد تخليه عن النهج الماركسي اللينيني وتبنيه الاشتراكية الديمقراطية تحت اسم حزب الشعب الديمقراطي»، فهذا القول يوحي أن هذا الحزب كان غائباً عن الساحة السورية طوال تلك المدة، والواقع أنه كان ناشطاً على الساحة السورية خلال الفترة من ١٩٧٢- ٢٠٠٥م، على الرغم من الاعتقالات المتواترة في صفوفه، وكان أحد أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تأسس عام ١٩٧٩م، وساهم كذلك في تشكيل ائتلاف إعلان دمشق في عام ٢٠٠٥م.

كذلك يتكرر الخطأ في الأسماء والتواريخ عندما يتحدث عن حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي واجه «مصيراً مشابهاً بعد انقسامه إلى قسم موال للحزب الحاكم ترأسه بدءاً من التسعينيات صفوان القدسي وانضم إلى الجبهة، والقسم الآخر ترأسه حسن عبد العظيم في الفترة نفسها، وعرف باسم حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، والذي اختار الانضمام إلى المعارضة». إذ إن حزب الاتحاد الاشتراكي خرج من الجبهة الوطنية التقدمية في عام ١٩٧٣م وليس في التسعينيات، وكان رئيسه آنذاك الدكتور جمال الأتاسي. أما حسن عبد العظيم فقد استلم قيادة الحزب في

نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٠م بعد وفاة جمال الأتاسي، كما أصبح ناطقاً رسمياً باسم التجمع الوطني الديمقراطي.

ويتابع في السياق ذاته -عند الحديث عن أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي-: «وحاولت هذه الأحزاب تشكيل جبهة معارضة تحت اسم التجمع الوطني الديمقراطي في سورية، إلا أن قبضة الأجهزة الأمنية الشديدة لم تسمح لهم بالقيام بأي تحرك سياسي فعال»، فالتجمع تحول إلى حقيقة منذ عام ١٩٧٩م، وقام بنشاطات سياسية هامة حتى قيام الثورة السورية في آذار/ مارس ٢٠١١م، وتعرضت أحزابه للملاحقة والاعتقال، وكان يصدر جريدة داخلية باسم "الموقف الديمقراطي" بدءاً من عام ١٩٩١م، بالإضافة إلى الجرائد الخاصة بالأحزاب، وكان لأعضائه دور فعال في تأسيس ونشاط العديد من المنتديات والمنظمات الحقوقية والمدنية التي بدأت بالظهور بدءاً من العام ٢٠٠٠م بعد وفاة حافظ الأسد.

ويذكر الكاتب في أحد الهوامش توضيحاً لأحزاب المعارضة المتحالفة في التجمع الوطني الديمقراطي: «ثمة قائمة من أحزاب المعارضة، مثل حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي بزعامة حسن عبد العظيم، وحزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي بزعامة إبراهيم ماخوس، وحزب العمال الثوري العربي، بزعامة إلياس مرقس في

البداية، ثم خلفه طارق أبو الحسن (حزب ماركسي)، وحركة الاشتراكيين العرب بزعامة عبد الغني عياش (اشتراكي)، وهي جميعها متحالفة مع الحزب الشيوعي- المكتب السياسي، برئاسة رياض الترك، ضمن ائتلاف التجمع الوطني الديقراطي الذي تشكل في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠١م». هنا نذكر بأن حزب العمال الثوري العربي قد تأسس في عام ١٩٦٥م بعد أن كان باسم "حزب البعث اليساري" ، ومن أبرز قياداته المفكر ياسين الحافظ الذي كتب المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، إلا أن هذا الحزب قد اختط طريقاً سياسياً جديداً ما بعد هزيمة عام ١٩٦٧م بفضل كتابات ياسين الحافظ التي أصبحت مرجعاً للعديد من الأحزاب السياسية في الوطن العربي، وأصبح يوصف حزب العمال بأنه حزب قومي ليبرالي ماركسي. أما بالنسبة إلى المفكر إلياس مرقص، فإنه لم يكن يوماً عضواً في الحزب، لكنه كان واحداً من المرجعيات الفكرية الأساسية له، وجدير بالذكر أن حزب العمال هو الحزب المعارض الوحيد الذي لم يدخل في "الجبهة الوطنية التقدمية". أما التاريخ الذي يذكره الكاتب لتأسيس ائتلاف التجمع الوطني الديمقراطي فهو تاريخ إصدار مشروع البرنامج السياسي الموحد للتجمع ١٠/ ١٢/ ٢٠٠١م، بينما يعود تأسيس التجمع، كما قلنا، إلى عام ١٩٧٩م.

الواضح لدى الكاتب هو عدم وجود دراية كافية بالمعارضة داخل سورية، وهذا يتأكد في سياق تناوله لـ"ربيع دمشق الذي لم يزهر" ما بعد عام ٢٠٠٠م، عندما يقول: «ولم تكتف المعارضة بالدعوة إلى تغيير الدستور، بل عمدت إلى تأسيس أحزاب سياسية استعداداً لدخول حلبة الصراع السياسي». فهذه الأحزاب المعارضة كلها قديمة، وجميعها يعود تأسيسها إلى ما قبل عام ١٩٧٠م، ومن ثَم فإنه لم يكن هناك مبادرات لتشكيل قوى سياسية خلال ربيع دمشق، باستثناء المحاولة التي لم تكتمل من قبل النائب رياض سيف عندما أعلن عن تشكيل "حركة السلم الاجتماعي".

وعند استعراضه للتيارات والمشاريع السياسية الأساسية يذكر فيما يتعلق بحركة الإخوان المسلمين «أن سنوات الاغتراب أضعفت قدرتها على التأثير في الحياة السياسية داخل البلاد مع ظهور حركات إسلامية أخرى، لعل أهمها التيار الإسلامي الديمقراطي»، وهذا صحيح فيما يخص الإخوان، إلا أن التيار الإسلامي الديمقراطي ليس له من تعيينات داخل سورية، إنما هناك بعض الشخصيات الإسلامية التي يمكن اعتبارها ضمن هذا التيار.

وبسبب هذا النقص في المعلومات، ربما أخذ حديث الكاتب عن المعارضة خارج سورية الحجم الأكبر من

التناول، ومع ذلك كان المستغرب هو الاهتمام بتناول "الجبهة الوطنية التقدمية"، والاستشهاد بأقوال شخوصها والخلافات الداخلية لأحزابها، مع أنه لم يكن لها أي دور سياسي حقيقي.

ثالثاً: المعارضة السورية بين الداخل والخارج

أ- حركة المعارضة في الداخل بعد الثورة

هناك، على ما يبدو، عدم اطلاع كاف على الحركة السياسية في الداخل بعد قيام الثورة، وكأن المسار السياسي بدأ في الخارج ولا يوجد ناشطون أو فاعلون سياسيون في الداخل. فالكاتب ينطلق من مؤتمر أنطاليا الذي عقد في جنوب تركيا في حزيران/ يونيو ٢٠١١م بحضور ٣٠٠ معارض من مختلف أطياف الشعب السوري. ثم ينتقل إلى تنظيم مؤتمر الإنقاذ الذي عقد في مدينة إستانبول في ١٦ تموز/ يوليو ٢٠١١م، بمشاركة ٤٠٠ معارض، وبرئاسة هيثم المالح الذي خرج حديثاً من دمشق. وبعدها يصل إلى الخطوات المتلاحقة لتشكيل المجلس الوطني السوري في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م.

في الحقيقة كان هناك مبادرات عديدة جداً على مستوى

الداخل، وقد بدأت مع الأيام الأولى للثورة، إذ أعلن التجمع الوطني الديمقراطي عن بدئه في سلسلة حوارات لتوحيد الحركة السياسية السورية، كما عقد إعلان دمشق عدة لقاءات سرية كانت تهدف إلى الغرض ذاته.

بدأ التفكير والعمل داخل سورية لتشكيل هيئة جامعة للمعارضة بتاريخ ٢٥ آذار/ مارس، وقد تشكلت لهذا الغرض لجنة مؤلفة من: عارف دليلة، حسين العودات، برهان غليون، ميشيل كيلو، حازم نهار، عبد العزيز الخير، حبيب عيسى. وأجرت لقاءات مع جميع القوى والشخصيات المعارضة السورية (العربية والكردية والآثورية)، وتمخض عملها بعد ثلاثة أشهر عن تشكيل هيئة التنسيق الوطنية في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١م التي لم تستطع أن تجمع كل القوى داخلها، في حين يذكر الكاتب في أكثر من موضع أن الهيئة تأسست بتاريخ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م. وهذا يعني أن هيئة التنسيق شاركت في لقاء الدوحة باسمها وليس بأسماء بعض الأحزاب اليسارية المؤتلفة داخلها.

كما قدم المثقفون داخل سورية مبادراتهم العديدة، ومنها المؤتمر الذي عقد بفندق سميراميس بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١١م. ومع كل ما قيل عن هذا اللقاء إلا أن عدداً كبيراً من الشخصيات السورية المستقلة، المعروفة بمواقفها المعارضة

للنظام الديكتاتوري الحاكم قد شاركت في هذا القاء. من الطبيعي أن يكون سقف الحريات لاجتماع المعارضة في دمشق أقل من سقف المعارضة الخارجية، فهؤلاء يعرضون حياتهم وأسرهم للخطر بالإقدام على هذه الخطوة التي تشكل تحدياً لنظام لا يتسامح مع معارضيه مطلقاً.

كما كان هناك أيضاً مبادرات عديدة، بعضها ناجح وبعضها فاشل، في مستوى تنظيم الحراك الشعبي ومأسسته على صعيد الشباب، لكن الملاحقة الأمنية والاعتقالات، وعدم وجود الإعلام، كلها غطت على كل مبادرات وأنشطة المعارضة داخل سورية، فيما كان الأمر ميسراً وبلا كلفة للمعارضة في الخارج.

ب- مبادرات عديدة لتشكيل مجلس وطني

وعند الحديث عن تأسيس المجلس الوطني السوري يقول الكاتب: «وتم فعلاً الإعلان عن تأسيس المجلس في ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١١م من مدينة إستنبول، كما أعلن أن الهيئة التأسيسية ستقوم بالتفاوض مع القوى السياسية لتسمية أعضاء الهيئة العامة. ولأن الفريق التأسيسي كان راغباً في ضم كل قوى المعارضة، على اختلاف توجهاتها السياسية؛ لتوحيد كلمتها في مواجهة نظام عاتٍ، اجتمع ممثلو الفريق التأسيسي

مع قيادات المعارضة التقليدية في الدوحة، والتي ضمت قيادات حزب الاشتراكيين العرب، والاتحاد الاشتراكي العربي، وحزب العمل الشيوعي. لكن هذه المفاوضات لم تؤد إلى تفاهم مع هذه القوى التي اختارت البقاء خارج المجلس، في حين انضم للمجلس إعلان دمشق والإخوان المسلمون والتيار الإسلامي المستقل، وعدد كبير من المستقلين يمثلون مختلف أطياف المعارضة؛ من إسلاميين وليبراليين ويساريين وأكراد وآشوريين وسريان وغيرهم، وأعلن عن استكمال الهيئة العامة في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م». ويتابع بخصوص القوى التي رفضت الانضمام للمجلس: «قوى المعارضة اليسارية التي بقيت خارج المجلس أعلنت في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م عن تشكيل هيئة التنسيق الوطني لقوى المعارضة الديمقراطية في بلدة حلبون من ريف دمشق». وفي موقع آخر يذكر: «أما القوى اليسارية التي أبدت تحفظها على ما اعتبرته سيطرة لقوى سياسية محسوبة على التيار الإسلامي العريض، وحاولت خلال المفاوضات التي عقدت بين ممثلي المجلس والقوى السياسية التقليدية في الدوحة في شهر آب/ أغسطس ٢٠١١م أن تبقي هذه القوى تحت عباءتها؛ بتسليم القيادة للمعارضين التقليديين، وإعطاء الناشطين السياسيين حضوراً رمزياً في المكتب التنفيذي المقترح. وعندما عجزت قيادات هيئة التنسيق عن الهيمنة الكاملة على المجلس اختارت

تشكيل تنظيمها الخاص الذي أعلن يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م».

في الحقيقة تفتقد هذه القراءة للكثير من الدقة والتوثيق، أو هناك قراءة للأحداث ترى بعين واحدة أو من زاوية ضيقة. هنا يمكن قراءة تلك الفترة على النحو التالي من زاوية رؤيتي الشخصية، بخاصة أنني شاركت في معظم المحطات التي يتحدث عنها الكاتب:

منذ بداية الثورة كان هناك مبادرات عديدة طيبة من السوريين المقيمين خارج سورية لإقامة هيئات ومجالس وطنية، لكن المشكلة أن هذه المبادرات كانت تتم متفرقة منعزلاً بعضها عن بعض؛ في إستنبول والقاهرة والأردن وغيرها. وقد مرت لحظة كان يمكن أن يكون لدينا فيها عدة مجالس وطنية في الخارج، بينما قوى الداخل محاصرة، لولا تدخل بعض العقلاء.

ومع إدراكنا أن السوريين بحاجة حقيقية إلى واجهة سياسية مؤقتة تعبر عنهم، فإننا كنا ندرك أنه مهما اخترعنا من مبادرات ومؤتمرات فسوف تبقى ناقصة ما دام أنه لا إمكانية لانتخابات عامة، لكن؛ مع ذلك كان هناك إقرار عام بالحاجة إلى مبادرة تحقق أوسع توافق حولها من أجل تكوين هذا الإطار للمعارضة والثورة.

لا شك أن النوايا الكامنة وراء معظم المبادرات التي حصلت هي نوايا إيجابية، وتعبر عن مدى حاجة السوريين إلى ذلك، كما تعبر عن ألمهم ورغبتهم في إنشاء جنين لبديل واضح المعالم للنظام القائم، لكن كنا أمام معضلة حقيقية تتمثل بأننا إن قبلنا بحق البعض خارج سورية بتشكيل مجلس ما، فإنه يتعين علينا القبول ديمقراطياً بأن تقوم أطراف وجهات أخرى بالإعلان عن مجالس جديدة وبأسماء أخرى، وسنكون بذلك أمام وضع غير مقبول وسلبي في تأثيره على السوريين، لذلك كانت المسألة هي إنضاج مبادرة مقنعة لكل الأطراف، توقف حالة إسهال المبادرات والمجالس لمصلحة هيئة وطنية واحدة وببرنامج واضح لسورية المستقبل.

بعد سلسلة المؤتمرات والمبادرات التي حصلت، تبلورت فكرة المجلس، إذ قام عدد من السوريين "باختيار أنفسهم" من المؤتمرات التي عقدت خارج سورية وفقاً لمصفوفات لها علاقة بالتكوين المديني والريفي والطائفي والسياسي في سورية، واختاروا منها حوالي ٧٠ سورياً لتشكيل المجلس الوطني المرتقب، وكان ذلك بتاريخ ٢٠-٢٢/ آب/ ٢٠١١م، وكنت قد خرجت قبل هذا التاريخ بفترة ٢٠ يوماً فقط خارج سورية لحضور ندوة فكرية سياسية في الدوحة، وقد تزامنت الرغبة بالإعلان عن هذا المجلس مع

وجود سوريين من انتماءات مختلفة للإعلان عن مجالس وطنية في كل من الأردن والقاهرة. لقد شاركت في لقاء إستنبول المذكور للحوار مع أعضاء المجلس المزمع الإعلان عنه، وخلال ثلاثة أيام من الحوار الإيجابي وصلنا إلى تأجيل الإعلان عن هذا المجلس الوطني، وكتابة بيان يفيد بأن هذا اللقاء هو خطوة في الطريق نحو المجلس الوطني.

وتوصلنا في المآل إلى اتفاق مفاده تشكيل لجنة للإعداد لمجلس وطني، وكنت من ضمن هذه اللجنة وكانت مهمتي هي الاتصال بهيئة التنسيق الوطنية وإعلان دمشق داخل سورية من أجل هذا الأمر. بعد ذلك تواصلت مع هيئة التنسيق الوطنية، وشخصيات من إعلان دمشق، وشخصيات مستقلة لها دورها، وبعض الناشطين من الشباب، وتمت دعوتهم للدوحة.

ج- لقاء الدوحة: المحاولة الأكثر جدية

لقد قدمت مقترحاً للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذي يديره الدكتور عزمي بشارة، باستضافته لندوة سياسية تدعى إليها بعض الشخصيات السياسية المعارضة من داخل سورية وخارجها، وكان ذلك خلال الندوة الفكرية السياسية التي دعانا إليها المركز بتاريخ ٢٩/ ٧/ ٢٠١٣م، وقد

أيَّد المركز هذه الفكرة ووعد بالعمل على تحقيقها في أقرب وقت.

جاءت الموافقة من المركز على عقد الندوة السياسية، وتم توجيه الدعوة لعدد من القوى والشخصيات للمشاركة في ندوة بعنوان "لقاء تشاوري للمعارضة السورية" بتاريخ ٤-٧ أيلول/ سبتمبر. وقد حدّدت هذه القوى كالآتي: هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي، الإخوان المسلمون، التيار الإسلامي المستقل، المجموعة التي عقدت لقاءها في إستنبول باسم المجلس الوطني ما بين ٢٠-٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١١م، وجرى اعتماد عدد تقريبي هو ٤-٦ من كل جهة، بالإضافة إلى عدد محدود من الشخصيات المستقلة وعدد من الشباب الناشطين.

بعد جلسات نقاش مضنية تم التوافق على تكليف لجنة لصوغ بيان توافقي بين أطراف المعارضة الحاضرين في الدوحة، وشارك في اللجنة ممثلون عن جميع الأطراف السياسية، وبعد أن تم صوغ البيان عرض للنقاش، وكان هناك توافق عام في الرؤية، إذ أكد الجميع إسقاطَ النظام، ورفض الحوار، والانحياز الكامل للثورة، وتشكيل ائتلاف سياسي مفتوح لجميع القوى السياسية المعارضة، وقيام هذا الائتلاف السياسي بالتحضير لعقد مجلس وطني تدعى إليه

الشخصيات المستقلة، والنشطاء، وشباب الثورة، وممثلون عن المؤتمرات التي عقدت والمبادرات التي أعلنت. لكن مجموعة المجلس الوطني الذي عقد في إستنبول رفضت الانضمام إلى الائتلاف بعد التوافق على أفكاره السياسية، فقد أوضحت رغبتها في مجلس وطني لا ائتلاف سياسي.

بعد ذلك سافر القادمون من دمشق من هيئة التنسيق الوطنية وإعلان دمشق بتاريخ ٧ أيلول/ سبتمبر، على أن يكون هناك مصادقة من قبل هيئاتهم القيادية، وأن يتم الإعلان عن الائتلاف من قبلهم بتاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر، وبعد ذلك بأسبوع يتم الإعلان عن أسماء قيادة الائتلاف، على أن تكون مؤلفة من ٢٥ شخصاً، ١٦ داخل سورية و٩ خارج سورية، وتم تكليف لجنة للمتابعة حتى ذلك التاريخ مؤلفة من ٣ أشخاص مهمتها التواصل مع الإخوان المسلمين وبحث مسألة انضمامهم إلى الائتلاف ومتابعة أمور الائتلاف لحين الإعلان عن قيادته.

جاء وفد الإخوان المسلمين بتاريخ ٨ أيلول/ سبتمبر، وأعلنوا موافقتهم على الانضمام إلى الائتلاف مع بعض التعديلات الطفيفة على النص وعدد أعضاء الهيئة القيادية، على أن يعودوا لهيئاتهم القيادية من أجل المصادقة على الانضمام خلال أيام قليلة.

د- فترة ما بعد الدوحة والإعلان عن المجلس الوطني في إستنبول

انتهى لقاء الدوحة بالتوافق على أن يتم الإعلان عن تأسيس "الائتلاف الوطني السوري" في دمشق بعد أسبوع على الأكثر من مغادرتهم للدوحة، بحيث يكون الائتلاف مكوناً من: هيئة التنسيق الوطنية، إعلان دمشق، الإخوان المسلمين.

بدأت اللجنة المصغرة بالتواصل مع الكتل السياسية: إعلان دمشق لم يرسل أي رسالة، واعتبر نفسه في حل من الاتفاق، هيئة التنسيق الوطنية اجتمعت في دمشق وأصدرت بياناً غريباً ترحب فيه بالائتلاف (وكأنها خارجه ولم تشارك في صناعته)، وتطلب إضافة "اللاءات الثلاث" لبيان الائتلاف، كما ذكروا أنهم يحاولون عقد لقاء مشترك مع إعلان دمشق لكن الأخير لم يكن يتجاوب، وكان للتصريح الذي أطلقه أحد قياداتها وقع سيئ عندما قال في لقاء صحفي: «إسقاط النظام ليس من أولوياتنا»، أما الإخوان فأخبروا اللجنة أنهم بحاجة إلى أخذ رأي مجلس الشورى، وهذا غير ممكن قبل ١٦ أيلول/ سبتمبر.

بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر أُعلن عن تشكيل "المجلس الوطني السوري" في إستنبول، وتم الإفصاح عن أسماء ٧١

عضواً خارج سورية (هي الأسماء ذاتها التي أعلن عنها في لقاء إستنبول الأول بتاريخ ٢٢ آب/ أغسطس)، وتركت مقاعد مخصصة لـ ٧٠ اسماً داخل سورية. بعد ذلك أصدر إعلان دمشق بياناً يرحب فيه بتشكيل مجلس إستنبول، معتبراً إياه الأنضج بين محاولات المعارضة، وشارك فيه بممثلين لإعلان دمشق خارج سورية. أما الإخوان المسلمون فقد أعلنوا عدم قبولهم بائتلاف الدوحة، وأنهم بصدد تقديم مبادرتهم الخاصة.

بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر أرسل الإخوان المسلمون دعوة رسمية لعدد من القوى السياسية إلى لقاء في إستنبول بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر، والغريب أن دعوة أخرى للقاء ذاته قد أرسلت من قبل مجلس إستنبول الذي أعلن عنه في ١٦ أيلول/ سبتمبر.

في الحقيقة ما جرى في إستنبول هذه المرة هو استمرار لما جرى في الدوحة مع انضمام قوى جديدة للحوار هي لجان التنسيق المحلية والهيئة العامة للثورة السورية والمجلس الثوري، وهذا واضح من نص البيان الختامي للقاء الدوحة: ائتلاف سياسي يتبعه تشكيل مجلس وطني للائتلاف، وهذا ما حدث في إستنبول مع فارق بسيط؛ هو صعود تعبير "المجلس الوطني" إلى السطح، وغياب تعبير "الائتلاف"،

مع أن ما حدث في إستنبول عملياً هو تفاوض ما بين قوى سياسية وتشكيل ائتلاف سياسي، ثم جرى ضم عدد متساو من أطراف هذا الائتلاف، وتم الخروج بصيغة "المجلس الوطني" بتاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م.

رابعاً: مفاهيم حديثة في موازاة أخرى قديمة

يؤكد بحث الكاتب، بدءاً من المدخل، على الترادف بين الشورى والديمقراطية، إذ يتحدث عن "الثقافة الشورية أو الديمقراطية"، و"الالتزامُ الشوري (الديمقراطي)"، و"النظام الشوري (الديمقراطي)"، وكذلك "الخطاب الديمقراطي (الشوري)"، إذ يضطر الكاتب إلى ذكر الكلمتين جنباً إلى جنب في كل مرة. ويقول عندما يتحدث في خاتمة البحث عن آفاق المستقبل السياسي لسورية: «لكن الديمقراطية -التي تقوم على اشتراك المواطنين في المسؤولية العامة وخضوعهم لقرار الشورى الملزم لهم جميعاً- قادمة؛ لأنها النظام الوحيد الذي يسمح بقيامه مجتمع الأحرار».

ويظهر أن هناك قصداً واضحاً في إسباغ مدلولات المفاهيم الحديثة على مفاهيم أو ممارسات قديمة أو ربما من خلال نحت مفاهيم جديدة في اللغة العربية وإعطائها مدلولات تتوافق مع المفاهيم الحديثة. ففي مكان آخر

يستخدم الكاتب مفهوم "الديوانية" كموازٍ أو معادلٍ لمفهوم "البيرُقراطية"، كما يستخدم مفهوم "العقدية" و"المنظومة العقدية" للدلالة على الأيديولوجية أو منظومة الأفكار. ونعتقد أن الأمر، كما يظهر في السياق والخاتمة، أبعد من مجرد محاولة تعريب للمفاهيم والكلمات، بخاصة عند المطالبة بـ«قيام حركة اجتماعية سياسية تتبنى قيم الإسلام الأخلاقية، ولكنها تتحيز للإنسان والكرامة الإنسانية على الإطلاق، وتسعى إلى تقديم رؤية حضارية تقدمية». إذ لو بقي الأمر في حدود التعريب لهان الأمر، مع أننا مع إدخال المفاهيم الحديثة إلى اللغة العربية وتبيئتها في ثقافتنا، فهذا واحد من آليات مسايرة اللغة العربية للتطورات العلمية والفكرية في العالم، على اعتبار أن اللغة في الحصيلة هي كائن حي ينمو ويتطور بمقدار ما يندمج في حركة الواقع والتاريخ.

أ- الديمقراطية والشورى

أهما بمنزلة واحدة أم أنهما يختلفان اختلافاً بعيداً أو قريباً؟

نعتقد أن هناك فروقاً جوهرية بين الشورى والديمقراطية، ويمكن أن نذكر منها :

١- السيادة في النظام الشوري لله، والله هو المشرِّع الأعلى في الدولة، وشريعته واجبة التحقيق، إذ يعلن في النظام الشوري أن الحكم لله في التشريع والقضاء، والحاكم ينفذ ما جاء في أمر الشورى، ولا حكم قبل ورود الشرع. وهو مفهوم يُسلِّم بتعالي القانون الإلهي ونسبية الإرادة البشرية. أما في النظام الديمقراطي فالسيادة للشعب، فهو يشرع، وهو يقضي بما شرعه، وهو ينفذ. فهو نظام يُسلِّم بتعالي الإرادة البشرية.

وعليه؛ لا يفصل النظام الشوري بين الدين والدولة، ولا يمنع رجال الدين من التدخل في السياسة. في حين يفصل النظام الديمقراطي بين الدين والدولة، ويمنع الدين ورجاله من التدخل في السياسة.

٢- تُمارس الشورى في ظل مبدأ سيادة الشرع، لا تحيد عنه، ولا تخرج عليه، والكثرة والقلة في ذلك سواء، فلا عبرة برأي أهل الشورى إذا ما خالفوا حكماً شرعياً، أو قواعد وأحكام الشريعة العامة. أي إن حكم الأغلبية ليس معياراً للحق والصواب في النظام الشوري، أما حكم الأغلبية في النظام الديمقراطي فهو معيار الصواب والحق.

٣- الأنظمة والقوانين والقواعد ثابتة في النظام الشوري، فلا تغيير ولا تبديل في أحكام الله، مهما اختلفت وتطورت

الحياة، والدولة مقيدة بها، وعليها أن تحكم بمقتضاها. أما في النظام الديمقراطي، فتكون الأنظمة والقوانين متحوّلة، وتتغير مع تغير الحياة والاحتياجات ومستويات الوعي والثقافة، والدولة لا تتقيد بأي نظام أبدي مطلق.

٤- تُطبَّق الديمقراطية في دولة تؤمن بتعدد الأحزاب السياسية، وتعتبر تعدد الأحزاب دلالة صحية على نقاء الحياة السياسية، وتعدد الآراء، أما الشورى فمرتبطة بنظام لا يؤمن بالتعددية الحزبية.

٥- نظام الشورى بدائي خاص بأهل العقد والحل؛ أي لعلماء الدين والصحابة الذين كانوا ينوبون عن باقي أفراد الأمة، إذ لم يكن هناك تصويت للشعب، ولا انتخابات شعبية، بحيث يُعبّر كل فرد عن رأيه، ويمكن الرجوع لأهل التخصصات كلٌ في تخصصه.

٦- اختلف علماء الدين في أمر وجوب الشورى، فقال البعض إنها واجبة، والبعض جعلها مستحبة، وحتى القائلون بالوجوب اختلفوا في كونها ملزمة أو معلمة فقط. وفي رأي أغلبية فقهاء السُّنَّة يعتبر إقامة مجلس للشورى أمراً مستحباً وليس مُلزماً للحاكم، ويتم ذلك بالتعيين من قِبَل السلطان، وليس بالانتخاب الحر المباشر من قِبَل الجمهور.

٧- تتمسك الشورى بحرفية الآلية العفوية التي لا تتعدى النصيحة والاستشارة والقول الحَسن، والتي درجت عليها في العهد الراشدي القصير، ولا تغيرها حسب ما يُستجد في الحياة السياسية كل يوم من تطورات، وتغيرات، ومتطلبات، ومستلزمات.

على العموم، يمكن القول إن مفهوم الشورى غير مؤسَّس نظرياً، ولا تأصيل له في تاريخ وتجربة الحكم الإسلامي. فهو إحدى آليات الممارسة السياسية في التاريخ الإسلامي، ولا يمكن وصفه بالنظام السياسي المتكامل، وقد ارتبط باجتهادات الخلفاء والملوك والسلاطين والولاة، دون الانتظام في رؤية كاملة، ودون الانتقال من مستوى التقنية السياسية الجزئية إلى مستوى المؤسسة السياسية ذات التقاليد الراسخة.

في حين أن مفهوم الديمقراطية مفهوم مؤسَّس نظرياً، ومؤصَّل، وله تاريخ وتجربة ممتدة في الحضارة الغربية، ويرتبط بغيره من المفاهيم المؤسِّسة للدولة الحديثة. ويعتبر من أكثر المحاور السياسية أهمية في الفكر الغربي السياسي منذ قرون طويلة، واستطاع كبار المفكرين السياسيين أن يطوروه وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة وتغيرات الواقع.

ب- المجتمع المدني والمواطنة

يذكر الكاتب هنا في سياق تناوله للمعارضة بين القديم والحديث ما يلي: «لكن عجز المجتمعات العربية والإسلامية التاريخية عن تطوير آليات لاختيار الحاكم ومساءلته، فرغ المنظور من فاعليته، ودفع النخبة المعرفية المتمثلة بالفقهاء إلى إخراج مسؤولية التشريع من دائرة السلطان، وتحرير الأمة ومؤسسات المجتمع المدني، كالمدرسة والوقف والسوق، من هيمنته، وحصر مسؤولياته في دائرة صغيرة ترتبط بمسائل الأمن الداخلي والخارجي، وحفظ السلم الأهلي، وجمع الخراج وتصريفه.

ومن ثم؛ لم تكن مسؤوليات المواطنة تاريخياً مرتبطة بالدولة التي استقلت بقراراتها وتصرفاتها في دائرة حفظ الأمن وإدارة الحرب وتحصيل الغنائم، بل ارتبطت مباشرة بالمجتمع المدني ومؤسساته».

الحديث هنا عن مجتمع مدني وعن مواطنة ليس في مكانه، فإسباغ هذه التعابير الحديثة على أشكال التجمع والعمل الاجتماعي في الماضي غير صحيح.

المجتمع المدني، بما ينطوي عليه من دلالات ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية، ظاهرة أوربية

المنشأ، رافقت بزوغ البرجوازية كطبقة صاعدة على أنقاض النظام الإقطاعي، ولا يمكن فصلها عن التحولات العميقة التي طالت بنى المجتمع في مستويات الاقتصاد والإنتاج، كما في مستويات الثقافة والفكر والفلسفة، وذلك منذ البواكير الأولى لعصر الأنوار وما قدمه من رؤية وتصور جديد للعالم والتاريخ والطبيعة. ثم ما تلا ذلك من إنجازات على صعيد نمو العقلانية والتفكير الحديث، وصولاً إلى الأشكال الأولى من الديمقراطية الليبرالية التي تأسست على أنقاض الملكيات المطلقة، والتي أعلنت بداية عصر جديد في النظر إلى الإنسان باعتباره الحقيقة الأولى.

خلال صيرورة النمو هذه، ومع نمو ظاهرة الإنسان/ الفرد، تشكلت منظومة فكرية فلسفية سياسية واسعة ومتماسكة، تضم إلى جانب مفهوم المجتمع المدني: الإنسان، المواطن، الأمة، الشعب، العلمانية، العقلانية، الديمقراطية، المواطنة، الدولة الحديثة، الرأي العام، الانتخابات، الوطن، المشاركة السياسية، المساواة أمام القانون، الشرعية الدستورية... إلخ، ليصبح من الاستحالة النظرية والعملية التعامل مع أي من هذه المفاهيم دون الأخرى.

لعل أكثر الالتباسات شيوعاً في الفكر السياسي العربي عموماً تلك التي تحاول الموازاة بين المجتمع المدني

والمجتمع الأهلي. السبب في ذلك ربما قرب تعبير المجتمع المدني من الخبرة أو التجربة العربية التي عرفت "المجتمع الأهلي"، بالإضافة إلى الإيحاءات الدينية الإسلامية لهذا الأخير.

تشتمل علاقات المجتمع الأهلي على السمات التي تميز المجتمعات التقليدية؛ من عائلية وعشائرية وقبلية وطائفية، كما تنطوي على التراتبات الاجتماعية الكلاسيكية التي تنظم وتضبط العلاقات بين البشر، وهي علاقات اجتماعية تراتبية قسرية، تستند إلى روابط القرابة والدم. المجتمع الأهلي أو المجتمع الطبيعي العضوي يقوم أساساً على الروابط والعلاقات الموروثة أو الأولية (العلاقات العضوية أو رابطة الدم) التي ينتمي إليها الفرد لحظة ولادته دون توافر حرية الاختيار. وهذا يسمح بالقول إن المجتمع الأهلي هو تراصف جماعات إثنية ودينية ومذهبية مغلقة ومتحاجزة ومتفاصلة كالزيت والماء، وتبني فيه هذه الجماعات علاقات تناحرية وتنازعية على السلطة والثروة استناداً إلى موازين القوى القائمة، ولا يشكل مجموعها أمة أو شعباً، ولا تنتج من علاقاتها المتبادلة دولة.

يضاف إلى أشكال التماسك الاجتماعي هذه أيضاً روابط أخرى كانت تجمع أهل الحرف والمهن، وتنظم العمل

والعلاقات داخل قطاع الإنتاج الحرَفي الذي عرفته مدن عربية عديدة في فترات متباينة من تاريخها، فالانتظام الحرَفي (أو ما يسمى الطوائف الحرفية) اعتمد تراتبية مماثلة للروابط التقليدية القرابية، ابتداء من "المريد" إلى "الصانع" إلى "المعلم" إلى "شيخ الحرفة" إلى "شيخ السوق"، وهذه المراتب تقوم على أعراف وطقوس وأخلاقيات تميز بين مرتبة وأخرى في المعرفة والقيمة، أي وفقاً لدرجات تحصيل أو معرفة "سر المهنة".

تميز المجتمع الأهلي عبر التاريخ باستقلال نسبي عن الدولة التقليدية، مما سمح له بالقيام بأدوار التنظيم الاجتماعي، كتقديم بعض الخدمات التعليمية الدينية، وبعض الخدمات الصحية والاجتماعية، من خلال مؤسسات متجذرة في التاريخ، كالزكاة والوقف والزوايا الدينية والتكايا والمستشفيات. هذا الاستقلال النسبي، وتلك الأدوار التي قام بها عبر التاريخ، سمحت للبعض بالقول إن في تاريخنا ما يوازي المجتمع المدني الذي نشأ في الغرب.

هذا التشابه في الشكل وبعض الوظائف بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني لا يعني التطابق، ولا يبرر التماثل بينهما، فالمجتمع المدني يتجاوز المجتمع الطبيعي العضوي، وينتقل بالروابط إلى مستوى العلاقة

السوسيولوجية، إذ تحل الروابط المدنية الحديثة (الطبقة، الحزب، الثقافة، النقابة، الجمعية... إلخ) محل رابطة الدم العضوية، وتنبني هذه الروابط على الإرادة الطوعية والاختيار الحر. من هنا تختلف منظمات المجتمع المدني عن منظمات المجتمع الأهلي في كونها تقوم على مبدأ "المواطنة" والولاء للوطن كانتماء أساسي، وكبديل للانتماءات التقليدية التراتبية بأشكالها المختلفة.

على الرغم من التمايز المعروف بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، فإن هذا لا يفترض خلق علاقة تضاد محتومة بينهما، فانغلاق مؤسسات المجتمع الأهلي وعصبويتها يعودان أساساً للسلطة الاستبدادية وممارساتها التي منعت تطورها وانفتاحها، بالإضافة إلى أن المطلوب من نشطاء المجتمع المدني هو النفاذ إلى البنية الاجتماعية، وليس تحويل المفاهيم الحديثة (المجتمع المدني، الديمقراطية..) إلى شعارات أيديولوجية يجري بناءً عليها تصنيفُ البشر وإقصاؤهم.

ج- ثورة وطنية ودولة وطنية

يشير الكاتب إلى دور الإسلام في الثورة السورية، وهذا واضح في الواقع، مع أن الثورة لحظة انطلاقها لم تكن

لنصرة الإسلام، لكن بحكم حضور الإسلام في حياة أغلبية السوريين، من الطبيعي أن ينهلوا منه ما يعينهم على مواجهة نظام القتل والتدمير. فهو يشدِّد على أن «الوصول إلى حركة اجتماعية ذات عمق وجداني وأخلاقي في مجتمع ذي أغلبية مسلمة يؤكد أهمية الإسلام الوسطي المنفتح. تطويرُ تفسيرٍ إنساني وتقدمي للرسالة الإسلامية مدخل طبيعي لإحداث تغيير ثقافي عميق، يؤكد دور الإسلام بوصفه قوة محورية في معركة تكريس منجزات الثورة، وبالتحديد تحرير إرادة الإنسان السوري وإعادة ثقته بدوره الحضاري ورسالته الإنسانية، وتوظيف الطاقة الروحية في عمليات تطوير مستقبل البلاد». وهذا عمل ضروري بالتأكيد، وينتظر من يقوم به، فالإصلاح الديني أحد ركائز الإصلاح السياسي والثقافي في المجتمع والدولة. لكن ما نختلف معه هو تأكيده على «دور الإسلام بوصفه قوة محورية في معركة تكريس منجزات الثورة، وبالتحديد تحرير إرادة الإنسان السوري»، إذ يشي هذا القول بمحاولة لأسلمة الثورة، في حين كان البعد الوطني هو الحاضر في كل مراحلها، وإن خفت في بعض المحطات. وهذا البعد الوطني هو ما يسمح لنا باستخدام تعبير "الإنسان السوري" و"المواطن السوري"، بخاصة أن جميع أطياف المجتمع السوري، الإثنية والدينية، كان لها دور وحضور متفاوت في الثورة. هذا الفهم هو ما يشكل

الأرضية المناسبة للحديث عن بناء "الدولة الوطنية السورية" و"الهوية الوطنية السورية". فالدولة الوطنية الحديثة لا تحتاج إلى أي أيديولوجية، سواء أكانت علمانية أم إسلامية، لأنها- أي الدولة- كائن سياسي وقانوني حيادي، فوق الأيديولوجيات والطبقات والفئات والأفراد، ومحايدة إزاء أديان مواطنيها وعقائدهم. الدولة مفهوم مجرد يدل على العمومية ولا يقبل أي صفة تحدُّ من عموميته، أما السلطة الحاكمة فيمكن أن توصف بأنها دينية أو مدنية أو علمانية.

الأديان والعقائد خاصةٌ بأصحابها، في حين أن الدولة شأن عام يخص جميع المواطنين. لذلك فأي صفة توضع بعد الدولة لا تكون من جنسها، أي لا تكون ذات طبيعة عمومية أو وطنية، فإنما تقوِّض أسس الدولة ذاتها؛ لأنها تجعل منها دولة خاصة بطرف معين. الدولة الوطنية شأن عام يتجسد في الدستور، في حين أن الدين/ المذهب شأن خاص بأصحابه، والدول تبنى على ما هو عام وليس على ما هو خاص.

تبنى الدولة استناداً إلى عقد اجتماعي/ دستور، وهو التعبير القانوني والحقوقي لما هو مشترك بين جميع الأفراد وجميع القوى والفئات الاجتماعية. من الخطأ الاعتقاد أن الدستور تحدِّده الأغلبية، فحسْب، سواء أكانت أغلبية

عقائدية أو سياسية، لأن الدولة ستكون وقتها دولة هذه الأغلبية، في حين أن الأقلية تصبح خارج الدولة. العقد الاجتماعي هو عقد توافقي بين جميع المواطنين، ولذا يفترض ألا يحتوي إلا على ما هو مشترك بينهم، وعندما يصبح ذلك ممكناً تصبح الدولة دولة جميع المواطنين.

إن مجرد الإقرار بالمواطنة المتساوية فإن ذلك يعني أن الدولة حيادية بطبيعتها، وعلى مسافة واحدة من جميع المواطنين، بغض النظر عن الحزب الموجود في السلطة، سواء كان صاحب أيديولوجية علمانية أو دينية. أما سيادة الدولة فهي سيادة الشعب، كل الشعب، وليست سيادة السلطة الحاكمة أو سيادة الأغلبية. والشرعية الدستورية تستمد من الشعب، أو من العقد الاجتماعي، لا من أيديولوجية بعينها أو أكثرية عددية، إثنية أو دينية أو مذهبية.

بالطبع، ليس هناك اعتراض على تأليف الإسلاميين لحكومة ما في المستقبل، وحدهم أو بالاشتراك مع غيرهم، ولكن تكمن المشكلة في الإغراء الموجود لدى البعض بمحاولة "أسلمة" الدولة بعد وصولهم إلى الحكم، مما يلغي طابعها العام/ الوطني، كما قام النظام السوري بتبعيث الدولة وتحويلها إلى مجال خاص، وعندها ستنحدر الدولة

موضوعياً إلى مجرد سلطة قهرية، ولا تفيد هنا شعارات التسامح والتعايش، وستفتح أبواب الحرب الأهلية، كما حدث ويحدث في أماكن عديدة. يمكن أن يصل حزب ما، عبر الانتخابات، إلى السلطة. لكن هذا الحزب لا يستطيع تغيير أسس الدولة وإلغاء عموميتها وحياديتها. لنتخيل كيف ستكون النتيجة إذا تمخضت الانتخابات عن حكومات مختلفة، وفي كل مرة تقوم الحكومة المنتخبة بتغيير أسس الدولة، سنكون وقتها أمام دولة هشة وغير مستقرة.

أما تعبير "الدولة المدنية" المتداول كثيراً، فهو تعبير متناقض في ذاته، لأن مدلولاته عند الإسلاميين مختلفة عن مدلولاته عند العلمانيين أو غيرهم، وجرى التوافق عليه إما جهلاً أو مكراً. فهو يدل على الشيء ونقيضه، ويستخدمه الجميع بمعانٍ مختلفة، أي يخفي تحت الاتفاق عليه خلافات مؤجلة يجري السكوت عنها اليوم لمصلحة "التوافق الشكلي" فحسب. الدولة الممكنة في سورية هي الدولة التي تقوم على "الدين لله، والأيديولوجيات لأصحابها، والوطن للجميع"، أي هي الدولة العمومية/ الوطنية، الدولة الحيادية، دولة المواطنة المتساوية، وبديلها هو الحرب الطائفية والإثنية والسياسية التي لا تترك أحداً من شرها.

تلك كانت بعض النقاط التي جاء عليها بحث الدكتور

لؤي صافي، والتي أحببت إلقاء بعض الضوء عليها نظراً إلى أهميتها وتأثيرها وحضورها الكبير في عقل المعارضة السورية. وأعتقد أن تنوع المقاربات والآراء هو أمر مهم لجميع القوى والأطراف، إذ يسمح لنا برؤية أنفسنا وأفكارنا في عيون الآخر فنتواضع، ويتعلم بعضنا من بعض، ونؤمن بأن للحقيقة زوايا رؤية عديدة، لكن هذا لا يمنع -بالتأكيد- العمل معاً وفقاً للمشتركات، وهي كثيرة، بخاصة في هذه الظروف التي يمر بها بلدنا الحبيب سورية.

تعقيب

لؤي صافي

على مبحث

د. حازم نهار

" المعارضة السورية "

أكتب هذا التعليق على مبحث الزميل حازم نهار، والثورةُ السورية تمر بمرحلة صعبة، بعد تمكن النظام السوري -مدعوماً بقوات حزب الله- من دخول القصير. التدخل الخارجي الإيراني في سورية يحدث على مرأى ومسمع الديمقراطيات الغربية والأشقاء العرب، ووسط صمت دولي مريع. الثورة السورية التي قامت لتحرير الحياة السياسية السورية من استبداد الفرد، تواجه معركة صعبة. سقوطُ القصير تراجُعٌ خطير، خاصة أن الدول التي تسمي نفسها "أصدقاء سورية" تقف مكتوفة الأيدي، رغم الوعود الرنانة، تاركة الشعب السوري تحت سياط آلة قتل لا تعرف الرحمة.

الشعب السوري مستمر في مواجهة النظام في معركة غير متكافئة، ولكن أحرار سورية مصممون على المضي إلى النهاية؛ فالمواجهة هي الخيار الوحيد المطروح أمامهم، فالنظام المدعوم دولياً مراوغ، وهو مُصِرٌّ على التحكم في سورية، وتكريس التركيبة الطائفية والاستبدادية للدولة. البعد

الطائفي لدولة الأسد أخذ شكلاً واضحاً بعد دخول حزب الله، المدعوم إيرانياً، إلى جانب النظام السوري.

المواجهة اليوم مفتوحة على كل الاحتمالات، ولكن المنطقة لن تعود إلى سيرتها السابقة، بغض النظر عن حسابات النصر والهزيمة. ما يجري اليوم يشكل زلزالاً سيهز المنطقة العربية برمتها، بدءاً بالمشرق العربي. الأمر المؤسف أن المعارضة السياسية عجزت عن الارتقاء إلى مستوى المسؤولية، وما زال الكثير من نشاطاتها يدور حول التموضع والاصطفاف السياسي لتحصيل مواقع متقدمة في سورية ما بعد الأسد. يتم هذا، والنظام ما زال قائماً، "وأصدقاء" الثورة مشغولون باصطفافات إقليمية مشابهة.

أثار حازم نهار مجموعة من الأسئلة، ونبه على العديد من المثالب والمشكلات التي تعانيها المعارضة السورية، ورسم خطوطاً عريضة لتطور المعارضة في الفترة السابقة لبدء الثورة، واللاحقة لها. وأجدُني في توافق مع الخطوط العريضة التي أثارها، وخاصة مسألة الثقافة السياسية التي سبق أن ناقشتها بشيء من التفصيل في استعراضي لتطورات المعارضة السورية ومساراتها.

أتفق مع الأستاذ حازم على أن الحراك السياسي أعاد توليد مشاكل معارضة الداخل في المجلس والائتلاف، وهو

ما أشار إليه في حديثه عن الدور الذي قام به التجمع الوطني الديمقراطي الذي أنشأته أحزاب المعارضة في نهاية السبعينيات رداً على جهود حزب البعث للهيمنة على المشهد السياسي، من خلال الجبهة الوطنية التقدمية. هذا الدور الذي انتقل لاحقاً إلى إعلان دمشق الذي أُسس عام ٢٠٠٥م ليسد الفراغ التنظيمي الناجم عن تخبط التجمع بعد انتقال السلطة إلى بشار الأسد. كما ظهر من خلال الاعتباطية الإدارية وغياب العمل التنظيمي، والشفافية في العلاقة بين المكونات والرئاسة، وضعف التنسيق بين الأحزاب، وساهمت في خلق أسباب الاختلاف وغياب العمل المشترك بين قوى المعارضة.

كما أتفق معه في تحليله لمثالب الثقافة السياسية السورية، وأثرها على أداء المعارضة، خاصة في مسألتَي غياب الممارسة الديمقراطية والنزوع الإقصائي. وأتفق معه كذلك في أن المشكلة لا تقتصر على الأحزاب، بل نراها موجودة لدى منظمات حقوق الإنسان التي تكاثرت بصورة كبيرة في العقد الماضي، أدت إلى إضعاف القدرات، وتكرار الجهود بدلاً من التكامل والتنسيق. وأتفق كذلك معه حول غياب الفاعلية السياسية عن أداء المعارضة لعقود طويلة، وارتباط هذا الغياب، جزئياً على الأقل، بضعف المهارات

الإدارية، وهيمنة القائد أو الرئيس على المشهد السياسي، وحصر القرار والمبادرة بالقيادة العليا.

مشكلة الثقافة السياسية، التي ناقشتُها بالتفصيل في مشاركتي الأساسية، تجلت أيضاً في النزعة التشرذمية التي قلصت عضوية إعلان دمشق مع نهاية ٢٠١٠م، لتقتصر على عدد قليل من الأحزاب والشخصيات، وأدت إلى تفتته وخروج العديد من قياداته، وتقلص ائتلاف إعلان دمشق إلى بضعة أحزاب، أهمها حزب الشعب الديمقراطي، وحزب العمال الثوري العربي، وحركة الاشتراكيين العرب، وأحزاب كردية وآثورية قليلة.

من ناحية أخرى، هناك العديد من القضايا والتفاصيل التي تفترق فيها قراءتانا لحالة المعارضة السورية ودلالات الأحداث والتطورات، خاصة خلال فترة الثورة.

تدور معظم نقاط الخلاف في تقييمنا لأداء المعارضة حول تفاصيل تتعلق بالمجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لم يطلع عليها الأستاذ حازم مباشرة. أضف إلى ذلك أن العديد من المواقف التي حكم من خلالها على المجلس أو الائتلاف حملت في طياتها نفحات تتردد عادة في أوساط هيئة التنسيق، التي كانت، وما زالت، تأخذ

موقفاً رافضاً للحراك الثوري والمعارضة السياسية المنضوية تحتهما.

فادعاؤه، على سبيل المثال، وجود «توافق عام في الرؤية» بين قيادات هيئة التنسيق والمجلس الوطني، ينقصه الدقة؛ فقيادات هيئة التنسيق كانت تميل منذ البداية إلى الدخول في حوار مع نظام الأسد، كما أعلن رجاء الناصر في تصريح له بتاريخ ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١م بأن «المعارضة لا تقول الإسقاط ولا الإصلاح، وإنما ما بينهما»[(١)]. الاختلاف الكبير في مواقف الهيئة والمجلس من النظام السوري هو، في تقديري، أهم أسباب فشل دخول الفريقين في عمل سياسي موحد. فالمجلس تبنى منذ البداية موقف الثورة الشعبية في إصرارها على إسقاط النظام، على اعتبار أن النظام لا يبحث عن حل سياسي، وأنه مصرٌّ على الحل العسكري ومواجهة كل المطالب السياسية الشعبية بأساليب القمع والقتل والاعتقال والتنكيل.

افتراق الهيئة والمجلس يتعلق بسقف المطالب السياسية، كما يرتبط بالمقاربة التنظيمية. ثمة اختلاف جوهري حول رؤية الناشطين السياسيين المؤسسين للمجلس الوطني من جهة، ورؤية هيئة التنسيق والقيادات التقليدية في المجلس

---

(١) نقله حازم في مبحثه، ص ١١٧.

للشكل التنظيمي للمعارضة من جهة أخرى. فحازم يتجاهل في عرضه موقف القيادات التقليدية من البنية التنظيمية للمعارضة، فقد أرادت قيادات إعلان دمشق وهيئة التنسيق تشكيل مجلس تنفيذي من ١٨ عشر فرداً، بالتوافق لا الانتخاب، وتحدثوا عن إعطاء معظم المقاعد في المجلس لقيادات المعارضة التقليدية، والاكتفاء بعدد قليل من المقاعد للناشطين السياسيين وقادة الحراك الثوري آنذاك. في حين أراد مؤسسو المجلس الوطني، قبل دخول الإخوان المسلمين وإعلان دمشق، إنشاء مؤسسة تعتمد قواعد التداول الديمقراطي في قراراتها ومواقفها، ولا تتحول إلى قيادة جماعية تؤخذ القرارات فيها بالإجماع، وتنزع منها القدرة على المبادرة والعمل القيادي الفعلي، وتتحول القرارات إلى محصلات لتجاذبات القوى الوطنية.

انتقادات الأستاذ حازم نهار للمؤسستين الرئيستين اللتين أفرزتهما المعارضة منذ بداية الثورة السورية، وأطروحاته المتعلقة بقضايا الحراك السياسي الحالي والمستقبلي، تدعوني إلى الإضاءة على هذه المؤسسات وتلك القضايا. لذلك فإنني سأركز في ردي المقتضب هنا على النقاط التالية:

١- المجلس الوطني السوري ودوره في قيادة الثورة السورية.

٢- الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وملابسات تأسيسه ومآله في تنظيم قوى الثورة والمعارضة.

٣- الصراع الإسلامي العلماني، والأشكال والإشكاليات التنافسية التي ولدتها الثورة السورية.

٤- التحديات التي تواجه الثورة في سعيها لنقل السلطة من نظام الاستبداد الحالي إلى نظام ديمقراطي حر يرتكز على مبدأ سيادة الشعب السوري.

أولاً: المجلس الوطني السوري

تأسس المجلس الوطني السوري بعد جملة من اللقاءات نظمتها مجموعة من الناشطين السياسيين من خلفيات سياسية مختلفة، دعت إليها لجنة تم تشكيلها بعيد مؤتمر الإنقاذ؛ لوضع هيكلية تنظيمية تشكل إطاراً لجمع القيادات السياسية والثورية المتفرقة. وأعلنت اللجنة في ٢٢ من آب/ أغسطس ٢٠١١م تأسيس المجلس، وكان لي شرف قيادة الفريق الذي عمل على تطوير المجلس، وأُعلنتْ ولادته في مؤتمر صحفي ضم الزملاء عبد الباسط سيدا وأديب الشيشكلي وحسان الهاشمي وحسان الشلبي وخالد الحاج صالح وأحمد رمضان. ولم تعلن أسماء الأعضاء الذين بلغوا ٧٤ ناشطاً

وسياسياً من السوريين الذي غادروا سورية مؤخراً، والمغتربين السوريين، وعدد مماثل من داخل البلاد. وتم تأخير إعلان الأسماء لإعطاء مهلة لقيادات الأحزاب السياسية التقليدية؛ مثل رياض الترك رئيس حزب الشعب الديمقراطي، وحسن عبد العظيم الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي، وآخرين، للانضمام إلى المجلس. وكنت قد اجتمعت وزملاء في اللجنة التحضيرية، مع الزميل حازم نهار، وحضر الاجتماع كلٌّ من الزميلين عماد الدين رشيد وأحمد رمضان، وساهم حازم بكتابة نص الإعلان الذي قرأه الصديق خالد الحاج صالح في المؤتمر الصحفي المشار إليه.

الغريب أن الأستاذ حازم وصف في مداخلته بيانَ إعلان المجلس، الذي كان له مشاركة مهمة في كتابته، خلال زيارة قصيرة لإستنبول، بأنه بيان افتراضي: «لقد أصدر المجلس بيانه التأسيسي في غضون ساعات بين قوى وجِهات لا يعرف بعضها بعضاً جيداً، مستنداً في جزء من البيان إلى البيان الافتراضي الذي تم التوصل إليه في لقاء الدوحة بتاريخ ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م..»(١).

حدد البيان التأسيسي الذي طورته اللجنة التحضيرية، واعتمد بتاريخ ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١م، حدد أهدافَ

---

(١) ص ٩٨.

المجلس الوطني السوري وهويته، وشمل النقاط التالية:

١- العمل على إسقاط النظام، وحماية مؤسسات الدولة بكل الوسائل المشروعة.

٢- الحفاظ على الطابع السلمي للثورة السورية.

٣- الحفاظ على الوحدة الوطنية.

٤- الانحياز الكامل للثورة، والالتزام بمبادئها وأهدافها وآلياتها.

٥- السعي لإقامة دولة مدنية ذات نظام ديمقراطي تعددي، يكفل الحرية والعدل والمساواة لجميع المواطنين.

وفي حين يحمّل حازم الأعضاء المؤسسين للمجلس مسؤولية بقاء هيئة التنسيق خارجه، فإن معايشتي الشخصيةَ للأحداث تدفعني إلى وضع المسؤولية على مطالب هيئة التنسيق ورؤيتها للثورة. فقد بذلت اللجنة التحضيرية التي عملت على تأسيس المجلس جهداً كبيراً لضم فصائل المعارضة.

ولا بأس هنا من القيام باستعراض سريع للجهد المتعلق بضم أعضاء هيئة التنسيق. فقد سافر وفد من المجلس، ضم عبد الباسط سيدا وعماد الدين رشيد وحسان شلبي وبرهان

غليون وأحمد رمضان ووائل مرزا، وآخرين؛ لإجراء حوار مع قادة الأحزاب السياسية التي لم تنضم في ذلك الوقت إلى المجلس رسمياً، ولكنها أبدت استعداداً للانضمام إليه. الاجتماعات التي عقدت في الدوحة، والتي لم أتمكن من حضورها شخصياً لكنني تابعت تطوراتها من خلال نقاشاتي مع ممثلي المجلس عبر الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي، أظهرت تبايناً واضحاً في الرؤية السياسية والتنظيمية؛ فالعديد من المشاركين الذين شكلوا لاحقاً هيئة التنسيق الوطنية، كانوا ميالين إلى التفاوض مع النظام لا إسقاطه، كما صرح عقب الاجتماع رجاء الناصر أحد أهم قياديي هيئة التنسيق الوطني، كما أن قيادة الأحزاب التقليدية رفضت الدخول في عمل يعتمد على آليات القرار الديمقراطي، وأصرت على اعتماد مبدأ التوافق.

بعد مناقشة نتائج مؤتمر الدوحة داخل اللجنة التحضيرية، رُفضت فكرة تعيين قيادة المجلس وفق النسب المطروحة، وتم الاتفاق على المضي في مشروع المجلس الوطني، وترك الباب مفتوحاً للقوى الوطنية للانضمام إليه، وبشكل خاص قوى هيئة التنسيق ولجان التنسيق المحلية والهيئة العامة للثورة. لذلك فإن توصيف حازم لما جرى في إعلان ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١م ليس دقيقاً، فالإعلان لم يستثنِ

هيئة التنسيق والهيئة العامة، بل كلتا المجموعتين رفضتا الانضمام إلى المجلس، رغم دعوتهما وإعطائهما مقاعد متساوية في مكتبه التنفيذي وأمانته العامة.

ومنذ البداية ضم المجلس ممثلين عن الحراك الثوري، وشاركت المجالس الثورية عبر ممثليها في الأمانة العامة والهيئة العامة للمجلس. وعليه؛ فتوصيف الصديق حازم بأن «بعض القوى الموجودة داخل المجلس هي قوى (فسبوكية افتراضية)، تحت أسماء مختلفة، في ظل غياب قوى الحراك الشعبي والقوى الفاعلة على الأرض...»[١]، غير دقيق.

ومع ذلك فإني أوافقه بأن عجز المجلس الوطني وهيئة التنسيق عن الوصول إلى رؤية مشتركة أساء إلى المعارضة وأجج الصراع بينهما. ولكن حازم يميل إلى تحميل المجلس كل المسؤولية، في حين أرى أن المسؤولية مشتركة على أقل تقدير، بل يمكن القول إن رفض قيادات هيئة التنسيق الاعتراف بالدور المتنامي للحراك الثوري، وخاصة مواقف بعض متحدثيهم الرسميين على الفضائيات ذات الطابع العدواني، ساهم في خلق توتر بين الطرفين، لم يلبث أن تحول إلى صراع متأجج. وانعكس هذا الانقسام على قدرة المعارضة على توفير الدعم المطلوب للثورة. فبدا واضحاً أن

---

(١) ص ٩٨.

ثمة تزاحماً في تصدُّر المشهد من قبل قيادات في المجلس والهيئة. بل كانت اللقاءات الدولية التي تعقدها قيادات المجلس تتلوها لقاءات لنفس الأطراف الدولية مع ممثلي هيئة التنسيق الذين يحملون مواقف ومطالب مناقضة لمطالب المجلس ومواقفه، كما حدث في زيارة برهان غليون، رئيس المجلس آنذاك، وهيثم المناع، منسق الهيئة في الخارج، لوزير الخارجية البريطاني في خريف ٢٠١١م.

لذلك، فإني أخالف الأستاذ حازم نهار كلياً حول اعتراضه على إصرار المجلس على تمثيل المعارضة في المحافل الدولية[١]. أنا مع الرأي القائل أن ثمة حاجة ملحة إلى توحيد صوت المعارضة في اللقاءات مع القوى الدولية الإقليمية لتحقيق الدعم المطلوب للثورة، ومن هنا فإن طلب برهان غليون رئيس المجلس الوطني السابق أمام مؤتمر أصدقاء سورية الأول، الاعترافَ بالمجلس ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري، كان مطلباً ضرورياً ومشروعاً، بل تزداد أهمية هذا المطلب في حال دخول قوى المعارضة في مفاوضات مع القوى الدولية وممثلين عن النظام حول نقل السلطة.

بقيت نقطة أخيرة أرى أنه من الضروري نقاشها حول التوصيفات المتعلقة بالمجلس؛ لأهميتها، وبالتحديد مسألة

---

(١) ص ٢١٢.

آليات القرار في المجلس الوطني. فحازم أشار، في معرض حديثه عن مثالب المجلس والجهود لإدخال آليات ديمقراطية للقرار، إلى أن المجلس استمر بالعمل كائتلاف لقوى سياسية، ولم يتحول إلى منظمة منسجمة داخلياً. واستنتج نهار، بناء على ذلك، بأن «قرارات المجلس تصاغ خارجه»[١].

هذا الكلام غير دقيق، ويحتاج إلى شيء من التوضيح. نعم، حاولت قيادات الإخوان وإعلان دمشق في البداية الهيمنة على قرارات المجلس، وسعى هذان الفصيلان المهمان في المجلس إلى توظيف التفاهمات التي تجري بينهما لتوجيه القرار داخل المجلس. استمرت هذه الحال طوال الشهور الستة الأولى، وساهمت في تحكم هذا التحالف في قرارات المكتب التنفيذي والأمانة العامة. فالأعضاء الأصليون الذي شكلوا المجلس قبل انضمام الإخوان وإعلان دمشق لم ينتموا أغلبهم إلى أحزاب رسمية، بل كانوا مجموعة من الناشطين السياسيين والحقوقيين. ولأنهم لم يكونوا أعضاء في منظمات سياسية، فإن مستوى التنسيق بينهم كان ضعيفاً مقارنة بالأحزاب والتشكيلات السياسية التقليدية.

(١) ص٩٥.

ونتيجة لحصر القرار في المكتب التنفيذي الذي خضع لهيمنة الإخوان وإعلان دمشق، واستبعاد الناشطين السياسيين المستقلين، سعى هؤلاء إلى تأسيس تكتلات جديدة داخل المجلس، تمكنت من إيجاد توازنات وإعادة القرار إلى الأمانة العامة. هذا ما دفع ما عرف بكتلة الـ ٧٤ إلى تشكيل كتل جديدة للتأثير في مجريات الأمور، وإعادة هيكلة المجلس، لاستعادة فكرة انتخاب القيادة واعتماد آليات القرار الديمقراطي. وتم تشكيل الكتلة الوطنية والتيار الوطني ومجموعة الحراك الوطني المستقل وكتلة المستقلين الديمقراطيين في مطلع عام ٢٠١٢م. وعملت هذه القوى الأربع على نقل مركز القرار من المكتب التنفيذي إلى الأمانة العامة، وسعت من خلال الأمانة إلى إعادة هيكلة المجلس.

لكن تراكم الأخطاء، وضعف أداء المكتب التنفيذي، وصراع المتحدثين الإعلاميين على الفضائيات، أدى في النهاية إلى التشكيك في قدرة المجلس على قيادة المعارضة، ودفعت ببعض القيادات السياسية في المعارضة، وفي مقدمتهم رياض سيف وسهير الأتاسي ووليد البني، إلى السعي لتشكيل جسم سياسي جديد. ولاقت الفكرة تشجيعاً من الدول الداعمة للثورة، وفي مقدمتها قطر، وتم في نهاية عام ٢٠١٢م نقل تمثيل المعارضة الدولي من المجلس إلى

الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، بعد أن حصل المجلس على تمثيل كبير داخل الائتلاف، بنسبة ٤٠٪ من الأعضاء.

ثانياً: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة

بعد مرور سنة ونيف على تأسيس المجلس، وفي اليوم التالي لإنجاز عملية إعادة هيكلته، دعت حكومة قطر أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس الوطني للانضمام إلى مبادرة سياسية تتضمن أطيافاً أوسع من المعارضة السورية، أعطيت في نهاية اللقاءات اسمَ الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

تألف الائتلاف حين تأسيسه من حوالي سبعين عضواً، شكل أعضاء المجلس الوطني السوري (٢٢ مقعداً) والمجالس المحلية (١٤)، القسم الأكبر منها، في حين تخلف عشرة أعضاء عن الانضمام. قاومت قيادات المجلس في البداية فكرة الانضمام، لكنها قررت، بعد وعود كثيرة بزيادة هائلة في مستوى الدعم الدولي يحقق انتصاراً قريباً للثورة، قررت الانضمام، مع الإبقاء على المجلس، والحفاظ على مكوناته ونشاطاته. وكانت فكرة الائتلاف قد تم إنضاجها بمبادرة قطرية ودعم دولي، وبجهود عدد من

أعضاء المجلس السابقين والحاليين، في مقدمتهم رياض سيف ووليد البني وسهير أتاسي وريما فليحان وكمال اللبواني، وهي المجموعة التي التحقت بالمجلس ثم غادرته نتيجة شعور بإقصائها عن القرار.

ومنذ البداية، واجه الائتلاف صعوبات كان أولها نظامه الأساسي الذي حصر كامل الصلاحيات التنفيذية في أمينه العام مصطفى صباغ. وكان مصطفى الصباغ قد عمل بصمت، وبالتعاون مع مجموعة من الناشطين المقربين له، لإنشاء جسم بديل عن المجلس الوطني، بدعم من دولة قطر، بعد عجزهم عن أداء دور قيادي فيه. لكن الدفع الكبير والمهم لإنشاء منظمة بديلة للمجلس، جاء من قيادات رئيسة في المعارضة، ممن لم يتمكنوا من التفاهم مع المكتب السياسي، وفي مقدمة هؤلاء رياض سيف وسهير الأتاسي ووليد البني. وتضافرت حالة الإحباط لدى بعض السياسيين، مع رغبات دولية في البحث عن بديل للمجلس، لأسباب مختلفة، بعضها يتعلق بطبيعة القوى السياسية المؤثرة داخل المجلس، وبعضها الآخر بسبب ضعف الأداء السياسي والتنظيمي. وولد الائتلاف في شهر كانون الأول/ ديسمبر، وتم الاعتراف به مباشرة من جامعة الدول العربية وقوى دولية، بديلاً عن المجلس الوطني السوري.

ولم يلبث الائتلاف أن دخل في سلسلة من الصراعات التي زادت كثيراً في حدتها عن تلك التي شهدها المجلس، تركزت في مجملها على حصر السلطات في الأمين العام، الذي استعان بفريق صغير من المساعدين، معظمهم من خارج الهيئة العامة للائتلاف، لرسم خطه العام واتخاذ قرارات محورية، بل وبالمشاركة في تنفيذ الخطط والتواصل مع الدول المعنية. وأتت فكرة حصر كل القضايا التنفيذية في شخص واحد، والتي هيأ لها مصطفى صباغ، لتزلزل منظمة ذات طبيعة سياسية تتكون من قوى سياسية مختلفة، تتوقع أن لها دوراً في رسم سياسات الائتلاف وتوجيه تحركاته. ولأن الهيئة العامة لم يكن بمقدورها محاسبة الأمين العام في أجواء التنازعات بين القوى السياسية المختلفة واجتماعاتها المتباعدة، أضحت عملية المساءلة السياسية صعبة، بل مستحيلة، بعد رفض الأخير توليد أي جسم رقابي، مُصِرًّاً على حصر مسؤولية المساءلة في الهيئة العامة. ووضعت الأنظمةُ المعتمدة في الائتلاف رئيسَه في مواجهة أمينه العام الذي تمكن من التحكم بمسائل الإنفاق والتوظيف، وغيرها من القضايا التنظيمية. وحاولت مجموعة مؤلفة من اثني عشر عضواً مواجهة انفراد الأمين العام بمسائل تصريف شؤون الائتلاف، وحصر المسائل التنفيذية فيه. وزاد من صعوبة التعامل مع الأمين العام جمعه بين مكتب أمين الائتلاف

ورئاسة منتدى رجال الأعمال، والتداخل بين عمل المؤسستين، واعتماد الأخيرة في بعض حالات الإنفاق والتوظيف.

وفي غياب أطر تنظيمية فاعلة، تحول الائتلاف إلى مجموعات دخلت في تجاذبات تجلت أولاً في تسمية الحكومة المؤقتة التي وضعها النظام الأساسي للائتلاف في مقدمة مهامه، ثم اتسعت بعد تسمية رئيس الحكومة، واقتناع العديد من الأعضاء ومجموعة الاثني عشر عضواً المناوئين بوجود تأثير كبير للأمين العام عليه.

الصورة بطبيعة الحال كانت أكثر تعقيداً، ولكن التهميش الناجم عن التحالفات البينية داخل الائتلاف فعل فعله، ولم تلبث التوترات الداخلية أن تحولت إلى صراع مفتوح أدخل فيه قوى إقليمية ودولية.

عجزُ قيادة الائتلاف عن رص صفوف أعضائه، دفعت بعض القوى والشخصيات التي دعيت إلى عضوية الائتلاف، ولكنها لم تلتحق به، والتي ضمت المنبر الديمقراطي و"حركة معاً"، وشخصيات مثل ميشيل كيلو وبسام يوسف، إلى التحرك للتأثير في الصورة، ومرة أخرى لاقت تحركاتهم لتوسعة الائتلاف قبولاً وتشجيعاً من الاثني عشر عضواً الذين جمَّد معظمهم عضويته مع إصرار الأغلبية على تسمية غسان

هيتو. وقادت هذه التحركات إلى التوسعة الأخيرة التي رفعت أعضاء الائتلاف من ٦٣ إلى ١١٤ عضواً.

أبرزت تجربة الائتلاف مرة أخرى مشكلة مزمنة تعانيها المعارضة السورية، وهي مشكلة التفرد والالتفاف حول شخصيات، وضعف العمل المؤسسي. كما أظهرت ضعفاً في الثقافة السياسية السورية التي تميل إلى الحزبية والشللية والمناطقية، ويجد فيها الناشطون السياسيون صعوبة في العمل في دوائر واسعة، وتضمين القوى السياسية المختلفة في صنع القرار.

بطبيعة الحال ضعف أداء المعارضة السياسية، بل والثورية، لا يعود إلى ضعف الثقافة السياسية وحسب، بل إلى تدخل القوى الإقليمية والدولية، وبنائها على هذا الضعف واستثماره للسعي إلى التأثير في البنى الداخلية والقرارات الوطنية.

ما يحسب للائتلاف، رغم كل التشويش الإعلامي وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، أنه حافظ على قراره الوطني، واستطاع في كل منعطف مواجهة محاولات دفعه باتجاهات لا تعبر عن ضمير الثورة السورية؛ وذلك بفضل وعي أغلبية أعضائه، والتزامهم بالثورة وأهدافها. وينبغي التأكيد أن القوى الثورية والشبابية داخل الائتلاف كان لها دور أساسي

في مواجهة الضغوط والحفاظ على خط الثورة، والحيلولة دون انجراره نحو مساومات لا تصب في المصلحة الوطنية ومصلحة الثورة.

ثالثاً: الصراع الإسلامي العلماني

إحدى المسائل التي أثارها حازم في مبحثه، مسألة الصراع الإسلامي العلماني. هذا الصراع القديم المتجدد أصبح بحاجة إلى مقاربة جديدة للتعاطي معه بطريقة مفيدة تسمح بفهم طبيعة القوى السياسية المساهمة في مواجهة الاستبداد في سورية.

مصطلح "الإسلامي" مصطلح قديم، نجده تاريخياً في سياق البحث في الجماعات العقدية الإسلامية، كما استخدمه أبو الحسن الأشعري في كتابه "مقالات الإسلاميين". لكن المصطلح أخذ معنىً جديداً في الكتابات المعاصرة التي ميزت بين المسلم الذي ينتمي إلى الدين الإسلامي والإسلامي الذي يسعى لبناء مجتمع معاصر على أساس من القيم والرؤى الإسلامية. وانتشر استخدام المصطلح في الكتابات العربية أولاً ثم الغربية، للإشارة إلى المفكرين والحركات التي سعت إلى إعادة تشكيل المجتمعات الإسلامية في مرحلة ما بعد الاستعمار، وفق أطروحات

التراث الإسلامي.

ارتبط مصطلح "الإسلامي" لوقت طويل بالأفكار والجماعات الإحيائية التي سعت إلى إعادة تشكيل المجتمعات الإسلامية المعاصرة وفق الأشكال الثقافية والبنيوية التاريخية التي سادت في عصور النهوض الحضاري للمجتمعات الإسلامية، ثم ارتبط المصطلح لاحقاً بالجماعات الجهادية التي نشطت في السبعينيات والثمانينيات في سورية ومصر والمغرب العربي، ثم في أفغانستان وجنوب شرق آسيا. لكن التسعينيات ومطلع القرن العشرين شهد بروز حركات فكرية وسياسية ذات توجهات تحررية، تدعو إلى بناء مجتمعات تحترم التعددية الدينية والحريات المدنية، ضمن تصور يستمد قيمه من مصادر الإسلام المعيارية، كما تدعو إلى نظام شوري ديمقراطي، يسمح بتبادل السلطة ومحاسبة القيادة السياسية.

تكرر الحديث مؤخراً في الكتابات التحليلية والحوار السياسي عن مقولة، عكسها حازم نهار في قراءته للمجلس والائتلاف الوطني، أن هاتين المنظمتين يتحكم فيهما الإسلاميون، في إشارة موجهة إلى جماعة الإخوان المسلمين الناشطة في المهجر، والحركة الإسلامية الاجتماعية، والحركة السلفية الناشطة في سورية. بالتأكيد

تسعى جماعة الإخوان المسلمين، والتيار الإسلامي، إلى التأثير في مجرى الأحداث، والحصول على موقع متقدم، وهي تفعل ذلك أحياناً بطريقة تجعلها هدفاً سهلاً للانتقادات الشديدة، ولكن التيار الإسلامي اليوم ينطوي على طيف واسع من الرؤى والأفكار التي يصعب حصرها في إطار إيديولوجي ضيق. ومن المؤكد أن الجهود لربط القوى المحسوبة على التيارات الإسلامية بالإخوان المسلمين لا يعكس الصلة الحقيقية بينهما؛ نظراً لوجود أطياف عديدة من القوى المحسوبة على هذا التيار خارج جماعة الإخوان. ويبدو أن هذه المجموعات المتباينة توسم عادة بصفة "الإسلامية"، لاستصحابها مفاهيم وقيماً مرتبطة بالمصادر المعيارية الإسلامية، مع أنها ليست جزءاً من الإخوان، بل إن بعضها في تنافس شديد مع الإخوان. فكثير من حلفاء الإخوان داخل المجلس والائتلاف ينتمون إلى العديد من المنظمات الليبرالية واليسارية التي تنتمي إلى إعلان دمشق، في حين أن الإخوان كانوا باستمرار في مقدمة المعترضين على مشاركة بعض المجموعات الإسلامية.

ثنائية الإسلامي والعلماني لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن التنوع السياسي والإيديولوجي داخل المجلس والائتلاف، ولكنه ليس التقسيم الأهم؛ فهناك العديد من

الأصوات والتنظيمات المحسوبة على الإسلاميين هي أقرب إلى الرؤية الليبرالية منها إلى الرؤية العقدية التي يمثلها بعض الإسلاميين داخل المعارضة كما يحملها بعض اليساريين والليبراليين. بل يمكن القول إن التوجه الديمقراطي داخل أروقة المعارضة يرتبط بجهود قوى محسوبة على الاتجاه الإسلامي، خاصة على مستوى الممارسة العملية.

في مقدمة التحفظات التي يأخذها حازم على القوى الإسلامية استعجالها لتصدر المشهد السياسي: «فالتيار الإسلامي عموماً، كان -وما زال- متعجلاً لتصدر المشهد السياسي في الثورة، وهذا خطأ كبير»[١]. من غير الواضح من يقصد حازم بالتيار الإسلامي، وأفترض أنه يشير إلى الإخوان المسلمين. هذا التوصيف لا ينطبق بتاتاً على سلوكهم في مؤسسات المعارضة. فالإخوان كانوا حريصين على الابتعاد عن الصفوف الأولى وتركها للتيار العلماني؛ فقاد المجلس الوطنيَّ ثلاثةُ أعضاء من التيار العلماني؛ وهم برهان غليون، وعبد الباسط سيدا، وجورج صبرا. وهذا واضح في تركيبة المجلس الوطني والمكتب التنفيذي الذي تكوَّن من قوى ليبرالية ويسارية. الموقع المتقدم الوحيد الذي مثله شخص يمكن أن يحسب على "الإسلاميين" هو رئيس الائتلاف

---

(١) ص٩٩.

الوطني، معاذ الخطيب، والذي تم انتخابه بالإجماع، وكان في مقدمة من صوَّت له التيار العلماني.

يؤكد حازم أيضاً في مداخلته بأن «الشارع السوري المنتفض، خلال الأشهر العشرة الأولى من الثورة على الأقل، كان علمانياً على مستوى الرؤية والسلوك، فالشارع لم يخرج من أجل إقامة حكم إسلامي، ولا تحرك بإرادة رجال الدين أو الأحزاب الدينية، وإنما خرج ثائراً من أجل الحرية والكرامة في وجه نظام استبدادي فاسد»[1]. هذا الكلام صحيح على مستوى، وبعيد عن الدقة على مستوى آخر. الشارع السوري العريض حمل منذ البداية رسالة وسطية تدعو إلى الحرية وإقامة دولة مدنية تعددية تشمل الجميع، لكنه اعتمد في نضاله على زخم روحي، ورؤية مستمدة من قيم الإسلام الوسطي المنفتح على التعددية الدينية والقومية الذي ميز الحضارة الإسلامية عبر التاريخ.

التأكيد على ثنائية الإسلامي والعلماني بعيد عن الدقة، لأن الإسلام في تفسيره الوسطي الذي قبلته الأغلبية المسلمة في العالم العربي لقرون طويلة، يرفض الدولة الدينية أو الثيوقراطية، وهو مطلب معاصر طرحته بعض الجماعات الإسلامية التي سعت إلى تفسير الدولة الإسلامية تفسيراً ربط

(١) ص١٢٦.

بينها وبين الشريعة. في حين أن الشريعة في التاريخ الإسلامي سعت دائماً إلى حصر سلطات الدولة وحرمان الخليفة والسلطان من حق التشريع الذي بقي داخل المجتمع المدني وبعيداً عن أروقة الدولة. كما حرص المجتمع المدني المسلم عبر التاريخ على فصل علماء الشريعة عن دائرة السلطة والحفاظ على استقلالهم، واتهام العلماء المقربين من السلطان في مرجعيتهم.

ثمة أحزاب تدعو إلى قيام دولة دينية، ولكنها أحزاب تمثل جماعات متطرفة، وهي غير ممثلة في تيارات المعارضة، وبالتأكيد غير ممثلة داخل المجلس والائتلاف. ولكن مواقف هذه الأحزاب المتطرفة شبيهة بمواقف متطرفة لأحزاب علمانية ما زالت تنادي بدكتاتورية الطبقة الكادحة. ومن ثم ليس من الواضح لماذا هذا التحذير من تسرع "الإسلاميين" بهذا الإطلاق؛ أهو الخوف من الموقف الغربي أم دعوة إلى إبقاء السلطة السياسية بأيدي القوى اليسارية والقومية التي حكمت البلاد لأكثر من نصف قرن؟

بعد قرن من الصراع الإسلامي العلماني في العالم العربي، آن الأوان للخروج من التوصيف النمطي، والنظر في المواقف والأطروحات التي تحملها القوى السياسية. فليس كل من يستحضر المرجعية الإسلامية يدعو إلى دولة

دينية، بل الأغلبية من الإسلاميين اليوم يدعون إلى دولة مدنية ترفض إعطاء أي مرجعية دينية للقيادة السياسية. الدولة المدنية التي ينافح عنها كثير من الإسلاميين، لا تختلف كثيراً في موقفها من العلاقة بين الزمني الديني عن الدولة التي يسميها المنظرون السياسيون في الغرب بالدولة العلمانية.

وكما لاحظ حازم نفسه؛ فإن تمظهر الديني اليوم «مرتبط ببنية النظام الإقصائية والطائفية»[1]. ويمثل لذلك ردة فعل للتطرف العلماني المتمثل بالإصرار على قمع الأطروحات الإسلامية الداعية إلى تقييم السلوك السياسي انطلاقاً من منظومة أخلاقية نابعة من التراث القيمي للأغلبية المسلمة، والذي أدى إلى شيطنة الناشطين الداعين لها في النصف الثاني من القرن الماضي.

تحديات المعارضة

تعاني المعارضة تحدياتٍ عديدة، لعل أهمها الفُصام المتزايد بين المعارضة السياسية في الخارج والقوى الثورية في الداخل، وعجز الأولى عن تقديم مساعدات تتساوى مع حجم احتياجات وتوقعات الثوار والمدنيين في المناطق المحررة.

---

(١) ص٦١.

كما تعاني الانقسامَ بين الأطياف السياسية المختلفة، والصراع العلني والخفي بين أصحاب الطموح السياسي لشغل موقع سياسي متقدم. كل هذا يجري في سياق ثقافة سياسية تشكلت في فترة تصحر سياسي وغياب القواعد الشعبية، وتحول العمل السياسي إلى صراع نخبوي. هذا الرصيد السياسي ما زال يتحكم في سلوك المعارضة، ويحول بينها وبين اتخاذ مواقف متقاربة أو رفع مستوى التنسيق فيما بينها.

يمكن تلخيص التحديات التي تواجه المعارضة السورية، والتي تحول بينها وبين القيام بمسؤولياتها على درجة مناسبة من الأداء، بالتحديات الأربعة التالية:

١- الظروف السياسية الصعبة التي تواجه سورية، وتؤدي إلى تدخل العديد من القوى الدولية والإقليمية في شؤونها.

٢- تشرذم المعارضة السياسية، وتنافس سياسي شديد داخل صفوف المعارضة على المواقع القيادية فيه.

٣- اتساع الفجوة بين الجناح السياسي والعسكري داخل صفوف الثورة.

٤- خلل تنظيمي كبير، كما تعاني غيابَ الرؤية اللازمة لقيادتها في صراع شرس مع نظام مراوغ.

قوى المعارضة التي يمثلها الائتلاف الوطني والمجلس الوطني، تتماهى في مواقفها مع نبض الحراك الشعبي، ولكنها في سعيها لتقمص دور الوسيط بين الحراك الثوري الداخلي والعالم الخارجي، عجزت عن القيام بواجب القيادة السياسية للثورة، فلم تطور المعارضة هيكلية واضحة للتنسيق السياسي والتشاور حول التطورات العسكرية، مما ولد حالة انفصام بين الثوري والسياسي في حياة المعارضة. ويتضح هذا الفصام في غياب الآليات العملية والإجراءات الرسمية للتشاور والتكامل، وفي أن معارضة الخارج لا تمارس العمل السياسي، بل تكتفي بالتأكيد نظرياً على مطالب الثورة.

العمل السياسي يحتاج إلى حنكة وإلى مهارة في التعاطي مع خصم يجيد المكر والخداع، وهذا بدوره يتطلب إظهار تناقضات الخصوم وفضح مكرهم. وبالتأكيد لا يمكن فعل ذلك فقط بالتشديد على الحقوق والتنديد بالآخر. القيادة السياسية تحتاج إلى العمل بذكاء لتقديم حلول للمشكلات ناجعة، أو لإخلال توازن الخصم وإفشال مكره، والعمل لتغيير وجهة الحراك السياسي عندما تصل الأمور إلى طريق مسدود، وهذا يتطلب مبادرات سياسية.

الصراع السياسي سجال، ويتطلب شيئاً من الدهاء والمرونة من قبل من يديره، كما يحتاج قبل هذا وذاك إلى

مبادرات. القيادات السياسية تحتاج إلى الاهتمام بهذا الجانب، وتطوير مبادرات توظف الإنجازات العسكرية للثوار لتحقيق تقدم سياسي، والمساعدة على تجاوز التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة. والمعارضة تحتاج أيضاً إلى التحرك السياسي لفضح كذب الخصوم أمام الرأي العام الذي تغيب عنه تفاصيل الصراع، وإلى إحراج "الأصدقاء" الذين يؤكدون الدعم قولاً ويمنعونه فعلاً. القيادة السياسية يجب أن تقود ولا تكتفي بالتحسر والتنديد والتظلم. القيادة السياسية مطالبة بإيجاد الطرق لمتابعة الدعم، ولو اضطرها الأمر أن تلجأ هي إلى الحنكة والتدبير لإحراج الخصوم.

داخلياً لم تطور المعارضة خططاً وفرق عمل للتعاطي مع ملفات هامة لعزل النظام عن قاعدته الشعبية، مثل ملف الأقليات الدينية والطائفية. كما لم تعمل على تقديم الاستشارات والبرامج التدريبية للقيادات الثورية. وثمة شعور متزايد لدى شرائح من الحاضنة الاجتماعية للثورة بوجود ممارسات سياسية وإدارية وأمنية شبيهة بتلك التي التصقت بنظام البعث.

على الصعيد الميداني، تواجه المعارضة تحديات كبيرة في إدارة المناطق المحررة، وحفظ الأمن فيها، وحمايتها من غارات جيش النظام البرية والجوية. غياب نظام إداري بديل

عن النظام السابق، وعدم توافر الدعم المالي، أدى إلى تراجع كبير في مستوى الحياة ونزوح جماعي واسع، خاصة في محافظات حلب وإدلب وحمص ودرعا وريف دمشق. والهجوم المحتمل على قلب العاصمة السورية قد يزيد من حجم المعاناة في غياب خطة متكاملة تسمح بالاحتفاظ بالأحياء وحمايتها، وهي مهمة ما زالت فوق إمكانيات كتائب الجيش الحر.

هل ستتمكن المعارضة السياسية والعسكرية من التغلب على هذه التحديات ورفع مستوى أدائها وصولاً إلى أهداف الثورة السورية المجيدة؟ هذا ما ستجيب عنه الأيام والأشهر القادمة..

الفهرس العام

أ

ث

ج

ح

ن

SYRIAN OPPOSITION

Al-Muʻā raḍah al-Sūriyah

Dr. Ḥazim Nahār & Dr.Lu'ayy Ṣāfi

المعارضة السورية

د. حازم نهار د. لـؤي صافي

When did the Syrian Opposition begin to take form?
How was the political life in Syria before the Baath Party came to take hold of rule? Was there effective political life during the rule of Hafez Assad?
Why did the action of political life become efficient, and forums emerged with the beginning of the rule of Bashar Assad?
How have Syrians been involved in the Arab Spring? What reasons lay behind the phenomenon of demonstrations in Syria? Why did the peaceful revolution turn to violence?
What are the spectra of the Syrian Opposition composed of? Are there differences between the internal opposition and external opposition?
How did the Free Army take shape? What function does it undertake?
Has it coordinated in dealing with the Political Opposition?
How was the National Council formed? Why was it replaced by the National Coalition, and what is the task of [illegible] their performance and their [illegible] on in Syria?
Many such [illegible] posed by two thinkers and prominent [illegible] in the Syrian Opposition for tracing [illegible] and predicting the nature of political [illegible]?

متى بدأت تتشكل المعارضة السورية؟
كيف كانت الحياة السياسية في سورية قبل تسلم حزب البعث الحكم؟ هل قامت حياة سياسية فعالة في أثناء حكم حافظ الأسد؟
لماذا نشط العمل السياسي وظهرت المنتديات مع بداية حكم بشار الأسد؟
كيف انخرط السوريون في الربيع العربي؟ وما أسباب حدوث المظاهرات في سورية. ولماذا تحولت الثورة من السلمية إلى العنف؟
مم تتشكل أطياف المعارضة؟ وهل هناك فروق بين المعارضة الداخلية والمعارضة الخارجية؟
كيف تشكل الجيش الحر؟ وما وظيفته؟ وهل جرى تنسيق في تعامله مع المعارضة السياسية؟
كيف تشكل المجلس الوطني؟ ولماذا استبدل بالائتلاف الوطني؟ وما مهمة كل منهما؟ وكيف كان أداؤهما وإدارتهما اللازمة في سورية؟
أسئلة كثيرة يطرحها مفكران وعضوان بارزان في المعارضة السورية لاستشفاف مستقبل سورية؟ وتكهن طبيعة الحياة السياسية فيها؟

ISBN 978-9938-864-06-9





Design